ملفات تادلة

جريدة وطنية
تصدر من بني ملال

جريدة معتمدة لدى الأمم المتحدة

milafattadla24.com

ⵜⴰⴷⵍⴰ ⵎⵉⵍⴰⴼⴰⵜ

جريدة أسبوعية مستقلة شاملة - تصدر مؤقتا نصف شهرية تصدر من بني ملال وتوزع وطنيا - مديرة النشر: نعيمة خلفاوي. - مدير التحرير: حسن إسماعيلي - العدد 572 من 01 الى 15 نونبر 2025 الثمن: 4 دراهم



الأستاذ: محمد نجيب الحجام

فقيد جريدة ملفات تادلة



"السلام على قامة ما انحنت عندما ركعت جوقة الراكعين"

مدرسة الريادة: هل تُصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟



عبد الرزاق بن شريج:

المدرسة التي نريد ليست تلك التي تنتج مهارات منفصلة عن لإنسان، بل التي تصنع إنساناً حراً



أحمد كيكيش

الوزير برادة لحد الآن لم يستطع الكشف عن المستور بقطاع التعليم!!



النعمان اليعلاوي

جدل برلماني حول مشروع مدارس الريادة اختلالات البرنامج تحرك لجنة برلمانية



المصطفى القرواني:

المَدرسَة الرَّائِدَة بَيْنَ الرَّفع مِن الأَداء وتَسطيح العُقُول !



ليلة وفاء ببني ملال.. تكريم يليق بأيقونة الصحافة الأستاذ موحا أفرني

حضور وازن وشهادات مؤثرة في ليلة وفاء استثنائية

■ لإعلاناتكم التجارية والإشهارية ■

لنشر جميع الإعلانات التجارية والاشهارية والعقارية، سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الكراء أو الرهونات لكل المواد المنقولة والعينية والرسوم والعقود، وطلبات العروض المفتوحة، وتأسيس الشركات

اتصلوا بنا في مقر الجريدة في العنوان التالي:

حي الأدارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو الاتصال بالهاتف:. 0672071311

أو البريد الالكتروني:

milafattadla@gmail.com

سلمونا من إعلاناتكم وسنوصل الخبروالمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية:

www.milafattadla24.com

الاتصال ب:

milafattadla@gmail.com

■ للاشتراك ■

للتوصل بأعداد الجريدة عبر البريد فور صدورها، تفتح ملفات تادلة إمكانية الاشتراك السنوي أو نصف السنوي، سواء للافراد أو للمؤسسات للراغبات والراغبين في الاشتراك يرجى الاتصال بإدارة الجريدة :

اتصلوا بنا في مقر الجريدة الكائن بحي الادارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو بالهاتف: 0523484454

أو البريد الالكتروني:

milafattadla@gmail.com

سلمونا إعلاناتكم وسنوصل الخبروالمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية:

www.milafattadla24

الاتصال ب:

milafattadla@gmail.com

المملكة المغربية
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية بقصبة تادلة
المركز القضائي بالقصيبة

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

ملف تنفيذ عدد:2025/6201/81

يعلن السيد : ذ/ جواد بضري رئيس المركز القضائي بالقصيبة
أنه بتاريخ 11/11/2025 على الساعة 11 صباحا ستجرى سمسرة علنية عمومية بقاعة البيوعات بهذه المحكمة.
لفائدة: يطو كوحي بصفتها الولي القانوني عن ابنها المحجور سفيان احسين ينوب عنها ذان/ دعو وذ/ اعريش المحاميان بهيئة بني ملال
في مواجهة: يطو كوحي
للوصول إلى بيع : القطعة الأرضية البورية الكائنة باجعبو مرمان جماعة دير القصيبة مساحتها 4400.00 متر مربع :
يحدها : - قبلة : الطريق
- يمينا: الطريق
- غروبا: المسرب مع ورثة احسين موحى.
- شمالا: حوسى احسين .
قد حدد الثمن الإفتتاحي للبيع بالمزاد العلني في مبلغ 90000.00 درهم
وعلى من رست عليه المزايدة أن يؤدي الثمن حالا ونقدا مع زيادة 03 % من المبلغ الراسي به المزاد واجب الخزينة.
وللمزيد من المعلومات بعد الاطلاع على دفتر التحملات الإتصال بقسم التنفيذ القضائي بالقصيبة.

إمضاء:
رئيس المركز: ذ جواد بضري

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية بقصبة تادلة
قسم التنفيذ المدني

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

ملف تنفيذ عدد: 2025/6201/340

يعلن السيد رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بقصبة تادلة أنه بتاريخ 2025/11/12على الساعة 11 صباحا ستجرى سمسرة علنية عمومية بقاعة البيوعات بهذه المحكمة للوصول إلى بيع عقار بالمزاد العلني والتي هي عبارة عن:

- شقة سفلية ذات ثلاث بيوت مرحاض ومطبخ تشتمل على مدخل واحد و مرافق صحية واحدة و مطبخ واحد مساحتها 80 متر مربع، حدودها: - شمالا: زنقة عرضها 4 متر (8.73 متر) - شرقا: صدقي عبد الله سفلي و طابق أول (9.01 متر) - جنوبا: عبد الله (9.19)أرض عارية – غربا: غير معروف أرض عارية، الكائنة بحي أيت يوسف شارع الحسن الثاني الزنقة 14 القصيبة.

على اساس ثمن افتتاحي قدره: 120.000.00 درهم.

- الأرضية الفلاحية السقوية بها حوالي 42 من أشجار الزيتون و تقع ضمن المنطقة المخصصة للزراعة بتصميم التهيئة لمدينة القصيبة مساحتها 27 آر 31 سنتيار، حدودها :قبلة : موحى وعلي و الساقية. - يمينا : الحاج احماد والزين مع موحى والزين - غروبا :الحاج: والزين مع موحى والزين - شمالا : الحاج احماد والزين مع موحى والزين. الكائن بتبشرت ضواحي ساريف القصيبة.

على اساس ثمن افتتاحي قدره: 100.000.00 درهم.

قد حددت المحكمة الثمن الافتتاحي الذي ستنطلق به المزايدة وفقا لتقرير الخبرة المنجزة من طرف الخبير احمد الزوهري.

لفائدة:

يوسف صابر و فاطمة الزهراء عنوانهما : حي البلدية الزنقة 08 الرقم 28 القصيبة

في مواجهة:
فاطمة علالي و فدوى صابر عنوانهما : الزنقة 14 أيت بن يوسف شارع الحسن الثاني القصيبة
وعلى من رست عليه المزايدة أن يؤدي الثمن حالا ونقدا مع زيادة 03% من المبلغ الراسي به المزاد واجب الخزينة.

وللمزيد من المعلومات الاتصال بقسم التنفيذ بالمحكمة الابتدائية بقصبة تادلة.

الامضاء
عن رئيس كتابة الضبط



جريدة ملفات تادلة تصدر عن مؤسسة ملفات تادلة للتواصل والاشهار

مديرة النشر: نعيمة خلفاوي
milafattadla@gmail.com
+212 666 283 603
مدير التحرير: حسن اسماعيلي
ishassan@msn.com
المراسل المقيم بالأمم المتحدة:
عبد القادر عبادي
سكرتيرة التحرير: عاصيم نزهة
المستشار القانوني: محمد اعبودو
هيئة التحرير:
بناصر زيكزي، خالد أبو رقية، محمد لغريب، نادية مصلوح، نعيمة خلفاوي، بديعة أيت بن عدي، حمزة، إشراق الريحاني، رضوان السعيدي، عبد الكريم جلال.
كتاب الأعمدة:
ع.الحكيم برنوص، التهامي ياسين، خالد البكاري، عائشة العلوي، بناصر زيكزي،

أحمد حفظي
القسم الإداري والمالي: نعيمة خلفاوي
التصفيف والإخراج: عاصيم نزهة
القسم الرياضي: نادية مصلوح، سعيد عيلول
تصوير: (أ. ف. ب. و. م. ع. أيس بريس)
مندوب الرباط: عبد الحق الريحاني
الهاتف:0668471294
0661457700
السحب: INTEPRIMA
ملف الصحافة: 91/3431
الإيداع القانوني: 91/84
الترقيم الدولي : 1113013
المراسلة: صندوق البريد 94 بني ملال
الهاتف الثابت: 0523484454
البريد الالكتروني:
milafattadla@gmail.com
الإدارة والتحرير:
حي الأدارسة الزنقة 2 رقم 25 بني ملال
الهاتف : 0672071311
رقم اللجنة الثنائية: ج.أ.ع/06/044
الحساب البنكي
145090212118033639001802
البنك الشعبي وكالة العرصة
بني ملال





من خارج هيأة التحرير

سياسات التعليم في المغرب
هل تصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟

على سبيل التقديم :

يعتبر قطاع التعليم في المغرب من بين القطاعات التي فشلت فيها السياسات العامة للدولة فشلاً ذريعاً. من منظور مقاربة مؤسساتية، يعتبر الإطار المؤسساتي الذي وضعته الدولة وتتحكم في قواعد اللعب في إطاره، باعتبارها اللاعب الأقوى والدائم؛ المسؤول الأول والأخير عن مستوانا الاقتصادي ومدى ازدهاره أو فقره، وكذا عن مستوى جودة رأسمالنا البشري.

انطلاقاً من هذا المنظور المؤسساتي، تتساءل هذه الورقة عن قدرة الدولة على إصلاح ما أفسدته، إذ لا يعد من يشرف على إصلاح التعليم المغربي اليوم، وفق الاستراتيجية الجديدة، جزءاً من المنظومة السابقة التي أدى تدبيرها وسياساتها لإفشال هذا القطاع فقط، بل كان جزءاً من الإدارة ومن الإطار المؤسساتي بأكمله.

وإذا تأكدنا من أن المسؤولية الأولى فيما تعيشه المدرسة المغربية مرتبطة بشكل كبير بالإطار المؤسساتي السياسي والاقتصادي للبلد؛ فإن إصلاح التعليم في المغرب يجب أن يبدأ من إصلاح المشرف عليه؛ أي إصلاح الدولة من خلال تغيير استراتيجيات مؤسساتها السياسية والاقتصادية الحالية

بعد سنوات من الجهود الفاشلة لإصلاح قطاع التعليم، يجب الآن على المغرب ضمان إعادة تشكيل شاملة لمؤسساته من أجل السماح بتنفيذ فعال لبرنامجه الإصلاحي. كما أنه من الضروري تعزيز هذه المؤسسات لكي توفر الحماية للمواطنين وتعيد بناء ثقتهم في النظام التعليمي الوطني.

عرف قطاع التعليم في المغرب غداة الاستقلال سنة 1956 ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد المتعلمين، لكنه بقي متواضعاً من حيث الجودة. ومع مرور العقود التالية ظلت هذه الوضعية مؤبدة بفعل عوامل كثيرة يصعب حصرها، بل تحولت هذه الحال إلى مشكلة بنيوية استعصى حلها على كل الحكومات التي تعاقبت على تدبير قطاع التعليم في المغرب خلال ستين سنة بعد الاستقلال. وفي أيامنا هذه، يقر الجميع في المغرب، بدءاً من أعلى قمة هرم السلطة إلى المواطن البسيط أن المدرسة المغربية عليلة، بل ثمة إيمان كبير أن علاجها أضحى مهمة مستحيلة بسبب الفشل الذريع لكل الإصلاحات التي طبّقت خلال العقدين الماضيين.

فيما يخص الإصلاحات التي طبّقت منذ سنة 1956 (تاريخ الاستقلال) إلى حدود سنة كتابة هذه الورقة (حزيران/يونيو 2017) فكثيرة؛ بدءاً من إحداث وزارة التربية الوطنية (1956)، وإحداث أول هيئة رسمية عهد لها بإصلاح التعليم (1957)، وتنصيب "الهيئة الملكية لإصلاح التعليم" (1958)، التي أصدرت "ميثاق التعليم" سنة (1959)، ثم ندوة المعمورة حول إصلاح التعليم (1964)، وأيام التربية الوطنية المنعقدة بمنتجع إفران (1980)، ومشروع "التكوين المهني" ولا مركزية الجامعات (1988-1995). وفي بدايات الألفية الجديدة تم تكوين هيئة وطنية من 34 شخصية مغربية عهد إليها بوضع "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" (1999)، وتم تطبيق هذا الميثاق سنة (2000). لكن فشله الكبير سرّع بوضع البرنامج الاستعجالي الذي أُحدِث لإنقاذ فشل "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" (2009). وبسبب إعلان الفشل النهائي لـ "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" ثم أخيراً وضع مشروع جديد تحت عنوان كبير وطموح: "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030"، بدأ تنفيذه وإنزال مقتضياته منذ سنة 2015.

إذاً، يتعلق الأمر بما يفوق 11 إصلاحاً كبيراً، بالإضافة لإصلاحات أخرى إدارية ومالية جزئية نفذها المغرب خلال هذه الفترة الطويلة نسبياً. لكن هذه الإصلاحات كلها لم تنجح في تطوير المدرسة المغربية، بل تردت هذه المؤسسة وتدهورت مخرجاتها في زمن تطبيقها.

مظاهر فشل المدرسة المغربية:

بعد 13 سنة من تطبيق ميثاق التربية والتكوين والبحث العلمي، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريراً تقويمياً أشرفت عليه "الهيئة الوطنية للتقويم" تحت عنوان: "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 2000-2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات". وبعد دراسة أوجه خلل المدرسة المغربية وحصرها، قام هذا التقرير بتصنيفها إلى صنفين: خلل مرتبط بمحدودية المردودية الداخلية للمدرسة المغربية، وخلل مرتبط بضعف المردودية الخارجية لهذه المدرسة.فيما يتعلق بمحدودية المردودية الداخلية؛ فإن المدرسة المغربية تعاني من ضعف التمكن من اللغات والمعارف والكفايات والقيم، ومن استمرار ظاهرة الهدر المدرسي والمهني والجامعي، ومن ضعف المردودية الكمية والكيفية للبحث العلمي. أما فيما يخص ضعف المردودية الخارجية فيتجلى أساساً حسب هذا التقرير في الصعوبات التي يصادفها خريجو المدرسة المغربية في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي، وفي انكفاء المدرسة المغربية على ذاتها، وعدم قدرتها على الانفتاح على محيطها وعلى عالم الابتكارات والتكنولوجيا وإضافات المعرفة.

اعتمد هذا التقرير كما تقارير أخرى أصدرها "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي" حول وضعية المدرسة المغربية على التقييمات العالمية المعروفة، خاصة المسوحات المعروفة تحت اسمي TIMSS وPIRLS. حيث يهتم هذان المسحان بتقييم درجة تمكن تلاميذ المدارس من القراءة والكتابة ودرجة استيعابهم للعلوم ومادة الرياضيات. وفيما يخص الحال المغربية، قدم المسحان صورة كارثية عن مخرجات المدرسة المغربية. فخلال عقد واحد فقط، من خلال مقارنة نتائج المسحين بين سنتي 2001 و2011، تبين أن مخرجات المدرسة المغربية تدهورت جودتها بنسب مرتفعة.

بينت نتائج هذه التقييمات مثلاً، حسب أحد تقارير المجلس أن 60% من تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي، و49% من تلاميذ السنة الثانية ثانوي إعدادي، يدرسون في مؤسسات تعيش مشكلات أمنية وسلوكية تتراوح بين ظاهرة الغياب عن الدروس والتأخر عن الحصص، والغش، ومظاهر التخريب وتهديد السلامة الجسدية للمتعلمين وحتى المعلمين. وحسب نتائج هذا التقييم؛ تبلغ نسبة من يدرسون في مدارس جيدة لا تعاني من هذه الظواهر 14% من مجموع التلاميذ المغاربة.

وعلى المستوى الجامعي، لم تفلت الجامعة المغربية من مظاهر غياب السلوك المدني وتفشي ظواهر العنف داخل الجامعات والأحياء الجامعية المخصصة لإيواء الطلبة. لقد حوّلت هذه الظروف الجامعة المغربية إلى ساحة للصراعات السياسية، وسحبت منها صورة المؤسسة البحثية والعلمية المنتجة للمعرفة والباحثين. وفي السنوات الأخيرة كان عدد من الطلبة ضحايا لهذا العنف، إذ توفي عدد منهم بسبب أحداث العنف التي كانت تندلع بين الطلبة في رحاب الجامعات المغربية.

لقد ساهمت هذه الوضعية في تسجيل تأخر كبير على مستوى دراسة الفرد المغربي. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى دراسة الفرد الذي يصل عمره إلى 15 سنة فما فوق إلى حوالي 4.72 سنة عام 2010، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بسنة واحدة مقارنة مع معدل عام 1982؛ فإن هذا الرقم يبقى أقل مما هو مسجل بين الدول السائرة في طريق النمو، والذي يبلغ حوالي 7.1 سنة و11 سنة في الدول المتقدمة. وإذا أقرّت هذه التقارير بفقدان الأسرة المغربية للثقة في المدرسة الوطنية؛ فلهذه الحال ما يفسرها على مستوى طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية للبلد وجودتها ومتانتها. وقبل أن نستعرض طبيعة المؤسسات المغربية اليوم، لا بد من تقديم رؤية النظرية الاقتصادية لعلاقة المؤسسات بجودة الرأسمال البشري في بلد ما.

طبيعة المؤسسات وجودة التعليم:

تقدم النظرية الاقتصادية المعاصرة بعض الأفكار الجديدة والمهمة عن العلاقة بين طبيعة مؤسسات بلد ما وجودة تعليمه. فإذا كان التعليم عاملاً من عوامل خلق النمو الاقتصادي، فهو بدوره يبقى مرتبطاً بتحقق شروط أساسية، وخاصة شرط متانة المؤسسات السياسية والاقتصادية. إن المؤسسات/القواعد في المجتمع هي مصدر الثقة بالنسبة للأفراد، وهي أيضاً مصدر المحفزات التي تدفع الأفراد نحو الاستثمار في رأسمالهم البشري. ومتى ما انعدمت تلك المحفزات تراجع الأفراد عن الاستثمار في تعليم أنفسهم وأبنائهم، وتراجعت ثقتهم في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يعيشون في ظل حكمها، وتدهورت معارفهم وجودة تعليمهم.

تتمة ص 13

بني ملال خنيفرة.. اللجنة الجهوية للسلامة الطرقية تقف على إكراهات الحد من حوادث السير



احتضنت مدينة بني ملال، يوم الثلاثاء 28 أكتوبر، اجتماعا للجنة الجهوية للسلامة الطرقية، خصص لتقييم مؤشرات حوادث السير على صعيد جهة بني ملال-خنيفرة، واستعراض الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسينها، في إطار مواصلة تفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2022-2026.

وترأس هذا الاجتماع والي الجهة، محمد بنرباك، بحضور عمال الأقاليم والمدير العام للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، ونائب رئيس مجلس الجهة، وممثلي السلطة القضائية والمصالح الأمنية، ورؤساء المجالس الإقليمية والجماعات الترابية، إلى جانب أعضاء اللجنة الجهوية للسلامة الطرقية.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد والي الجهة أن مؤشرات السلامة الطرقية لم ترق بعد إلى الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية، مبرزا أنه رغم تسجيل انخفاض في عدد القتلى خلال سنتي 2023 و2024، إلا أن باقي المؤشرات المتعلقة بعدد الحوادث المميتة والمصابين بجروح بليغة وخفيفة لا تزال مرتفعة.

وأشار الوالي، إلى أن نسبة الضحايا من الفئات عديمة الحماية، من راجلين ومستعملي الدراجات النارية والهوائية، بلغت حوالي 78 في المائة من مجموع الضحايا، مما يستدعي تعبئة شاملة وتكثيف الحملات التحسيسية وتطوير برامج التوعية لتغيير السلوكات المسببة للحوادث.

كما شدد على ضرورة إدماج بعد السلامة الطرقية في المخططات التنموية للجماعات الترابية، وتعزيز البنيات التحتية لضمان تنقل آمن للأشخاص والمركبات، مع تحيين الإطار القانوني بما يواكب التطورات التي تعرفها حركة السير والجولان.

من جانبه، أبرز المدير العام للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، أن إشكالية السلامة الطرقية تظل مركبة ومتشعبة، تدمج ما هو تقني وقانوني وتوعوي وتدبيري، مشيرا إلى أن الفئات الأقل حماية تمثل النسبة الأكبر من الضحايا، ما يتطلب اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة للحد من الحوادث.

وأضاف أن تحقيق مؤشرات إيجابية في هذا المجال يقتضي تكامل جهود مختلف الفاعلين، من خلال تأطير السلوك البشري، وتحسين جودة البنيات التحتية، وترسيخ ثقافة التربية الطرقية لدى الناشئة، وتشديد عمليات المراقبة على مختلف المحاور الطرقية.

وقدمت المديرة الجهوية للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية عرضا مفصلا استعرضت فيه حصيلة تنزيل المخطط الجهوي للسلامة الطرقية برسم سنتي 2023 و2024، إضافة إلى برنامج عمل سنة 2025 الذي يتضمن مشاريع للتوعية والتحسيس وتحسين التجهيزات الطرقية وتطوير آليات التتبع والتقييم.

وتميز اللقاء بعدة مداخلات لأعضاء اللجنة تناولت الإكراهات والتحديات المرتبطة بتحسين مؤشرات السلامة الطرقية، وأسفرت عن صياغة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين وتكثيف العمل الميداني للحد من حوادث السير وضمان سلامة مستعملي الطريق.

ملفات تادلة 24

دعم دولي لمطلب سحب مشروع قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة



أعلن الاتحاد الدولي للصحفيين (FIJ)عن تضامنه التام مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، العضو في هذا الاتحاد الدولي، مؤكدا دعمه لمطالبها بشأن مراجعة مشروع قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، باعتباره إطارا أساسيا للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في المغرب.

وفي تصريح رسمي، قال أنطوني بيلانجي، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين "نحن ندعم مطلب النقابة الوطنية للصحافة المغربية بسحب مشروع القانون أو تأجيل مناقشته، بهدف إعادته إلى طاولة الحوار، للتوصل إلى نص توافقي يعكس روح الدستور المغربي، ويكرّس التعددية النقابية والعدالة التمثيلية والمساواة والمبادئ الديمقراطية"

وكانت الهيئات النقابية والمهنية الممثلة للصحافيين والناشرين قد عبرت في بيان صادر بتاريخ 21 أكتوبر الجاري عن رفضها لمشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

واعتبرت أن مشروع القانون يمس بمبدأ التمثيلية العادلة ويُضعف حضور منظمات الصحافيين داخل المجلس، فضلاً عن تجاهله لمبدأ التشاور المنصوص عليه دستوريا مع هذه الهيئات المهنية.

ملفات تادلة 24

المرحوم الأستاذ سي محمد زكرياء في ذمة الله



انتقل إلى عفو الله يوم الأربعاء 22 اكتوبر 2025، الأستاذ والمناضل الغيور والمدافع الشرس على مدينة بني ملال التي أحبها حبا لا يضاهيه إلا حبه للوطن.

ومعلوم أن سي محمد زكرياء انخرط في النضال السياسي والنقابي يوم كان النضال شدا على الجمر وإيمانا بالتضحية من أجل المبدأ، كما انخرط في المعركة الديمقراطية استجابة لاختيارات حزبه، وزكت ترشيحه الجماهير الشعبية لبني ملال كمستشار جماعي لأول مجلس بقيادة حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، إلى جانب ثلة من رفاقه، منهم من قضى ومنهم من لا زال ينتظر، حيث كان الصراع على أشده والمقاومة الشرسة والالتزام واجب. فكان أن خاض إلى جانب رفاقه وجماهير تادلة الكبرى في معركة جر الدولة -بكثير من التضحية والصبر وطول النفس، وبالنظر لميزان القوى- إلى الانخراط في قبول مسلسل التخلي عن اختيار العنف مقابل العنف والأبواب الموصودة، الذي لم يعفيهم رغم الأيادي الممدودة و"حسن النية" من أداء أثمان باهضة لتأسيس اللبنات الأولى لحوار لا زال لم يتخلص من التسويف والتعثر.

كان السي محمد زكرياء حاضرا في كل معركة، نذكر منها "واقعة" تأسيس النقابة الوطنية للتعليم التابعة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، ومقتصدية رجال ونساء التعليم ببني ملال والتضامن الجامعي المغربي ومعارك أخرى كثيرة يضيق المجال لذكرها...

لروح الس ي محمد زكرياء الطمأنينة والسكينة والسلام الأبديين. نحني خشوعا لتجربته ولنضاله. ونتقدم بأحر التعازي وصادق المواساة لزوجته الأستاذة مليكة معطوش وأبنائه، الدكتور ياسر زكرياء والدكتورة فاطمة الزهراء زكرياء ولرجل الأعمال صلاح الدين، ولرفاقه وصحبته ولكل من عرفه.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ملفات تادلة

مَقابِر زاوية الشيخ بَيْنَ الإِهمَال وَضَيق الإِمكانِيَّات



تُعدّ المقابر جزءًا من ذاكرة المدن والقرى، فهي ليست مجرد فضاءات للدفن، بل رموز لاحترام الموتى وصون حرمة المكان. غير أنّ مقابر زاوية الشيخ تعاني منذ مدة من أوضاع مقلقة بسبب تراكم الأوساخ و انتشار الأعشاب والأشجار اليابسة، ما يجعلها في حاجة ماسة إلى نظافة وصيانة مستمرة تليق بحرمة الأموات وكرامة الأحياء.

ورغم المجهودات المشكورة التي تبذلها جمعية أهل الخير للصيانة والمحافظة على المقابر، فإنها تظل محدودة أمام حجم الإهمال و اتساع رقعة المقابر، خاصة في ظل غياب أي دعم مادي أو منح من الجهات المحلية المنتخبة أو الوصية. فالعناية بالمقابر تتطلب إمكانيات مالية ولوجستيكية مهمة لا يمكن لجمعية تطوعية تحملها بمفردها، مهما بلغت نو اياها الطيبة.

ولعلّ الوقت قد حان لالتفاتة حقيقية من المجلس الجماعي والسلطات المحلية، من أجل وضع برنامج دوري للعناية بهذه الفضاءات، إشر افًا وتنظيمًا وتمويلاً، حتى لا تبقى المقابر رهينة مبادرات فردية محدودة. فصيانة المقابر ليست عملاً ثانوياً، بل واجباً دينياً و إنسانياً وحضارياً يعكس مدى احترام المجتمع لرموزه الراحلة.

نـداء:

إنّ واجب العناية بالمَقابر مسؤولية جماعية، تتقاسمها السلطات والجماعة الترابية والمجتمع المدني، إلى جانب المُحسنين من أبناء البلدة. فلنُحيِ فينا روح التعاون والتكافل، ولنجعل من مقابرنا فضاءات نظيفة تحفظ كرامة مَوتانا وتكرّس صورة مدينة زاوية الشيخ كفضاء يسكنه الاحترام والتقدير حتى بعد الرحيل.

المصطفى القرواني

العفو الملكي بين ماضي ومستقبل السجون
العفو الملكي لحوالي 25 ألف سجين

رقم ضخم استقبل بارتياح واندهاش مولدا نقاشات متفاوتة الدرجة حول المؤسسة السجنية بالمغرب. هذه المؤسسة المحتلة لمكانة محورية في مخيلة مختلف الشرائح وعلى طول الأزمنة المغربية حد الأسطورة التي تجسدت في سجن تزمامارت وما سبقه وجاوره من معتقلات ومخافر سرية وعلنية اشتركت في تجاوز منطق العقاب إلى الإذلال بل منها من تحولت إلى مؤسسات إبداعية في فن التعذيب والقتل والترويض.

طبعا لم يعد لتازمامارت وقلعة مكونة والكوربيس ومازيلا ودار المقري واللايا وغيرهم من المعتقلات الرهيبة قائمين كمقرات على الأقل.

وفعلا بذلت مجهودات ورسمت سياسات واتخذت قرارات لطي المرحلة الرصاصية على أرضية مصالحة قوية بالنيات الحسنة أكثر من آليات منع العودة إليها وإعادة إنتاجها.

لقد وقع المغرب على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية في مجال حقوق الإنسان وصون كرامته، و أفرز المجتمع المدني جمعيات متخصصة اشتغلت و أنتجت خلاصات وتوصيات و اقتراحات بعدد دراسات و أبحاث، نورد هنا مثال توصيات المرصد المغربي للسجون التي رحب بها رسميا في الندوة الوطنية/ الدولية التي نظمها بشراكة مع وزارة العدل إبان عهد الراحل بوزيع، والتي أدير عنها الظهر بعد تحويل المديرية العامة للسجون إلى مندوبية سامية عهد بتسييرها إلى ابن هاشم

يوجد بالسجون المغربية حاليا ما يفوق 70 ألف معتقل تعتبرهم الدولة نزلاء من أجل إصلاحهم ومن ضمنهم طبعا المحكومين بالإعدام.

العفو الملكي سيخفف الاكتظاظ بحوالي الثلث الذي سرعان ما سيعود لاستمرار نفس آليات ومساطير الاعتقال في توصيات المرصد المغربي



للسجون الدعوة لإعادة النظر في قرارات الاعتقال الاحتياطي أو قبل الإدانة التي تشكل لوحدها أكثر من 30 ألف معتقل بل أغلبهم يقضون مددا طويلة قبل الحكم عليهم بالبراءة أو بمدد أقصر مما قضوا، وأغلبهم كذلك لهم ضمانات لمتابعتهم في حالة سراح حتى تثبت إدانتهم.

هذا بالإضافة إلى عدم استجابة نظام السجون والقضاء بالمغرب إلى العقوبات الغير السالبة للحرية والتي تعمل بها عدة دول حتى إفريقية وأعطت نتائج هادفة بالحكم على المدانين بأداء خدمات عامة غالبا ما تكون ذات مردودية اجتماعية وتربوية عالية.

كذلك لم تستطع مؤسسة السجن بالمغرب أن تمتلك لحد الآن سياسة تجعل السجن مؤسسة منتجة ومشغلة ومكونة لمهارات وحرف وشهادات ونظام الضمان الاجتماعي لتقترب من مهمة الادماج وليس إعادة انتاج الإجرام، خصوصا وأن نظرة العقاب والإذلال لا زالت هي السائدة لدى المؤسسة مقابل سجناء مقتنعين ويتم إقناعهم باستمرار أنهم مجرمون، أما قضية إلغاء عقوبة الإعدام فلا زالت مرفوضة رسميا رغم إشارت الحزم على القبول بإلغائها، لأن فلسفة حقوق الإنسان تعاقب الفعل الإجرامي وليس الوجود الإنساني في حد ذاته.

وخلاصة لا يسعنا إلا أن نرحب بهذا العفو الملكي المؤثر فعلا واللافت لحجم الاعتقال في وطننا العزيز، ومتمنياتنا لهذا العفو أن يتمأسس في مساطير قضائنا وترسانة القوانين وآليات تضمن عدم العودة لسنوات الرصاص والمحاكمات السياسية والجماعية والمعتقلات السرية ومخافر التعذيب والاختطاف، والتي لا سلطة "لحرزني" على رصد ما استمر منها لأنه مسؤول فقط على متابعة تنفيذ توصيات المرحوم "ادريس بنزكري" المحصورة في منتصف التسعينات، حين كان اليسار الاشتراكي في موقع المواجه ليحتل مكانه اليسار الاسلامي، خصوصا بعد الإذلال الذي يتعرض له حزب العدالة والتنمية.

والله يسترنا من مكر السياسة التي ما فتئت تتسع الهوة بينها وبين المصلحة العامة التي جعلت السكان غير موالين لا للأحزاب ولا لمؤسسات المخزن وهي شروط القطيعة المولدة للانفجار.

العدد 181 غشت 2009

تقديم لديوان الشاعر منير الدايري

طلب منّي منير الدايري كتابة تقديم لديوانه "كنت وحدي "، ترددت طويلا، بل شعرت بحرج فعلي. فالقادم من عالم السرد، من تلك الأجواء الساحرة حيث تنسج الحكايات خيطا خيطا، ولبنة فوق لبنة لتشييد صرحها العظيم والمدهش،



يدرك أن للشعر حيزا مختلفا؛ إنه الومضة التي تسبق الكلمة، فالشعر ليس تسلية ولا بضاعة او لعب يتاجر بها الشطار والتجار في سوق الكلمات؛ الشعر لا يسلي ولا يلهي ولا يباع ولا يشترى. الشعر رسالة الشاعر الإنسان؛ لشبيهه من الناس في الألم والمعاناة

الشعر موقف من الحياة. ص 48.

فاكهة الحكي؛ قراءات أدبية. جمال الدين حريفي. كلمات للنشر والطباعة والتوزيع. مطابع الرباط نت. ط1

. لم أدخل عتبة الديوان ناقدا متخصصا، بل دخلته قارئا متعطشا لنسمة جديدة، هواء يحمل نبرة لم أعهدها.

وزادني ترددا قناعتي بأن التقديم الحقيقي للنص يكمن بين سطوره هو ذاته، وأن القصيدة الأصيلة تنهض بنفسها، حاملةً هويتها ومسوغات وجودها. يفارض التقديم أن يكون في الأول ككشاف ملهم، أو رئيس طليعة ينير درب القارئ، بيد أنه، في حقيقته، يتغذى على النصوص وبعدها يصوغ نفسه، وهو ما يشي بترتبته المتأخرة، ومن هنا نبع لدي السؤال التالي: كيف لي أن أقدم ما يكفي نفسه بنفسه؟ لكني، في النهاية، وجدت في نصوص منير الدايري ما يستحق أن ألتزم بالإشارة إليه، ولو من على عتبة القصيدة، كسارد يهمس للقارئ: "هنا، ثمة شيء يستحق الوقوف عنده".

يكتل منير الدايري في هذا الديوان، الذي يعد تجربة شعورية متكاملة، قصيدةً مشبعة بالتأمل، لا تهادن القارئ ولا تبحث له عن مخرج سهل. وهي ابنة بيئتها بامتياز؛ فذلك الفتى الذي وُلد في نوفمبر 1984 بمدينة وجدة، حيث تمتزج الشمس برائحة التراب، ويصحو القلب على أصوات الحكايات القديمة في بيتٍ بسيطٍ يعجّ بالذاكرة، بدأ حواره الأول مع اللغة وهو يصغي إلى جدّاته ينسجن القصص بلهجة دافئة تشبه الحلم. من هناك ولدت قصيدته، باعتبارها حاجة داخلية تشبه التنفّس.

لذا، لا عجب أن تكون قصائده مسكونةً بذلك التوتر الإنساني الأبدي: بين الذاكرة التي تثقل والنسيان الذي يخون، وبين الأمل الذي يلمع والانكسار الذي يتربص. في نصوص مثل "على حافة الزمن"، لا نقرأ الشعر بقدر ما نمشي مع الشاعر على خيط رفيع من اليأس. إنه صوت لا يطلب المواساة، بل يبحث عن حقيقة ترتجف.

ويأتي الليل في قصيدة "في حضرة الليل" بمثابة مسرح للانكشاف الداخلي. هنا، يتحول الشاعر إلى غريبٍ يتوسل إلى السماءكي تمطر عليه نيزكًا يحمل وجعه بعيدا، أو يرسله في أغنية إلى نجمةٍ بعيدة قد تفهم ما لم يفهمه البشر. يقول الشاعر:

كبدي التي صارتْ كتلةَ فحمٍ تحتَ رمادِ الأيام؟
فؤادي عصيرٌ مرّ،
كعنبٍ سُحقَ تحتَ أقدامِ الوقت.
أنا العليلُ،
الذي يحبُّ المساءَ ويكرههُ،
كعاشقٍ يعشقُ خيانةَ الحبيب.
نواجذي تطقطقُ من لهبِ الحزن،
وظلّي يرقصُ في الدجى،
كأنّه شبحٌ سكرانٌ،
يترنّحُ بين النجوم.
أتوسّلُ نيزكًا،
أن يشقَّ السماءَ الليلة،
يحملني بعيدًا،
حيثُ لا نفقَ يبتلعُ الضوء،
حيثُ أستندُ إلى كتفِ القمر،
وأحكي له عن ليلةِ أمس،
عن ريحٍ حملتْ رائحةَ الياسمينِ من بيتِ الجيران،

واللافت أن المجاز في النص يعد نسغه ودمه؛ كونه امتدادا طبيعيا للواقع الداخلي للشاعر. فـ "الرمل" في "خطوات على الرمال" يصير ذاكرة تمحى وتبقى في آن واحد. يقول:

سَأَلْتُ الكَلِمَاتِ: أَيْنَ مَلْجَأُ القَلْبِ؟
فَأَشَارَتْ إِلَى الوَجْهِ الَّذِي يَتَذَكَّرُنِي
قَبْلَ أَنْ أُولَدَ.

ثم تأتي قصائد مثل "عتبات الظل" و "بهجة قلبي" وغيرهما، لتكتمل الدائرة. هنا، تتداخل الرؤيا الشعرية الثاقبة مع العبارة اليومية البسيطة، في مزيجٍ أخاد. وحيث تتحول الام والمدينة واضواؤها شفرات في قصيدة كبرى، تحاول أن تكون مرآة صادقة لذلك الهمس الداخلي الذي لا يقال. إنها أناشيد للصبر، وهمسات للقمر، وسقيا للروح المتعطشة للنور. يقول:

بهجة قلبي تمشي حافيةً
تتبعُ أثر الضوء حين يتسلل من خصلة شمس،
وتجمع من الطرقات وجوهاً
نسيتها المدينة على أرصفتها.

والبين، إذن، أنني لا أكتب هذا التقديم لأرسم خريطة طريقٍ ثابتة يسترشد بها القراء، فالشعر الحقيقي لا يخضع لخرائط. وإنما أكتبه لأشير — بتواضع القادم من خارج الأسوار — إلى أن هذا الديوان يحمل بنية داخلية متماسكة تستحق التأمل، وصوتا شعريا لافتا، جديرا بالاستماع.

منير الدايري شاعر يسكن الكلمات. قصيدته/قصائده تنضح بالصدق، تنبع من التجربة الحية ، تمج الصنعة كما تمج التكلف. قد أكون قادما من عالم السرد، ولكنني في النهاية قارئ. وهذا الديوان، بكل ما فيه من وجع وجمال، ومن غربة داخلية وإيمان صامد، لمس فيّ شيئا. وهو ما جعلني أضع هذه الكلمات على بابه، واثقا بأن القارئ قد يجد بداخله ما وجدته: فلربما سيجد شعرا يلامس الروح، ودعوة صادقة للغوص في الذات، حيث ينتظرنا جميعا ذلك الوميض من النور الذي يضيء أعماقنا.

الاستاذ عبد الرحيم التدلاوي

المُنتَخَبُون الصَّامِتُون: شَهادَة عَجز في زَمَن الجَهر بِالحَق!



المصطفى القرواني

كَم مِن مُنتَخَبٍ صمتَ خوفًا أو تواطؤًا، وكم من مواطنٍ ندم على صوتٍ وضعه في غير مكانه... عن خيانة الصمت حين يصبح موقفًا، أكتب: «المنتخبون الصامتون... شهادة عجز في زمن الجهر بالحق ! »

ملحوظة: أي تشابه في الوصف، مجرد صدفة... فالصمت هنا ليس فضيلة، بل مرآة خيانة صغيرة تعكس كُل ما يختفي خلف الكراسي الوثيرة.

أشفق، حقًّا، على حال بعض المنتخبين الذين لا يُتقنون سوى لغة الصمت... صمتٌ بليغ في جبنه، يختبئ وراءه من اختاروا الجلوس في مقاعد المسؤولية دون أن يتحمّلوا ثِقلها. صمتٌ لا يُشبه الوقار، ولا يُعبّر عن التّروّي، بل هو عنوان الخوف واللاموقف، ومرآةٌ لفراغٍ سياسيّ لا يملكه إلا من جاء إلى المسؤولية صدفةً أو تزكيةً أو طمعًا في امتيازٍ عابر.

في زمنٍ تتعالى فيه أصوات المواطنات والمواطنين المطالبين بحقوقهم، يلوذ هؤلاء بصمتهم كأنّ في القول خطرًا، وفي المبادرة مغامرةً غير محسوبة. يجلسون في المجالس كأنّهم ديكورٌ في مشهدٍ مملّ، يُعَدّون عدد الحاضرين ولا يُغنون عن الغياب شيئًا. يرفعون أيديهم متى رُفعَت، ويخفضونها متى خُفِضَت، بلا فهمٍ ولا قناعة، وكأنّهم تخلّوا عن ضمير التمثيل مُقابل راحة البال وحلاوة الجلوس على الكراسي الوثيرة.

إنّ المنتخب، في الأصل، ضميرٌ حيّ للأمّة المصغّرة التي يُمثّلها. صوته يجب أن يكون صدى لآلام الناس وآمالهم، وجرأته مقياس لقدرته على قول "لا" حين يكون السكوت خيانة. لكنّ البعض، وللأسف، فهم السياسة على أنّها لعبة توازنٍ بين النفاق والصمت، بين التبرير والتملّق، حتى أصبحت الجلسات أشبه بطقوسٍ صامتة تُدار بلا نقاشٍ ولا مُساءَلَة، وكأنّها حفلات بروتوكولية لا علاقة لها بتدبير الشأن العام.

أخطر ما في هذا الصمت أنه يُغذّي اللامبالاة ويُطبّع مع العبث. حين يرى المواطن أن من يمثّله لا يتكلم، ولا يحتج، ولا يدافع، يُدرك أنّ صوته الانتخابي ضاع في فمٍ لا ينطق، وضاع معه الأمل في أن يكون المجلس صوتًا للشعب لا مرآةً للسلطة. الصمت في مثل هذه المواقع ليس فضيلة، بل جريمة أخلاقية في حقّ الديمقراطية الناشئة، لأنه يقتل النقاش العمومي ويفتح الباب أمام الاستبداد المحلي، تحت غطاء "الانسجام" و"الاحترام".

ولعلّ المُضحك المبكي أن بعضهم يبرّر صمته بالحكمة، وكأنّ الحكمة هي أن تبتلع لسانك حين يئنّ المواطن من سُوء الخدمات، أو حين تُهدر الأموال العامة في مشاريع لا يَرَى منها الناس سوى الغبار. هي حكمة العاجزين الذين يخشون مساءلةً أو انتقادًا، فيتوارون خلف "لغة الصمت"، ظنًّا منهم أنّها درعٌ واقٍ، بينما هي، في الحقيقة، شهادة ضعفٍ تُكتب بحروفٍ من جبن.

ولأنّ المسؤولية لا تُقاس بالجلوس على الكراسي، بل بما يُقدَّم من مواقف وأفعال، فإنّ المواطن اليوم مَدعُوّ إلى مراجعة اختياراته. عليه أن يُدرك أن الصوت الانتخابي ليس مجاملةً ولا منّةً، بل تفويضٌ ومسؤولية. فحين يُنتخب الصامتون، يتكلّم العبث، وحين يُمنح الصمت شرعية، يُغتال الأمل في التغيير. الناخب الواعي هو من يُحاسب لا من يُصفّق، ومن يُغيّر اختياره حين يتأكّد أن من صوّت له خان الأمانة بالسكوت.

ما أحوجنا اليوم إلى مُنتَخَبين يتقنون لغة الموقف لا لغة الصمت، لغة الجرأة لا لغة المداراة. فالكلمة الصادقة تزن أكثر من ألف توقيعٍ صامت، والموقف الشريف يبقى وإن سقط صاحبه من كرسيه. وحدهم الشجعان من يرفعون أصواتهم دفاعًا عن المصلحة العامة، لا خوفًا من السلطة، ولا طمعًا في رضاها.

ويبقى السؤال الذي لا يغيب: إلى متى سيظلّ بعض المنتخبين أسرى الخوف أو التواطؤ؟ وإلى متى سيستمرّ المواطن في دفع ثمن صمتٍ لم يختره؟

إنّ الصمتَ في موقع القرار خيانةٌ صافية لا يبرّرها إلا الجبن، ومَن خاف أن يتكلّم فليترك المقعد لمن يملك شجاعة النطق بالحقيقة، لأنّ التاريخ لا يرحم المُتواطئين بالصمت... ومزبلة التاريخ، كما يقول المثل، لا تزال تتّسع لمن لا يتقن سِوَى لغة الصمت!

حين يصمد الشُّرَفاء، ويَسقُط التجار في مَزبَلَة التاريخ

في زمنٍ تتداخل فيه الشعارات بالمصالح، وتُستبدل فيه المبادئ بالامتيازات، يظلّ المناضلون الحقيقيون نجوماً قليلة في سماءٍ ملبّدة بالرياء. أولئك الذين رفضوا بيع ضمائرهم في سوق السياسة، وصمدوا في وجه الإغراءات، مؤمنين أن النضال ليس ترفاً ولا وسيلةً للترقي، بل التزامٌ أخلاقي وواجب تجاه الوطن والكرامة الإنسانية.

لقد اختار هؤلاء الشرفاء الطريق الأصعب: طريق الوفاء للمبدأ، والصدق في القول والعمل، بينما انزلق آخرون نحو طريقٍ أسهل، لكنه مُظلم - طريق الخيانة والتنازل. فمن رفعوا الشعارات بالأمس، باعوا اليوم القضايا ذاتها التي ادّعوا الدفاع عنها، وغرقوا في مستنقع المصلحة، متناسين أن التاريخ لا يرحم، وأن الذاكرة الجماعية لا تُخدع بالشعارات.

المناضل الحقّ هو من يقاوم بإيمانه، لا بموقعه. أما الذين جعلوا من النضال سلّماً للوصول، فسيسقطون من أعلى درجاته إلى أدنى مراتب الخيانة. فمزبلة التاريخ واسعة بما يكفي لاستيعاب من باعوا المبدأ، وضاق صدور الأحرار إلا عن الأوفياء الذين جعلوا من النضال رسالة حياة لا تجارة مؤقتة.

وفي نهاية المطاف، يبقى التاريخ محكّاً لا يخطئ: الشرفاء سيظلّون نجومًا في سماء الذاكرة، مضيئين دروب الأجيال القادمة، بينما يُرمى الخونة في مزبلة النسيان، حيث تتحلل أمانيهم كما تتحلل أوراق الخريف. فالوفاء للمبدأ ليس رفاهية، بل إرثٌ يُخلّد من يبنيه، ويُمحى من لم يعرف قيمته.

المصطفى القرواني

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
محكمة الاستئناف بني ملال
المحكمة الابتدائية بقضية نادلة
قسم التنفيذ المدني

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

ملف تنفيذ عدد: 2025/6201/454

يعلن السيد رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بقصبة تادلة أنه بتاريخ 2025/12/03 على الساعة 11 صباحا ستجرى سمسرة علنية عمومية بقاعة البيوعات بهذه المحكمة للوصول إلى بيع عقارات بالمزاد العلني والتي هي عبارة عن :

- الملك المسمى " كدية الكرب": موضوع الرسم العقاري عدد 10/85409 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية بورية مساحتها تبلغ 1 هكتار 49 أر 80 س حدودها :
- قبلة: من بيده - غروبا : الطريق الترابي- يمينا : من بيده - شمالا : من بيده، الكائن بقيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة
على أساس ثمن افتتاحي قدره: 187.250.00 درهم

-الملك المسمى " العين البيضاء": موضوع الرسم العقاري عدد 10/81759 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية مساحتها 7 أر 96 سنتيار ، مشتملاتها تتكون من : - بناية منزل أول يتكون من طابق سفلي و طابق علوي أول - بناية منزل ثاني يتكون من طابق سفلي و طابق علوي اول - بناية منزل ثالث يتكون من طابق سفلي و طابق علوي أول - بناية منزل رابع يتكون من طابق سفلي و طابق علوي أول - بناية اسطبل كبير، و ان القطعة المذكورة مرتبطة بشبكة الإنارة و شبكة الماء الصالح للشرب الكائن بجماعة أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة.
على اساس ثمن افتتاحي قدره 978.000,00 درهم

- الملك المسمى " العين البيضاء": موضوع الرسم العقاري عدد 10/82868 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية مساحتها 12 أر 73 سنتيار، بها بعض مغروسات اشجار الزيتون و بناية مستودع مبني على مساحة 190 م م و ان القطعة المذكورة مرتبطة بشبكة الإنارة و شبكة الماء الصالح للشرب، الكائن بجماعة أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة.
على اساس ثمن افتتاحي قدره 625.000,00 درهم

-الملك المسمى " العين البيضاء": موضوع الرسم العقاري عدد 10/85197 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية سقوية مساحتها 44 ار 33 سنتيار بها بعض مغروسات اشجار الزيتون و ثقب مائي مزود بالطاقة الشمسية وصهريج، الكائن بجماعة أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة.
على اساس ثمن افتتاحي قدره 266.000,00 درهم

-الملك المسمى " العين البيضاء" موضوع الرسم العقاري عدد 10/82865، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية سقوية مساحتها 16 أر 10 سنتيار ، بها بعض مغروسات اشجار الزيتون، الكائن بقيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة
على اساس ثمن افتتاحي قدره 75.000,00 درهم

-الملك المسمى " الحرشة" موضوع الرسم العقاري عدد 10/103247 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية بورية مساحته 58 أر 39 سنتيار الكائن بجماعة أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة .
على اساس ثمن افتتاحي قدره 70.000,00 درهم

-الملك المسمى " الكوشة" موضوع الرسم العقاري عدد 10/55134 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية بورية مساحتها 1 هكتار 65 أر 88 سنتيار الكائن بجماعة أولاد يوسف الكوشة قيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة .
على اساس ثمن افتتاحي قدره 165.000,00 درهم

-الملك المسمى " حجرة سيدى صالح " موضوع الرسم العقاري عدد 10/112779 ، الذي هو عبارة عن قطعة أرضية فلاحية بورية مساحته 1 هكتار 76 أر 71 سنتيار الكائنة بجماعة أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد دائرة قصبة تادلة .
على اساس ثمن افتتاحي قدره 300.000,00 درهم

وقد حدد الثمن الافتتاحي الذي ستنطلق به المزايدة الساعيد خليفة .

لفائـــدة: رابحة هبطي - فتح الله آيت الهبطي - نعيمة ايت الهبطي - صالح آيت الهبطي - فاطمة ايت الهبطي - حكيمة ايت الهبطي - نادية ايت الهبطي - الصالحة ايت الهبطي - محمد ايت الهبطي - مليكة ايت الهبطي عنوانهم دوار بوجعود أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد قصبة تادلة.

في مواجهة : الهاشمي ايت الهبطي - المصطفى ايت الهبطي عنوانهما دوار بوجعود أولاد يوسف قيادة أولاد سعيد الواد قصبة تادلة

وعلى من رست عليه المزايدة أن يؤدي الثمن بعد 10 أيام من رسو المزاد ونقدا مع زيادة 03% من المبلغ الراسي به المزاد واجب الخزينة.

وللمزيد من المعلومات الاتصال بقسم التنفيذ المدني بالمحكمة الابتدائية بقصبة تادلة.

الإمضاء
عن رئيس كتابة الضبط



مذكرات معلم

يتعقبني الخريف المنهزم بالفراغات والبياضات كما يتعقبني غبار الرميمينة الأشبه بالعواصف الرملية الصحراوية، عبر ذلك الطريق المعبد الواسع، تنتصر الطبيعة القفراء لغريزتها المشبعة بالقساوة، فتخلي جنباتها من الانس والجن، فلا طير يطير، ولا من يجير، وحدها الخلوة المرة تذيق مرارتها واعطابها لكل رجل تعليم يستيقظ على تشققات في العقل والقلب، ويصبح على صخرة الحياة الجافة بغواية ضالة مضلة تتمادى في غيها وضلالها، وتنكر كل منابع الحكي، وحده الخريف يتقن تواطؤه المكشوف ضد ذات منهكة بفعل تصاريف الدهر، وقلة الزاد ووحشة الطريق، وحدها الرميمينة تغازل الوقت الأكلب نكاية في المعلمين والمعلمات الملقى بهم في بالوعات ومتاهات لا قبل لهم على دفعها ولكنهم يستسلمون لا حكامها الجائرة الرعناء، ويطأطئون رؤوسهم لأحكامها الظالمة المظلمة...

يرصدني الخريف بزوابعه الرملية، وحرارته التي تنفذ الى مسام العروق.

عبر الطريق الطويلة، لا قطرة ماء أبلل به شفتي المحترقتين وحلقي المصاب بالجفاف، الفراغ يحتل هذا المكان المجهول محاولا إخفاء معالم جريمة، لكن اركانها واضحة وظاهرة للعيان، وبسبب هذا الجحود والنكران، حزنت لقوافل الضائعين الذين تاهوا وضلوا الطريق، لكن بالرغم من هذا التيه ظلوا مصرين على تتبع الوهم واعتناق السراب.

زملاؤنا وزميلاتنا في العمل، اتتبع خطواتهم حتى يختفون عن الانظار عبر الهضاب والوديان والعقبات، ولهاتهم يسمع من بعيد، وفي كل يوم يحملون معهم هواجسهم وأفكارهم واحلامهم ومشاريعهم أينما حلوا وارتحلوا، لكن الاحلام تئدها الحياة الروتينية المصحوبة بقلاقل مثقلة بالتوجس والشكوك...

اختفت أشياء كثيرة بالرميمينة، وربما انتقل عدوى هذا الاخفاء والاختفاء للشكاكة ومرس المد ومول الحرشة، ولعل اسماء هذه الوحدات هو اقسى المسميات، واكيد ان المد هو وجه من أوجه الطوفان الجارف الذي لا يبقي ولا يذر..

لا وقت للتخطيط ومحاربة الرداءة لأن الوقت يداهمنا ويجردنا من فرصة إعادة التقاط الانفاس لسبب بسيط ان القفار لا يمكن أن تنتج غير ذوات مهزومة مصابة بالتكلس والخواء، والمشكلة الكبرى ان الصدأ الذي أصاب السيارات بدأ يصيبنا...

ماذا تولد لنا الفيافي غير صحاري الارق، ونكون مضطرين لاستعمال الاقراص والحبوب...

مشكلة رجل التعليم أنه لا ينام إلا ورأسه مسنود إلى معضلة، وطيلة حياته تلاحقه لعنة أصوات العفاريت والجن والنمارد...

تنام الرميمينة على ضوء القمر، وتحارب جسدها بعملية تخسيس غير شرعية، وفي انتظار عملية حمل شرعي يكون قدرها ان تجري عدة عمليات قيصرية مجهدة وقاسية..

قدر المعلم والمعلمة أنه يخضع بعد عمليات تعيين وتكليف داخل الجماعة وخارج الجماعة الى عملية تغيير الجلد ضمانا للاستمرار، وان يجري روتوشات وعمليات تجميل تحف بها مخاطر كثيرة تهدد وجوده ككائن بشري يوشك أن ينقرض بفعل مخططات وتدابير تنهش وضعه الاعتباري، كما ينهش السرطان الخلايا الحياة..

الغبار يتبع رجل التعليم كما الذباب والبعوض والكلاب الضالة.. وحدها القفار تترك بجسد المعلم والمعلمة ندوبا لا تمحى، وتتكالب عليه القرارات المجحفة واللعنات منذ ادم الى اليوم..

مع الانتقالات يتحول رجل تعليم الى مسخ.. الى كائن استهلكته المهنة والمذكرات وأشياء اخرى لا داعي لذكرها...

هل تستشعر جزر الوقواق والصحاري القاحلة والجبال الباردة مشاعر هذا المعلم المسكين الذي يجوب الفيافي والكثبان كالسندباد البري، محملا بأوجاعه وآلامه وأحزانه، وامراضه المزمنة التي لا ترحم ضعفه وقلة حيلته...

وحدها الأماكن الوعرة وجزر الوقواق تجد لذتها في التنكيل برجل تعليم زاده الصبر وسلاحه إرادة ينتزعها مما تبقى من طاقة بداخله ويوزعها بسخاء على تلاميذه، لتكون نهايته على شكل احتراق يشبه ذوبان الشمعة...

خالد عبد اللطيف.


أحمد ذاهبي

جيـــل Z

جيل aمَاشي هُوزادْ (جيل (Z
جيل a
المقَدمْ مصْدرْ أخبَارْ البَلادْ
الجْماعَة المْكانْ والميعادْ
جيل Z
المْصْدرْ- التلفونْ- تيكتوك- الأَيفونْ
الأَخْباروالأسْرارْ
صَوتْ وصُورَةْ
أخبارْ العَالمْ ماشي غيرالقَرية والمَدينةْ
العَالمْ اصبحْ قريَة صْغيرة
جيل a
أخبَارْ البْلادْ
التلفزة والإذاعةْ

صْحيحَة ولا مُزورَةْ
أخبارْ الغائبْ بالرسَالةْ
ثُبوتْ الجَريمةْ بالشهوُدْ
والشهودْ مَاشي 100/100 قَرينَةْ
جيل Z
ثبوتْ الجَريمَة صَوْت وصُورةْ
قَر ائنْ هُما مَاشي غيرقَرينةْ
جيل a
السَفرْ مَن مَكان لمْكانْ
كانْ بالأقْدامْ والْحصانْ
جيل Z
السَفرْ مَن مْكان لمْكانْ
بالسيارة والطَيارةْ والقطَارْ



ذ. التهامي ياسين

(تتمة) الشباب وشروط المجتمع الديمقراطي ..

تنشأ من فوق، بل تنبت من تحت.." د محمد سبيلا

والعناصر المكونة لهذا التعريف (الحقوق، الحريات، التمثيلية، سيادة القانون، المواطنة، المشروعية العقلانية) عناصر مترابطة، فإذا بطل منها عنصر بطلت الديمقراطية ككل، وبذلك، فهي تشكل كلا لا يتجزأ، ينعكس على مستويات الكل الديمقراطي كافة: المؤسسات، النصوص، الممارسات، العلاقات، والسلوكات والذهنيات، فيما يجعل المجتمع كله ديمقراطيا، بل تصبح شخصية المواطن نفسها »شخصية ديمقراطية". لينتقل الباحث محمد سبيلا إلى أن ضرورة توفر شروط عدة تجعل هذه السيرورة العميقة، وغير الشكلية أو الاختزالية. سيرورة سياسية طويلة المدى لا تحقق فعليا إلا بتوافر شروط عدة يجملها في عناصر نختزلها كالآتي : الإستقلالية النسبية للمجال السياسي فمن حيث أن الديمقراطية مرتبطة بنشوء المجتمع الحديث، فإنها تتطلب تحويرا في معنى السياسة وماهيتها، يتمثل في اعتبارها صراعا بشريا حول الخيرات والرموز .وهذا يقتضي جعل المجال السياسي مجالا تداوليا قابلا للنقد والتصحيح المستمرين ،وأن تصبح الممارسة السياسية ممارسة بشرية معرضة للصواب والخطأ، بالتالي للمراقبة والمحاسبة عبر قنوات مؤسسية مضبوطة .أي لابد من الانتقال من الشرعية السياسية المؤسسية او الايديولوجية إلى الشرعية العقلانية المؤسسية كما حددها كبار المفكرين السياسيين في العصر الحديث من أمثال ماكس فيبر..ثم يشدد محمد سبيلا في معرض تحليله الشروط المجتمع الديمقراطي كذلك على الفصل بين السلطات الثلاث الأساسية ولكل سلطة اختصاصاتها ومجالاته وحدودها ومن ثمة أهمية مسألة توازن السلط ..ويضيف إلى جانب السلطات الثلاث "سلطة رابعة " هي الآن تطورت بحكم التقدم التكنولوجي والثورة الرقمية التي اكتسحت العالم، وهي لم تعد تعني سلطة وسائل الإعلام كما كانت من قبل فقد تطورت أدوارها وخطاباتها وتقنيات التأثير والاستقطاب فيها، هذه السلطة التي يفترض أن تكون سلطة تكميلية للديمقراطية الحقة ، يمكن أن تلعب دور كشاف لمشاكل المجتمع ومشاكله. سلطة تعبيرية إضافية على حد قوله، وذلك بالنظر إلى الدور الذي أصبحت تلعبه هذه الوسائل في الكشف والتشريح والنقد والفضح ..وفي هذا الصدد فإن وسائل التواصل الاجتماعي باتت الآن مرجعا لكثير من الشباب بما تحمله من انزلاقات وعيوب تفقد فيها كثيرا من الخطابات المصداقية والواقعية والموضوعية المطلوبة ..

لابد من تأهيل في هذا الصدد يسمح للمهتم بالتطورات المتلاحقة بالتحليل والنقد والفهم الدقيق للمعلومات والمعطيات بمعنى اغن التربية على ذلك لم تعد ترفا أو شأنا خاصا، بل يشكل تحديا الديمقراطية نفسها وتمكن أهمية تكوين الفرد هنا في الحقل التعليمي وفي تكوين الفرد/المواطن في كل مراحله أهمية قصوى ..بالإضافة إلى دور المجتمع المدني الذي ينبغي أن يكون قادرا على الدفاع عن نفسه.. والمقصود هنا بالمجتمع المدني كافة التنظيمات الأولية (ذات الطبيعة الاجتماعية) والثانية (ذات الطبيعة التطوعية) المجتمع، والتي هي بمثابة القوالب التي تحمي الفرد من عسف السلطة وشططها وتجاوزاتها، وذلك انطلاقا من تصور معروف في كل المجتمعات الديمقراطية مؤداه أن لكل سلطة، بحكم حيازتها وسائل العنف المشروع، وبحكم تحكمها في المجتمع، ميلا طبيعيا إلى ممارسة" فائض سلطة" على من هم خاضعون لها. والمجتمع المدني المقصود، هنا، يضم المجتمع المدني الاجتماعي (الذي يشمل الأسرة والقبيلة وأواصر القرابة)، والمجتمع المدني الاقتصادي (الطبقات، النقابات، التنظيمات المهنية المختلفة)، والمجتمع المدني الثقافي (الجمعيات والمؤسسات الثقافية)، والمجتمع المدني السياسي (الأحزاب والجماعات والتنظيمات السياسية) . ولمسألة المجتمع المدني أهمية خاصة في ما يتعلق بالمسألة الديمقراطية، لأنه من دون تطور اجتماعي يجعل المجتمع قادرا على الدفاع عن نفسه، فإن الدولة بوسائلها الهائلة، هي التي يمكن أن تبني الديمقراطية على مقاسها، أي وفق سعة سلطتها وعمقها، بل إنها قد تحول الديمقراطية نفسها إلى آلية سيادة على المجتمع مقنعة بقناع ديمقراطي.. ويمضي الباحث في تحليله الشمولي ليؤكد أنه . وكما أشرنا الى ذلك من قبل . إلى " أن الديمقراطية لا تنشأ من فوق، بل تنبت من تحت .." أي من حاجة المجتمع نفسه إلى الديمقراطية، أي من التطور الاقتصادي والاجتماعي للطبقات، مما يجعل ازدهارها ونموها في أمس الحاجة إلى مناخ وعلاقات وقنوات ديمقراطية. حتى تصبح هي المطالبة بها والضامنة لها في الوقت نفسه. كما أنه وجب أيضا توافر ثقافة سياسية ديمقراطية ضرورية. وهذه الثقافة هي الأرضية الفكرية للديمقراطية، مثلما أن المجتمع المدني هو أرضيتها الاجتماعية -الاقتصادية.

والثقافة السياسية هنا المقصودة هي جملة الأفكار والمعتقدات المبنية على الاعتراف بتعدد المصالح والرؤى، وبحق كل الأطراف في الاختلاف في المصلحة والرأي، وبفضيلة الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف ...وحق التداول الحر للمعلومات والمعرفة والأخبار. وهذه الثقافة. إنما تستمد جذورها من الثقافة الليبرالية القائمة على عقيدة الحرية. إلا أن هذه الشروط المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية، ليست ظروفا يمكن أن تنشأ بين عشية وضحاها، وليست متوقفة على قرار إرادي، جماعي أو فردي، بقدر ماهي رهينة تطور " طبيعي" و" تلقائي" و"داخلي للمجتمع، أي بعبارة أخرى، بنضج المجتمع وبمدى تهيئه للديمقراطية وتشبعه بها.

قد يقول قائل، أن ما نعتبره شروطا هو ظروف ناتجة عن تطبيق الديمقراطية وليس شرطا لها. ومن دون أن نقع في شرك التساؤل عن الأسبقية لمن، الدجاجة أم للبيضة؟، نقول : إن هذه الظروف شرط وأرضية ضرورية للتطبيق ،مع الاعتراف بأنها ظروف تترسخ وتتعمق مع التطبيق والممارسة .فهي تتمثل شروط أولية لإمكان قيام الديمقراطية وإن كانت ، تاليا تغتني وتترسخ بها.

ومن دون توافر هذه الشروط، تبدو . في نظر الباحث محمد سبيلا. هذه التجارب التي انخرطت فيها كثير من البلدان المتأخرة، وضمنها المجتمعات العربية عموما والمغرب بشكل خاص، بمثابة تمارين تمهيدية تفتقد العناصر الضرورية الأولية للدخول الفعلي في المخاض. الديمقراطي بمعناه الحديث. لقد تنبأ Alexis de Tocqueville بأن الخطر الأكبر يأتي من الديمقراطية نفسها حين يصبح الإنسان الديمقراطي مع الوقت ضحية الديمقراطية نفسها.. سجينا لها، فتحوله من مواطن إلى كائن منعزل، يعيش فقط لنفسه. الديمقراطية . وكما نلاحظ. حتى في أعرق معاقلها تخلق شخصا كائنا مستقلا فيهجر مع الوقت النشاط السياسي زيادة عازفا عنه، تاركا إياه للدولة كاملا. وهذا ما سماه هذا الباحث الفرنسي بالشر الديمقراطي، وباسم المساواة تضيع الحرية، أو ما يسميه بالاستبداد الناعم أو الجذاب. تلك هي إحدى التداعيات السلبية للديمقراطية على الشباب حين تتحنط الديمقراطية وتتكلس. ومن هنا فإن الشباب عبروا في حركتهم تلك عن الخمول واللامبالاة التي أضحت تطبع الفعل السياسي كما هو متجلي في المشهد السياسي وفي أشكال التنظيمات الأخرى سياسيا ومدنيا ..ولذا فإن الحلقة المفقودة كانت دوما هي التجديد والتحديث في الرؤى والمواقف والنقدي باستمرار دون تردد أو تقاعس والإنصات لحركة المجتمع . والا سيتحول السياسيون إلى موظفين يلتزمون بتنفيذ برامج لا يحسنون تنفيذها.. لكن الشباب من جهة أخرى مدعو أيضا إلى الانخراط في العمل السياسي بدل الاعتزال والمعارضة الرقمية، وكما يقول عبد الكبير الخطيبي في رسالته إلى مناضل شاب في كتابه "التناوب والاحزاب السياسية".. حين يدعو الخطيبي ذاك المناضل الشاب في رسالته إلى المشاركة في السياسة قصد دعمها بأخلاقيات الحقوق والواجبات ويحثه على أن يترجم أفكاره إلى واقع من خلال الممارسة الحية في الحياة، يقول له أو ينصحه: »(وهي دليل جيد لربطك بمجموعتك ،في الحياة ،في المكان والزمان، (...) إنها . أي السياسة . تجربة معاناة ونكران ذات ،في التحام بين المصلحة الشخصية والمصلحة المشتركة، معاناة يومية ،تدخل في الاعتبار القدرة على احترام الآخر، وجعله يحترمك أيا كان نضالكما المتبادل..)..

وإذا كانت دعوة الخطيبي للمناضل الشاب بالانخراط و ترجمة أفكاره وليس النقد من أجل النقد والعزوف ..فإن ذلك لا يتم إلا من خلال مواجهة الحواجز ومقاومة الصعوبات ...فإنه من جهة ثانية صار من المؤكد أن تشكل الأحزاب فضاءات حقيقية ديمقراطية تسمح لكل الاختلافات و بالتعبير عن نفسها. فالحزب يعبىء ، ويؤطر المجموعات الاجتماعية ،لا يستعبدها ، وإنما لتسمع كلمتها ومطالبها أيضا ،بهدف تحرير الحياة الجماعية.. ويقول الخطيبي في هذا الصدد: (...لا تنسى ان الحزب مؤسس للمشاركة في السلطة. وعليه أن يتهيأ لاستقبال أجيال سياسية جديدة. ناضل حيثما شئت، شريطة أن يوجهك اقتناع راسخ، ذلك أنه ابتكار اشكال من الفكر الجمعوي، يجرب جيلك حظه من خلال نسج الرابطة الاجتماعية.). ويضيف الخطيبي: (تسألني أيضا: لماذا يصلح حزب ما؟ تذكر ما قلته لك حول العلاقة الاجتماعية، أولى أولويات المجموعة البشرية. تكمن مهمة حزب او جمعية ما، في هذا الميدان النافع أو ذاك، في النضال. ويسمى إعطاء دلالة للنضال ايديولوجية. غير أن الإيدولوجية وهم، ما لم تتجسد في فكر حي، يتفرع مثل نبتة متحولة، في أقوالك وأفعالك وقراراتك.). ويضيف الخطيبي قائلا: (في هذا العالم المتحول لا تنسى أن سر السياسة الكبرى هو قانون القسمة، بدون هذا القانون تضمحل الحياة) .

من هنا فإن السياسة كما يراهن السياسيون المتفائلون بدورها أنها قادرة . من جديد . كما كانت من قبل في كل المعارك التي عرفتها الأحداث التاريخية الكبرى على استيعاب التحولات العميقة في مجتمعها شريطة أن تكون لها رؤية متكاملة وحقيقية لمجتمعها بفضل النقد الدائم للممارسة السياسية، وتغني رؤيتها بدور المثقفين فيها كعنصر دائم في تكويناتها وقواعدها.. أن تعمل هذه الأحزاب السياسية بهذا المعنى على التأكيد على حضورها في عالم جديد متقلب تراجعت فيه كثير من القيم إلى الخلف، عالم يتميز بهالة تقنياته الكبرى وتطوراته المذهلة.. إن استمرار تجاهل قضية الشباب وعدم معالجة ما يلاقيه من تدهور في مناهج التعليم والتعلم وعزوف الشباب عن الاهتمام بالسياسة من جهة ثانية، وجهلهم بتاريخ أوطانهم وثقافتها، وموقف اللامبالاة كما يجري حولهم هو نتيجة حتمية لسياسات التجاهل لمواجهة قضاياهم ،وقد تحولهم تلك المشاعر المتناقضة في داخلها إلى مخزن يغترف منه كل من لديه مصلحة خاصة في تجنيدهم واستخدامهم لأغراض أخرى...

شبابنا اليوم إما أن يكونوا الأداة الاولى في بعث نهضة حديثة لدولنا ولشعوبنا ، وإما أن يتحولوا الى وسيلة لتدمير ما بنته الأجيال السابقة، ففي زمن التقنية والعلم والعولمة، ليس أمامنا كثير من الخيارات، ولا الكثير من الوقت لنفكر ونقرر، فنحن والزمن في سباق مميت ،و يبدو أنها مهمة مشتركة متظافرة من طرف الجميع أن نبدأ في وضع قضيتهم في مقدمة القضايا الوطنية ،ونشرع في وضع حلول شجاعة لمصلحة أجيال الشباب بنظرة مستقبلية كما كان يؤكد على ذلك الراحل المهدي المنجرة حين دعا أكثر من مرة، إلى الاهتمام بهذه الفئة العمرية من الشباب علميا على ضوء مستجدات العصر .هذه الفئة العمرية التي هي المعنية اليوم والملتصقة بعصر العولمة وفضائله ومشكلاته ..فهو الجيل الأسبق بالتعاطي مع هذه العولمة التي هي مشروع كوني يتجاوز الحدود القومية والوطنية ، وكما نعلم أن الكمبيوتر والانترنتت وشركات المعلومات المعقدة أصبحت في متناول أيادي الشباب في سهولة ويسر، بينما تعتبر هذه الأشياء بالنسبة الأجيال الأكبر سنا معضلة لا حل لها.

كما أن أنماط المعيشة التي تطرحها " العولمة" من مأكل ومشرب وعادات ثقافية موجهة بالدرجة الأولى لأجيال الشباب ،لأنهم الأقدر على الاستجابة والتقبل السريع لأي مفاهيم جديدة خارجة عن المألوف ، خاصة إذا كانت تقدم لهم بوسائل باهرة وبطرق تقنية تؤثر في نفوسهم. ، وقبل أن يتجاوزنا الزمن لابد من الاعتراف بأن نوعية تعليمنا في كل مراحله ومستواه لا يتناسبان مع العصر وطموحات الشباب ولابد من اقحامهم للمشاركة وسماع رأيهم في كل المعضلات الأساسية وان يشاركوا أيضا في بناء الحلول حتى تأتي القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية معبرة عن كل الفئات.. وتوسيع دور الشباب في المشاركة السياسية الفعلية داخل كل التنظيمات من أدناها إلى أعلاها في كل ما يتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم ..فالثقافة السياسية والحقوقية المدنية والديمقراطية الراهنة في صورتها التي تطورت عالميا جزء وشرط مهم في ثقافة الشباب .وكما يقول محمد عابد الجابري : " الديمقراطية كما نفهمها لا تبنى ولا يمكن أن تبنى إلا بالديمقراطية نفسها ...ليس هناك طريق آخر..".

مراجع للاعتماد والاستئناس..

إحالة مرجعية: اعتمدنا أساسا لبناء مقالتنا على قراءة تحليلية لكتاب محمد سبيلا "حقوق الانسان والديمقراطية العدد 19 كتاب الشهر سبتمبر 1997..

كتاب (التناوب والاحزاب السياسية) عبد الكبير الخطيبي ترجمة عز الدين الكتاني الإدريسي ..منشورات عكاظ.

من ديوان السياسة ذ عبد الله العروي المركز الثقافي العربي.

ملف العدد

مدرسة الريادة:

هل تُصلح الدولة ما أفسدته الدولة ؟

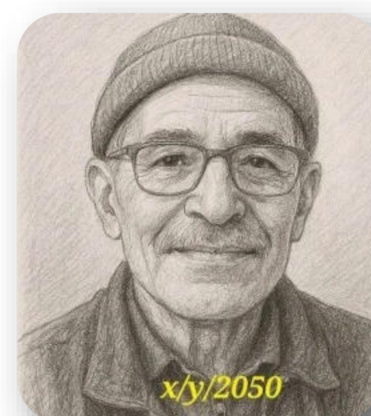
تقديم:

يعد قطاع التعليم في المغرب أحد أكثر القطاعات التي استهلكت فيها مشاريع إصلاحية متعاقبة منذ الاستقلال، دون أن تحقق نتائج ملموسة تخرجه من أزمته المزمنة. فعلى امتداد العقود الماضية، تتابعت المخططات والبرامج القطاعية بدعوى الإصلاح، بدء من الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999)، مرورا بـ البرنامج الاستعجالي (2009–2012)، وصولا إلى الرؤية الاستر اتيجية (2015–2030) وجميعها حملت وعودا بإصلاح جذري للنظام التربوي، غير أن أغلبها انتهى إلى إعادة إنتاج الأعطاب البنيوية ذاتها التي كانت موضوع الإصلاح نفسه.

لقد تحول قطاع التعليم في المغرب، الذي يفترض أن يكون أحد ركائز العدالة الاجتماعية والمواطنة، إلى حقل تجارب متلاحقة تختبر فيه المناهج والمقاربات البيداغوجية دون تراكم معرفي أو تقييم صارم للأثر. فكل مشروع جديد يقدم باعتباره "الإصلاح المنقذ"، قبل أن يستبدل بمبادرة أخرى تحمل الشعارات ذاتها وتواجه الإخفاقات نفسها، مما يجعلنا ندور في حلقة مفرغة عنوانها "الإصلاح" وجوهرها استنزاف الطاقات وهدر الموارد المالية الضخمة دون نتائج تذكر.

وفي هذا السياق، يأتي مشروع "المدارس الر ائدة" كمحاولة جديدة لإصلاح قطاع التعليم بالمغرب؛ محاولة تحمل شعارات وأهدافا وطموحاتٍ كبيرة، لكنها في الوقت نفسه تعيد طرح أسئلة جوهرية حول جدوى المقاربة العلاجية الجديدة في ملامسة جذور الأزمة، وحول حدود القدرة على ترجمة الشعارات الكبرى إلى أثر ملموس داخل الفصول الدراسية، فضلا عن تحقيق المساواة في الحق في تعليم عصري وجيد لجميع أبناء المغاربة.

حَــــولَ المفتشية العامة في مرآة الريادة



مدخل عام

دأبتُ على متابعة الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية لما تمثله من مؤشرات على توجهات الإصلاح التربوي في بلادنا، خصوصاً في ظل منظومة تعليمية تعاني منذ سنوات من اختلالات بنيوية عميقة. وفي هذا السياق، تأتي هذه القراءة النقدية لتقرير المفتشية العامة للشؤون التربوية حول تنظيم التكوينات بمؤسسات الريادة (شتنبر 2025)، وهو تقرير يمتد على 98 صفحة، ويتناول ظروف تنظيم الدورات التكوينية لفائدة الأساتذة خلال الموسم الدراسي 2025-2026.

ركز التقرير على تتبع شروط تنظيم التكوينات ومدى انخراط المستفيدين وجودة التأطير، مع تقديم خلاصات واقتراحات عملية لتعزيز نجاعة التكوين وضمان أثره في الممارسة الصفية.

شملت العملية 92 مركزًا للتكوين و51 مؤسسة محتضنة للورشات على صعيد جميع الأكاديميات الجهوية، واعتمدت منهجية كمية وكيفية استندت إلى استمارات موجهة إلى المديرين والمفتشين المكونين والمنسقين والأساتذة المستفيدين.

وقد نُفذت العملية التذكيرية أيام 4 و5 شتنبر 2025، عبر أربع مراحل متكاملة: التحضير، التنسيق، الزيارات الميدانية، ثم إعداد التقرير النهائي.

منهجية القراءة النقدية

فرضت القراءة المتأنية للتقرير اعتماد مقاربة نقدية مركزة على الجوانب التقنية والتحريرية قبل الخوض في المؤشرات التربوية. فحجم التقرير (98 صفحة) يوحي بغزارة المعطيات، غير أن التقارير الجيدة تُقاس بجودة عرضها وتنظيمها أكثر مما تُقاس بعدد صفحاتها.

ولأجل ذلك، قُسمت هذه القراءة إلى ثلاثة محاور كبرى:

الجانب التقني والتحريري وتضخيم التقرير؛

التناقضات البنيوية في محتوى التقرير؛

أوجه القوة والضعف، مع اقتراح حلول عملية مستندة إلى دراسات وطنية ودولية.

وسيقتصر هذا الجزء على المحور الأول.

المحور الأول: الجانب التقني والتحريري وتضخيم التقرير

أولاً: أسباب تضخم التقرير

يُلاحظ من خلال تحليل بنية التقرير أن تضخمه لم يكن نتيجة لغنى المعطيات بقدر ما هو نتاج تكرار الأساليب والعبارات والمضامين. ومن أبرز المظاهر:

التكرار اللفظي والمضموني في عرض الأفكار نفسها عبر مختلف الأسلاك التعليمية؛

إعادة وصف المؤشرات والأرقام في أكثر من محور دون دمجها؛

الإطالة في الشروح والتعاريف؛

الإفراط في استعمال العبارات الرسمية المكرورة مثل "في إطار تنفيذ مقتضيات خارطة الطريق 2022-2026...".

تكرار نفس الجداول والمبيانات دون تقديم تحليل نوعي جديد؛

تخصيص عشر صفحات تقريبًا (من 5 إلى 15) لعرض السياق التنظيمي والمذكرات بدل الانتقال مباشرة إلى النتائج.

يخلص هذا التحليل إلى أن تضخم التقرير نابع من غياب الاقتصاد اللغوي والتكرار البنيوي أكثر من كونه نتيجة عمق في التحليل أو ثراء في المحتوى.

ثانياً: سبل اختصار التقرير دون الإخلال بالمضمون

يمكن اختصار التقرير بشكل مهني وفعّال عبر الإجراءات التالية:

الانتقال من "التقرير الوصفي" إلى "التقرير التحليلي"، أي التركيز على ما تكشفه المعطيات من دلالات وأسباب بدل الاكتفاء بسرد ما تم القيام به.

تجميع المحاور المكررة في تحليل أفقي واحد يبرز أوجه التشابه والاختلاف بين الأسلاك التعليمية، مع توحيد أقسام "الإكراهات" و"التوصيات".

الاقتصاد في الصياغة عبر استعمال جمل مكثفة واضحة.

الاعتماد على الرسوم البيانية بدل الجداول الطويلة، بحيث يمكن اختزال عشر صفحات من الجداول في ثلاث صفحات من المبيانات التفاعلية.

وضع البيانات الإحصائية في ملحق مستقل، والاكتفاء بالإشارة إليها في المتن الرئيسي.

ثالثاً: الشكل الأنسب لتقرير مختصر ومهني

يمكن أن يُعاد بناء التقرير في صيغة مهنية مختصرة كما يلي:

المقدمة والسياق: لا تتجاوز ثلاث صفحات، تركز فقط على الارتباط بخارطة الطريق والمراسلات الرسمية؛

منهجية الإنجاز والعينة: ثلاث صفحات تتضمن جدولًا ومبيانًا مختصرين؛

النتائج حسب المحاور (اللوجستي، التنظيمي، البيداغوجي، الأثر): عشر صفحات تتضمن تحليلاً نوعيًا مقارنًا؛

الاستنتاجات العامة: ثلاث صفحات تبرز الاتجاهات الكبرى؛

التوصيات والإجراءات المقترحة: ثلاث صفحات موجهة وطنياً وجهوياً؛

الملاحق الإحصائية: بين خمس وثماني صفحات تخصص للبيانات والجداول التفصيلية.

وبذلك يمكن حصر التقرير في 25 إلى 30 صفحة دون المساس بالمضمون الأساسي أو القيمة التحليلية.

رابعاً: المراجع المعتمدة

ينص الدليل المرجعي لإعداد التقارير التربوية بالمغرب (IGAP, 2019) على أن "التقرير الجيد هو الذي يوجز المعطيات ويقود القارئ مباشرة إلى الخلاصات والتوصيات القابلة للتنفيذ."

كما تؤكد منظمة اليونسكو (UNESCO, 2021) أن الحجم الأمثل لتقرير وطني حول التكوينات أو التقييمات يجب ألا يتجاوز 30 إلى 40 صفحة، على أن توضع التفاصيل التقنية في الملاحق.

خاتمة المحور الأول

يمثل تقرير المفتشية العامة حول تنظيم التكوينات بمؤسسات الريادة مجهوداً مؤسسياً مهماً في تتبع تنزيل مشاريع الإصلاح، غير أن الإفراط في الوصف والتكرار يحدّ من فعاليته كأداة تقييمية.

إن تطوير آليات إعداد التقارير عبر اعتماد التحليل الموجز والتمثيل البصري للمعطيات كفيل بجعلها أكثر نجاعة واستثماراً في اتخاذ القرار التربوي. فالتقرير الفعّال هو الذي يُوجز دون إخلال، ويُحلل دون إطناب، ويُقنع دون إغراق في التفاصيل. أما الحجم الكبير للتقرير الحالي، فيجعل من الصعب تداوله واستثماره من قبل الفاعلين التربويين.

تتمة ص 10

عبد الرزاق بن شريج : خبير تربوي

(تتمة) حَـــولَ المفتشيــة العـــامــة في مــرآة الريـــادة

المحور الثاني: تقرير الريادة... بين الخطاب المطمئن والو اقع المقلق

تقديم

عطفًا على ما سبق، سأتطرق في هذا المحور الثاني إلى التناقضات البنيوية في محتوى التقرير، معتمدًا أدوات التحليل العلمي ومنهجيته، بعيدًا عن أي خلفية شخصية أو ميدانية.

فتقرير المفتشية العامة للشؤون التربوية (2025/2026) حول تتبع ومواكبة الدورات التكوينية لفائدة أساتذة مؤسسات الريادة، يقدم وثيقةً غنية بالمعطيات الكمية والكيفية، تسعى إلى تقييم نجاعة برامج التكوين وديناميتها.

غير أن القراءة التحليلية المتأنية لهذا التقرير تكشف تناقضات واضحة بين الأهداف المعلنة والنتائج الميدانية، وبين الخطاب الإيجابي في المقدمة والاستنتاجات، والملاحظات السلبية التي تسجلها فصول التقرير نفسها.

أولاً: تناقض بين المنهجية المعلنة وحدود العينة الملاحظة

يؤكد التقرير في القسم الأول (ص. 9) أن هدف العملية هو {تتبع ظروف وشروط تنظيم الدورات التكوينية ورصد مستوى انخراط المستفيدين وجودة التأطير المنجز}؛

لكن في الصفحة (15)، يقر التقرير بأن عملية التتبع {اقتُصرت على عينة من المراكز المعدة للتكوين دون غيرها... لتعذر إنجاز تتبع شامل على الصعيد الوطني}.

التحليل:

هذا الاعتراف يضعف صدقية النتائج العامة، إذ لا يمكن بناء خلاصات وطنية على عينة محدودة لا تمثل جميع الأكاديميات والمديريات. فالتناقض بين "الرصد الوطني" المعلن و"الاقتصار العيني" المنجز يعكس اختلالاً منهجياً في التصميم التقييمي.

ثانياً: تناقض بين الأهداف المعلنة ونتائج التنفيذ

يصر التقرير (ص. 9–10) على أن العملية تهدف إلى {تعزيز نجاعة التكوين وضمان استمرارية أثره في تطوير الممارسات التربوية}؛

لكن المعطيات الميدانية (ص. 65) تسجل أن {70% من المديريات عرفت خصاصاً كبيراً في التأطير، خصوصاً في المواد العلمية واللغات، مما أثر بشكل مباشر على جودة التأطير}.

التحليل:

يتجلى هنا تناقض بنيوي بين الرغبة في ضمان النجاعة والاستمرارية، وواقع العجز التأطيري الذي يقوّض فعالية أي تكوين. فالتقرير يعترف ضمنياً بأن الجهاز المؤطر نفسه غير مكتمل، مما يجعل الغاية المعلنة طموحاً تنظيمياً غير مسنود بإمكانات فعلية.

ثالثاً: تناقض بين الحديث عن الجاهزية والمعيقات الميدانية

يذكر التقرير في فصل المراكز المحتضنة للورشات (ص. 36) أن {أغلب المؤسسات توفرت فيها شروط مادية ولوجستية مناسبة وجاهزية الفضاءات لاستقبال التكوين}.

لكن في القسم المخصص للإكراهات (ص. 86) يعترف بوجود {ضعف في تهيئة فضاءات المؤسسات وتجهيزها ووسائلها التكنولوجية لإنجاز الورشات التذكيرية}.

التحليل:

يقع التقرير في مفارقة واضحة بين الإشادة في الفصول الوصفية الأولى والاعتراف بالتقصير في الفصول الختامية. هذه الازدواجية تعكس توتراً بين الخطاب الإداري المبرِّر والرصد الموضوعي الميداني، بين الرغبة في إظهار النجاح والاعتراف الجزئي بالفشل.

رابعاً: تناقض بين النتائج الكمية الإيجابية والتوصيات التصحيحية

في القسم البيداغوجي (ص. 52) يورد التقرير أن {الجوانب البيداغوجية ساهمت في توفير أرضية عملية لإغناء الممارسات الصفية بنسبة ملاءمة تجاوزت 75%}؛

غير أن التوصيات (ص. 79) تدعو إلى {توحيد نماذج تقارير التكوين وتطوير آليات التقييم القبلي والبعدي}.

التحليل:

هذا التباين بين الأرقام الإيجابية والدعوة إلى الإصلاح المنهجي يكشف أن النتائج لا تعكس أداءً فعلياً، بل تقدم إحصاءات شكلية تبريرية أكثر من كونها قياسات تربوية دقيقة.

خامساً: تناقض بين الخطاب الرسمي عن الجودة والاعتراف بالارتباك الزمني والتنظيمي

يستعرض التقرير (ص. 11) المراسلات الوزارية (1271/25 و1541/25 و1715/25) التي تحدد {معالم تنظيم التكوينات وطرائق تأطيرها وضبط شروط إنجازها}؛

لكن في الصفحات (50–65) يقر التقرير بوجود {تأخر في انطلاق التكوينات، واكتظاظ داخل المراكز، وتزامن التكوين مع الدخول المدرسي أو الامتحانات، مما حدّ من فعالية التأطير}.

التحليل:

هذا التناقض يبرز الفجوة بين التخطيط المركزي والتنفيذ الميداني، إذ لا تُترجم الضبطية الوزارية إلى ممارسات عملية ناجعة. فالزمن البيداغوجي يتعرض للخلل بسبب ضعف التنسيق بين الفاعلين.

خاتمة المحور الثاني

من خلال تحليل فصول التقرير يتضح أن الوثيقة تعكس نموذجاً تقويمياً هجينا يجمع بين اللغة التبريرية الرسمية والمعطيات النقدية الموضوعية، دون أن تنجح في التوفيق بينهما.

ففي الوقت الذي يسعى التقرير إلى تقديم صورة مؤسسية منسجمة حول {نجاح تجربة التكوين}، تكشف تفاصيله الداخلية عن واقع ميداني متعثر يتسم بضعف التأطير، واختلال التنظيم، وغياب التنسيق الزمني واللوجستي.

إن هذه التناقضات ليست مجرد تباينات لغوية، بل مؤشرات على غياب ثقافة التقويم المستقل داخل المنظومة، حيث تتحول التقارير من أدوات للمساءلة إلى أدوات لتبرير السياسات، لتنتقل المفتشية العامة من كونها جهازاً للتقويم الداخلي إلى مجرد مديرية تابعة للكتابة العامة لوزارة التربية الوطنية.

يقول المثل المغربي: »يدي ويد القابلة يخرج المولود أعور.«

وهو ما يستدعي بشكل ملحّ فصل جهاز التفتيش والتقويم عن الجهاز الإداري، فلكل واحد دوره الجوهري:

فالأول يقوّم ويحلّل ويوجّه، والثاني ينظّم وينفّذ ويتابع التطبيق.

المحور الثالث: تكوينات الريادة... أرقام لامعة و أثر غائب

تقديم

يروم هذا المحور الثالث تقديم قراءة تركيبية علمية محايدة، تركز على أوجه القوة أولًا، (حتى لو كانت في الجانب التنظيري، والقانوني)، ثم أوجه القصور، استنادًا إلى معطيات التقرير ذاته، وصولًا إلى خلاصات وتوصيات عملية.

أولًا: أوجه القوة في التقرير

1. وضوح الإطار المنهجي والتشريعي

يُحسب للتقرير أنه انطلق من مرجعية قانونية وتنظيمية دقيقة، استندت إلى المذكرات الوزارية المنظمة للتكوينات (25/1715 بتاريخ 28 غشت 2025، و25/1541 بتاريخ 14 يوليوز 2025)، محددًا نطاق العملية وأهدافها وأدواتها (ص.8–9).

كما اعتمدت المفتشية العامة مقاربة ميدانية منظمة، جمعت بين الاستمارات الكمية والمقابلات الكيفية مع الفاعلين (ص.13–14)، مما أضفى طابعًا منهجيًا على عملية التتبع.

هذه الصياغة الإجرائية تعكس نضجًا مؤسساتيًا في تدبير التقييم ورغبة في إرساء نمط موحد لمتابعة التكوينات على الصعيد الوطني.

2. اتساع قاعدة الانخراط والمشاركة

أبرز التقرير انخراطًا واسعًا للأطر التربوية وهيئات التفتيش، حيث شملت العينة 92 مركزًا تكوينيًا و51 مؤسسة رائدة موزعة على جميع الأكاديميات الجهوية (ص.10).

كما ساهم في إنجاز العملية أكثر من 30 إطارًا من المفتشية العامة ومنسقي التفتيش الجهوي (ص.14).

ويُعتبر هذا الانخراط الواسع نقطة قوة تُبرز تعبئة مؤسساتية مهمة لإنجاح مشروع الريادة، وتجسد مبدأ "المواكبة الميدانية" الذي تنادي به خارطة الطريق 2022–226.

3. الانضباط التنظيمي وجودة التنسيق

سجل التقرير نسبًا مرتفعة في احترام الجدولة الزمنية للتكوينات، إذ بلغت 100%»في انطلاق الورشات و96% في استيفاء الزمن المخصص لها «(ص.24).

كما بلغت نسبة التنسيق والتواصل بين الفاعلين 94% (ص.24)، وهو مؤشر إيجابي على انتظام العمل الإداري والتربوي.

ورغم بعض التجاوزات العددية، فإن انتظام البرمجة يدل على قدرة المنظومة على تنظيم عمليات تكوين وطنية في وقت قياسي.

4. تحسن في التفاعل البيداغوجي

من الناحية البيداغوجية، سجل التقرير تحسنًا في تفاعل المستفيدين، إذ بلغت نسبة »التواصل والتفاعل بين المكونين والأساتذة 81% «(ص.28)، و»فعالية طرق التنشيط73% «، و»المزاوجة بين النظري والتطبيقي 75% «(ص.28).

كما لاحظ التقرير ارتفاع مستوى الرضا لدى المفتشين حول »ملاءمة المضامين لحاجيات الأساتذة بنسبة 71% «(ص.26).

هذه الأرقام تعكس بداية تحول في الثقافة التكوينية نحو جعل الأستاذ فاعلًا وشريكًا في العملية، لا مجرد متلقٍ سلبي.

ثانيًا: أوجه القصوروالاختلالات

1. محدودية التغطية وضعف التمثيلية

رغم الطابع الوطني للعملية، يقر التقرير نفسه بأن التتبع »اقتصر على عينة من المراكز المعدة للتكوين دون إنجاز تتبع شامل على الصعيد الوطني «(ص.15).

ويضيف أن العملية واجهت »ضغطًا زمنيًا «وصعوبات ميدانية (ص.15)، ما يجعل النتائج جزئية وغير كافية لتعميم الأحكام.

هذا القصور المنهجي يفقد التقرير قوة التعميم العلمي ويجعل استنتاجاته أقرب إلى الانطباعات الميدانية منها إلى خلاصات وطنية مؤسسة على عينات ممثلة.

2. طغيان الطابع الوصفي وضعف التحليل التفسيري

يتضح من فصول التقرير أن أغلب محتوياته اقتصرت على عرض نسب مئوية ومقارنات كمية دون تحليل دلالي أو تربوي لها.

فمثلًا، بعد عرض نسب الرضا المختلفة (ص.22–28)، لم يتضمن التقرير تفسيرًا لأسباب التفاوت بين الفئات أو تحليلًا للعوامل المؤثرة في جودة التكوين.

كما لم يستثمر معطياته في بناء مؤشرات أداء أو خلاصات تفسيرية، مما يجعل القارئ أمام توثيق رقمي بلا عمق معرفي.

3. العجز اللوجستي وتفاوت الإمكانات الجهوية

أظهر التقرير تراجع نسب الرضا عن ظروف الإيواء والإطعام (51% و46%) (ص.23)، وتأخر تسليم العدة البيداغوجية للمكونين بنسبة 58% (ص.23).

كما رصد تفاوتًا بين المراكز الحضرية والقروية من حيث التجهيز والجاهزية، وهو ما يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص.

هذه المعطيات تكشف أن غياب ميزانية وطنية مخصصة للتكوينات الميدانية يجعل جودة التجربة مرهونة بإمكانات الأكاديميات، ويعيد إنتاج الفوارق المجالية نفسها التي تسعى خارطة الطريق لتجاوزها.

4. غياب قياس الأثر التكويني

أخطر ما يواجه التقرير هو اعترافه الضمني بغياب آليات لتقويم أثر التكوين على الممارسة الصفية. فقد حددت الأهداف في »رصد نسب الحضور والانخراط ومدى احترام البرمجة «دون أن تمتد إلى تتبع أثر التكوين على التعلمات (ص.9).

كما أن الجزء الخاص بالتوصيات (ص.78–80) لم يتضمن أي مقترح لإنشاء منظومة وطنية لقياس الأثر، واكتفى بالتنويه بجهود التنظيم.

هذا القصور يجعل التكوين يبدو كحدث إداري ظرفي، لا كمسار مهني مستدام يُفضي إلى تطوير الكفايات المهنية للأستاذ.

ثالثًا: خلاصة تركيبية وتوصيات عملية

يُمكن القول إن تقرير المفتشية العامة (شتنبر 2025) شكّل خطوة مؤسساتية متقدمة في تتبع ورش الريادة، لكنه ظل حبيس مقاربة وصفية لم ترقَ إلى مستوى التحليل التفسيري أو التقييم الأثري.

ولتحسين جودة التقويم التربوي والتكوين المستمر، يمكن اقتراح ما يلي:

توسيع نطاق العينات وتوحيد أدوات التحليل لتغطية شاملة تمكّن من إصدار أحكام وطنية دقيقة؛

اعتماد مقاربة تحليلية للأثر البيداغوجي تربط نتائج التكوين بالممارسات الصفية؛

إحداث وحدة وطنية لتتبع أثر التكوين تابعة للمفتشية العامة بتعاون مع المجلس الأعلى للتربية، (خاصة أن المفتش العام الذي أشرف على إعداد هذا التقرير، تم تعيينه كاتبا عاما للمجلس الأعلى للتربية والتكوين)؛

تمكين الأكاديميات من ميزانية جهوية خاصة بالتكوين لتقليص الفوارق اللوجستية والمجالية؛

تحويل التكوين من حدث إلى مسار مهني مستدام، يرتبط بالتقويم والمصاحبة الميدانية، لا بالمواسم الإدارية؛

الرفع من عدد المفتشين التربويين، ليقلص عدد الأساتذة لكل مفتش إلى أقل من 40 أستاذا وأستاذة.

خاتمة المحور الثالث

يبرز من خلال هذه القراءة أن تقرير المفتشية العامة حول تكوينات الريادة جسّد إرادة مؤسساتية واعدة في متابعة مشاريع الإصلاح، لكنه كشف في الآن ذاته عن قصور في المقاربة التحليلية والمنهجية.

فبيْن طموح بناء منظومة وطنية للتكوين وبيْن واقع محدودية الموارد والتحليل، تظل الحاجة ملحّة إلى استقلالية أكبر لجهاز التفتيش تمكنه من التحول إلى سلطة تقويم مهنية، لا مجرد أداة تبرير إداري.

إن مستقبل التكوين المهني للأساتذة لن يُبنى بالأرقام وحدها، بل بقدرة المؤسسة التربوية على تحويل المعطيات إلى قرارات وأثر في حجرة الدرس والمدرسة.

خـلاصة عامة

يُبرز تقرير المفتشية العامة حول تنظيم التكوينات بمؤسسات الريادة جهداً مؤسساتياً مهماً في تتبع الإصلاح، غير أن طابعه الوصفي المفرط وتكراره يحدّان من قيمته التقييمية. فغياب التحليل الموجز والتمثيل البصري يجعل التقرير أقل نجاعة في دعم القرار التربوي. كما أن حجمه الكبير يصعّب تداوله واستثماره من طرف الفاعلين الميدانيين.

تعكس فصول التقرير نموذجاً تقويمياً هجينا يجمع بين الخطاب الرسمي التبريري والمعطيات النقدية الموضوعية، مما يخلق تناقضاً بين الصورة المعلنة عن "نجاح التكوين" والواقع الميداني المتسم بضعف التأطير والتنظيم والتنسيق. هذه المفارقة تكشف غياب ثقافة التقويم المستقل داخل المنظومة، وتحول المفتشية العامة من جهاز للمساءلة إلى أداة لتبرير السياسات.

ومن ثمّ، يبرز مطلب فصل جهاز التفتيش عن الجهاز الإداري لضمان استقلاليته المهنية ودوره التحليلي في التوجيه والتقويم، بعيداً عن منطق التنفيذ الإداري. إن تقرير الريادة، رغم إرادته الإصلاحية، كشف عن محدودية في المقاربة والمنهجية، مؤكداً أن مستقبل تكوين الأساتذة لن يتحقق بالأرقام وحدها، بل بترسيخ تقويم مستقل يحول المعطيات إلى قرارات تربوية مؤثرة.

عبد الرزاق بن شريج : خبير تربوي

الوزير برادة لحد الآن لم يستطع الكشف عن المستور بقطاع التعليم!!



أحمد كيكيش*

لا حديث في الأوساط التعليمية إلا عن استدامة أزمة إصلاح التعليم وانفراد تسيير أموره واتخاذ القرارات الارتجالية وتسويق المغالطات عبر إحصائيات ومعطيات رقمية بالية غير صدقية من طرف حفنة من الديوان والكاتب العام المكلف الذي يزكي ما تشاؤه هذه الزمرة التي ورثها سي برادة من سلفه. ولهذا أصبحت ألسن رجال ونساء التعليم تتداول وخاصة داخل المصالح المركزية حول لغز حل إشكالية هذه الإحصائيات والأرقام في علاقتها بمؤسسة الريادة والواقع التعليمي...إذ تطرح عدة تساؤلات حول الجهة التي تسير المصالح المركزية بعد توغل هذه الحفنة من الديوان بمباركة "عراب الاصطناعي" للبرنامج الاستعجالي الذي تكلف بالكتابة" العامة والمفتشية العامة للشؤون الإدارية والمالية معا منذ أزمنة غابرة كأن نساء المغربيات أصبن بعقم حاد ومستدام.

إن هذه المعطيات والأرقام التي تمنح لبعض وسائل الإعلام وتسويقها بشكل غير مسؤول لا تتوفر على الحد الأدنى من الموضوعية والصدقية لأنها أرقام تتعارض مع ما يوجد في البنية الإدارية المختصة المكلفة بالاستراتيجية والتخطيط والموارد البشرية والتعاقد والتي سبق للقضاة المجلس الأعلى للحسابات أن نبهت مسؤولي الوزارة في تقاريرها المرفوعة لجلالة الملك وخاصة تقرير 2018 عن ضرورة تفادي تضارب المعطيات والأرقام والمؤشرات بين البنيات الإدارية المركزية و المفتشية العامة للوزارة لأنه يشكل خطورة على الدراسات والتقويمات إذ يعتبر خطأ جسيما سيؤدي بالمنظومة إلى كارثة تربوية وتعليمية ستؤثر سلبا على التنمية داخل الوطن. لقد لاحظنا تدميرا كبيرا في صفوف أطر الوزارة نظرا للشك حول هذه المعطيات والأرقام وكذا حول توزيع المناصب وليس التباري حولها بشكل جاد ومحايد حيث تحاول هذه الحفنة من الديوان بمباركة الكاتب العام المكلف وهو في آن واحد مفتشا عاما للشؤون الإدارية والمالية استقطاب الموالين لهم من خارج الوزارة من أجل السطو على مناصب المسؤولية داخل الإدارة المركزية وخارجها رغم عدم توفرهم على الخبرة والتجربة ولا الشروط النظامية. إنها فضيحة يتوجب رفضها بالبات والمطلق لكي لا يتكرر أكثر ما حدث في البرنامج الاستعجالي حول خلق مديريات لا توجد في الهيكل التنظيمي للوزارة.

أن ترويج المغالطات الإحصائية حول الريادة وتزييف الحقائق وتوزيع المناصب العليا وإعادة إنتاج فشل الإصلاح داخل المنظومة التربوية يتنافى مع المحددات المرجعية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية 2025

أضف على ما صرح به السيد برادة لجريدة هسبريس حول أرقام وإحصائيات متعلقة بمؤسسة الريادة ونظرا لما تتوفر عليه البنية الإدارية المركزية المختصة ما على المتتبع للشأن التربوي إلا أن يقول بأن كلام سي برادة مجانب للصواب والواقع العلمي والأكاديمي لكونه لا يعكس حقيقة ما يقع في القطاع وأزمة الدخول المدرسي الحالي لخير دليل على ذلك.

في اعتقادي كان من الأجدر أن يتكلم الوزير على برنامج إصلاح مركزي عوض أن يردد مقولة قديمة أن الإصلاح دخل إلى القسم ومن هنا تبين أن سي برادة فقد البوصلة وهو خارج سياق الإصلاح ومنه يتوجب تنحيته بكل صراحة أنه يعيد إنتاج الأزمة داخل المنظومة. ...... ولهذا على رئيس الحكومة السيد أخنوش أن يتحمل مسؤوليته التقصيرية التي خلقها في القطاع بعد التمديد لأطر بالية متورطة في البرنامج الاستعجالي لكي تنشر الفساد في القطاع مرة ثانية بعد مكافأته بمناسبة سامية لاستدامة استغلالها ولهذا فإن أطر الوزارة بكل صدق تطالب بإعادة النظر في معظم المديريات وخاصة مديرية المناهج، الشؤون العامة، الميزانية والموارد البشرية لكونها أسندت بطرق غير قانونية تفوح حولها فضائح الزبونية والمحسوبية والموالات وهذا يتنافى وتكافؤ الفرص وسواسية الموظفين أمام القانون.

* مدير إقليمي سابق

2025/ 10/ 17

جدل برلماني حول مشروع مدارس الريادة اختلالات، البرنامج تحرك لجنة برلمانية



النعمان اليعلاوي

علمت الاخبار ان مكونات المعارضة بمجلس النواب، شرعت في تسريع وثيرة التنسيق في ما بينها، للحسم في إمكانية التقدم بطلب رسمي لتشكيل مهمة استطلاعية برلمانية حول مشروع مدارس الريادة، الذي أطلقت وزارة التربية الوطنية في ظل تصاعد الانتقادات الموجهة لطريقة تنزيله وغياب تقييم علمي لنتائجه، بعد مرور اكثر من عامين على اعتماده في عدد من المؤسسات التعليمية.

وأفاد مصدر برلماني مطلع بان الطلب تم تداوله بشكل جدي خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب مؤخرا، والذي شهد نقاشا حادا بين نواب المعارضة واعضاء الأغلبية حول حصيلة البرنامج وأهدافه التربوية، وأكد المصدر ذاته، أن الاجتماع تحول إلى منصة لمساءلة الحكومة حول مدى واقعية وفعالية مشروع مدارس الريادة، الذي تم تقديمه كحل جذري لمعضلة ضعف التعلمات، دون ان يصاحبه اي تقييم موضوعي او مؤشرات واضحة لقياس النتائج.

وفي مداخلاتهم وجه نواب المعارضة انتقادات حادة للحكومة، متهمين وزارة التربية الوطنية بتسويق مشروع غير ناضج، وتقديمه كحل سحري لمشاكل منظومة التعليم، في حين ان الواقع يظهر استمرار التحديات ذاتها المتعلقة بالاكتظاظ وضعف التأطير البيداغوجي، كما شدد المتحدثون باسم فرق المعارضة على أن الشروع، تم تنزيله في غياب مقاربة تشاركية، حقيقية مع الاساتذة والنقابات والفاعلين التربويين، معتبرين ان هذا الإقصاء ساهم في خلق ارتباك داخل المؤسسات التعليمية التي طبق فيها البرنامج خاصة في ما يتعلق بالبرامج الجديدة وطرق التقويم، وفي المقابل، دافع ممثلو الاغلبية عن الشروع باعتباره مرحلة انتقالية مهمة في مسار إصلاح التعليم، مشيرين إلى ان مدارس الريادة تستند إلى مرجع بدايات علمية مستخلصة من تجارب دولية



محمد سعد برادة وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

ناجحة في تحسين جودة التعلمات، لكن نواب المعارضة ردوا بان الحديث عن التجارب الدولية لا يعفى الوزارة من واجب تقديم حصيلة وطنية دقيقة تظهر آثر المشروع على نتائج التلاميذ وعلى أداء الأطر التربوية، واكدت مصادر الجريدة أن المعارضة تتجه خلال الايام المقبلة، إلى تفعيل مقتضيات الفصل 67 من الدستور، الذي خول للجان الدائمة بمجلس النواب تشكيل مهام استطلاعية مؤقتة للتحقيق في قضايا ذات طابع عام، تهم تدبير المرافق والمؤسسات العمومية، موضحة ان لجنة التعليم والثقافة والاتصال، التي يراسها البرلماني عدي شجيري عن فريق التقدم والاشتراكية، ستكون الجهة المعنية بتتبع الملف.

المَدرَسَة الرَّائِدَة بَيْنَ الرَّفع مِن الأداءِ وتَسطيح العُـقُول !



المصطفى القرواني*

المدرسة الرائدة في المغرب هي مُؤسسة تعليمية عُمومية تم اختيارها ضِمنَ مشروع وطني طموح يهدف إلى تجديد المدرسة العمومية وجعلها أكثر جاذبية وفعالية. يرتكز هذا النموذج على مجموعة من المبادئ مثل:

تعميم التعليم الجيد والمُنصِف.

تحسين التعلمات عبر استعمال البيداغوجيا الحديثة والتقنيات الرقمية.

تحسين فضاءات المدرسة وتجهيزها بوسائل تفاعلية.

تشجيع الانفتاح على الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.

ترسيخ قِيَم المُواطنَة والمسؤولية لدى المتعلمين.

غير أن هذا المشروع الطموح الذي يُفترض أن يُحدث نقلة نوعية في المدرسة المغربية، يطرح في الآن نفسه أسئلة جوهرية حول جوهر الإصلاح ومآلاته:

هل نحن فعلاً أمام خارطة طريق للرفع من أداء التلاميذ وتحفيزهم على الإبداع والتفكير النقدي؟ أم أننا أمام نموذج تعليمي جديد يُبسّط المعرفة إلى درجة تسطيح العقول وتقزيم الأهداف الكبرى للتربية؟

النية من المشروع، كما هو مُعلَن، نبيلة: تعليم مُنصف، فضاء تربوي جذّاب، دعم نفسي واجتماعي للتلميذ، وتجهيز رقمي مُتطور. غير أن المُمارسة الميدانية تكشف أن الطريق بين الطموح والتنزيل مَليء بالتناقضات. ففي كثير من الأقسام "الرائدة"، يُختزل التعلم في أنشطة ترفيهية سريعة، وفي تقويمات شكلية تُقاس بنتائج آنية، دون أن تُلامس جوهر الفهم ولا عمق التفكير. لقد صار التلميذ نشيطاً جسداً، لكنه خامِد فكراً، يُحسن التعامل مع الشاشة ولا يُجيد التعامل مع الفكرة.

إن المدرسة الرائدة لم تُبنَ لتُنتج "مُستهلكاً للمعرفة"، بل "صانعاً لها". غير أن هذا الهدف يتلاشى أمام غياب التكوين الحقيقي للأساتذة، وضعف التأطير البيداغوجي، وغياب رؤية متكاملة تجعل من التفكير النقدي محوراً مركزياً في العملية التعليمية. فكيف نطمح إلى جودة الأداء في ظل غياب جودة التكوين؟ وكيف نُحدث ثورة في القسم دون أن نُحدث ثورة في عقل المُرَبِّي ومنهجية تدريسه؟

ثمّة مفارقة صارخة أيضاً في البنية التحتية: فـ"المدرسة الرائدة" في المدينة ليست هي نفسها في القرية، حيث الأقسام مُكتظة، والتجهيزات نادرة، والظروف المجالية تُعمّق الفوارق. وهنا يطلّ خطر آخر: أن تتحول التجربة إلى مدرسةٍ للنخبة داخل المدرسة العمومية نفسها، فتكرّس اللامساواة بدل أن تُقلّصها.

أما على مستوى المضمون، فَبَدَلَ أن نُشجع التلميذ على الإبداع والابتكار، نُغرقه في تقييمات ميكانيكية، وبرامج محشوة بالأنشطة السطحية، دون أن نمنحه الوقت الكافي للتأمل، والتحليل، والبحث عن المَعنَى.

المدرسة لا تُقاس بِعَدَد الحواسيب والأجهزة اللوحية، بل بقدرتها على صناعة عقل حُرّ، ناقد، ومسؤول.

لقد كان يمكن للمدرسة الرائدة أن تكون فعلاً مشروعاً للتحرر المعرفي، لَوْ رافقها وعيٌ جماعي بضرورة إعادة النظر في فلسفة التعليم ذاتها. غير أن الواقع يشير إلى أن كثيراً من الجهود تُوجَّه نحو تلميع الصورة بدل مُعالجة العُمق.

وهنا تتجلى المفارقة: نُحدث ضجيجاً حول الإصلاح، لكننا لا نسمع صوت الفكر فيه.

إن إصلاح التعليم لا يتحقق بالشعارات ولا بالمشاريع المرحلية، بل بإرادة فكرية صلبة تُعيد تعريف الهدف من المدرسة: هل نريدها مَصنَعاً للشهادات أم فضاءً لتكوين الإنسان؟ هل نريد تلميذاً يكرّر ما يُلقَّن له أم مُتعلّماً يجرؤ على السؤال ويُعيد بناء المعرفة بنفسه؟

ويبقى السؤال مُعلقاً في فضاء الإصلاح المَوعود: أهي " المدرسة الرائدة " فعلاً مَنارة لتنوير العقول وإطلاق العنان لطاقات الإبداع، أم مُجرد عنوان براق يُغري بالتصفيق أكثر مما يُحفّز على التفكير؟ بين مَن يريد تلميذاً يُتقن الإجابة، ومَن يحلم بمتعلّم يجرؤ على السؤال، يضيع جوهر الرسالة التربوية. فحين يُختزل الذكاء في سرعة الاستجابة، وتُقاس الجودة بمدى الانضباط للشكل لا للمضمون، تصبح المدرسةُ - أيّاً كان اسمها - مُجرد مَسرَح يُعاد فيه المشهد ذاته كل سنة... بأزياء جديدة، لكن بنفس النص القديم.

خاتمة: نحو مدرسة تفكر قبل أن تُلقّن

حتى تستعيد المدرسة الرائدة معناها الحقيقي، لا بد من إصلاحٍ يستند إلى رؤية متوازنة تجعل العقل والمعرفة محور كل تحول. ذلك يمرّ عبر:

تكوين عميق للأساتذة في مجالات التفكير النقدي والابتكار التربوي بدل الاقتصار على التكوينات الشكلية.

مراجعة المناهج لتصبح قائمة على التساؤل والبحث والتحليل، لا على الحفظ والتلقين.

تحقيق العدالة المجالية في تجهيز المدارس وتوفير الموارد البشرية الكافية.

إشراك الفاعلين التربويين والمجتمع المدني في التقييم والتتبع لضمان الشفافية والمساءلة.

ربط المدرسة بِسُوق الشغل وبمشاريع الحياة حتى يشعر التلميذ أن ما يتعلمه له معنى في واقعه اليومي.

خُلاصة الكلام، الإصلاح الحقيقي لا يبدأ من الجدران، بل من الإنسان. وعندما نُعيد للتلميذ مَكانته كَمُفَكِّر صغير، لا كَمُنَفِّذ لتعليمات، سنكون قد وضعنا أول حَجَر في بناء مدرسة رائدة حقاً... لا بالاسم، بل بالفعل.

*** أستاذ متقاعد، زاوية الشيخ**

المدارس الرائدة بين طموح الريادة وإكراهات الحوكمة: تحليل نقدي لسياسات التعليم في المغرب



د. عبد النبي البدري*

نوع المقال: تحليل نقدي للسياسات التعليمية
الكلمات المفتاحية: المدارس الرائدة، حوكمة التعليم، الإصلاح البيداغوجي، الإنصاف والجودة، اقتصاديات التعليم، التأثير المجتمعي

ملخص تنفيذي

يُقدِّم هذا المقال تحليلاً نقدياً لسياسة مشروع "المدارس الرائدة" في المغرب، حيث يهدف إلى تشريح المفارقة بين الطموح المُعلَن للريادة والآليات العلاجية المُطبقة (مثل نموذج TaRL) يكشف التحليل عن أن الإشكال يكمن في الانفصام المفاهيمي بين التميز المأمول والتدخل العلاجي المُنقِذ، وفي أزمة حوكمة تتجلى في ضعف هندسة الحوافز وتملُّك الفاعلين الميدانيين للمشروع. يتبنى المقال منهجية التحليل النقدي للسياسات، مُسقطاً إطارَي نظرية الإدارة الجديدة وأزمة الشرعية السياسية على الواقع الميداني. ويُخلُص إلى أن التحدي البنيوي هو التوفيق بين التغيير الشمولي (الماكروي) ومتطلبات التنفيذ اللامركزي. يقدم المقال توصيات مُقسَّمة إجرائياً لتعزيز الحوكمة المستدامة، عبر ربط الحوافز بالأثر، وتعزيز الشفافية، وتمكين الفاعلين من قيادة التغيير.

1. الإطار العام للإصلاح وتأصيل الإشكالية

يشهد المشهد الإصلاحي لقطاع التربية والتكوين بالمغرب تحولاً نوعياً نحو تجويد الخدمة العمومية، وتبرز مبادرة "المدارس الرائدة" ((Établissement Pionnier كمحور لهذا التحول.
يُمثّل هذا المشروع تتويجاً لمسار من المحاولات الهادفة إلى إحداث صدمة إيجابية على مستوى الأداء ومخرجات تعلّمات التلاميذ، بالاعتماد على نموذج حوكمة مبتكر يرتكز على الاستقلالية النسبية للمؤسسة، وتعزيز الكفايات المهنية لهيئة التدبير والتدريس.
مرجعية هذا المشروع أساسية، وهي معالجة أزمة جودة التعلّمات وتدني مستوى اكتساب الموارد الأساسية، وهي الأزمة التي أكدتها التقارير الوطنية والدولية. فنتائج تقييمات دولية وإقليمية مثل PISAوTIMSS، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تُشير بوضوح إلى فجوات عميقة في المكتسبات الأساسية (كالقراءة والحساب) [1]. ولهذا، يتم اعتماد "المدرسة الرائدة" كآلية لـ"رسملة التجارب الناجحة" قبل التعميم التدريجي.
غير أن هذه المبادرة الطموحة لم تنجُ من موجة التشكيك المجتمعي المتصاعد، الذي لا ينبع من مجرد مقاومة التغيير، بل يتجذر عميقاً في أزمة ثقة تاريخية بين المجتمع والسياسات التعليمية المتعاقبة. هذا الواقع يفرض إعادة تأصيل الإشكال: هل يكمن الخلل في التصميم النظري للمشروع ومدى اتساقه مع الإطار المرجعي للإصلاح، أم في أفقية التنزيل التي تُواجه تحديات الحكامة المحلية وغياب التملّك الحقيقي؟
إن مقاربة هذا الموضوع تحليلياً تستلزم تفكيك معادلة مركبة لا تقتصر على تقييم المشروع من الزاوية البيداغوجية فحسب، بل تتعداه نحو مقاربة تشابكية تدمج أبعاد التدبير الاستراتيجي، الهندسة البيداغوجية، والقبول المجتمعي للمشروع. وعليه، يسعى هذا التحليل النقدي إلى تفكيك عناصر الإشكالات المتداخلة، بدءاً من التصميم النظري للمشروع، وصولاً إلى منهجيات التقييم المعتمدة.

2. الأسس النظرية لتحليل السياسات التعليمية

قبل الخوض في تفكيك بنية المشروع، من الضروري الإشارة إلى أن تحليل السياسات التعليمية يعني دراسة الأهداف المعلَنة والآليات التنفيذية المُعتمدة لبرنامج حكومي (مثل "المدارس الرائدة")، والبحث في مدى اتساقها، وتأثيرها المحتمل على أرض الواقع. هذا التحليل لا يقتصر على "هل نجح التدخل؟" بل يتجاوزه إلى "لماذا اعتُمد هذا التدخل بالذات؟" وما هي جذوره النظرية والسياسية، لجعله أكثر انفتاحاً على القراء غير الأكاديميين.
تعتمد هذه الدراسة منهجية التحليل النقدي للسياسات العامة، وتستخدم مقارنة النماذج النظرية كأداة تحليلية لتشريح التناقضات البيداغوجية. يقع تحليلنا ضمن إطارين نظريين رئيسيين:
- أدبيات الشرعية السياسية وأزمة الثقة: يُنظر إلى أزمة الثقة المجتمعية تجاه السياسات العمومية التعليمية كناتج تراكمي للإخفاقات الإصلاحية السابقة. هذا الواقع يضع شرعية التدخل العمومي على المحك، حيث تُفسر أي مبادرة جديدة ضمن سياق "الإصلاح الرمزي" الذي يهدف إلى تجميل الصورة دون معالجة الجذور البنيوية للأزمة.
- نظرية الإدارة الجديدة: يُفهم مشروع "المدارس الرائدة" ضمن مسار عالمي لتحويل الإدارة الحكومية نحو منطق السوق. تستند هذه النظرية إلى مفهوم تحويل المؤسسة العمومية إلى "وحدة إنتاجية" تتبنى معايير الكفاءة والقياس والمردودية بدلاً من التركيز على الرسالة الاجتماعية/التربوية العمومية. هذا التحول التدبيري يُمهد الطريق لاحقاً لخصخصة جزئية أو إخضاع المدرسة العمومية لآليات السوق.
بعد هذا التشخيص، ننتقل إلى مستوى التحليل المفاهيمي الذي يكشف جذور الأزمة.

3. بين المفهوم والممارسة: أزمة حوكمة مشروع المدرسة الرائدة

يتطلب تقييم السياسة التعليمية التي أسست لاعتماد مشروع "المدرسة الرائدة" منهجية تحليلية صارمة تبدأ بتشخيص البنية الإشكالية للالتباس المجتمعي المحيط به.

3.1 الانفصام المفاهيمي: الريادة كتميز والآلية كعلاج

يُعدّ الإشكال المفاهيمي حول ماهية "الريادة" هو نقطة الضعف المركزية في تصميم المشروع. يُلاحظ أن المشروع يعاني من خلط مفاهيمي بين فكرة الريادة بوصفها تميزاً، والآليات المعتمدة التي تظل علاجية في جوهرها.
يكمن الانفصام البيداغوجي والفلسفي فيما يلي:
- التناقض بين الهدف والآلية: تُقدم "الريادة" كعنوان للتميز أو النخبوية، بينما المقاربات المعتمدة (كـ TaRL)هي في جوهرها علاجية وظيفية تهدف إلى سد فجوات التعثر ورفع الحد الأدنى للكفايات الأساسية للجميع. هذا التناقض يُغذي التخوف المجتمعي والأكاديمي من "النخبوية الانتقائية".
- خطر "تأثير هوثورن" وقابلية التوسع: يفترض المفهوم أن تطبيق الإجراءات سيؤدي إلى "الريادة"؛ لكن القاعدة البحثية تشير إلى أن نجاح النماذج التجريبية غالباً ما يرتبط بالموارد الإضافية المُكثّفة والحماس الأولي (تأثير هوثورن) [3]. النقد هنا موجه إلى قابلية التوسع والتعميم دون تدهور الجودة عند تطبيق المشروع على نطاق واسع، وبمقاربة نظرية الإدارة الجديدة يُخشى أن يؤدي هذا التركيز إلى "لوم المؤسسة" في حال الفشل، متغاضياً عن الإكراهات البنيوية.
تجدر الإشارة هنا إلى أن النقاش حول خلفيات عدم إدراج "مدارس الريادة" في التعليم الخصوصي يعكس بوضوح أولوية الدولة في إصلاح قطاعها العمومي، وإن كان هذا القرار التدبيري يُبقي الباب مفتوحاً أمام الجدل حول اللاعدالة التوزيعية التي قد يفاقمها المشروع عبر تركيز الموارد والحوافز في عدد محدود من المدارس العمومية.

3.2 حوكمة الحوافز وتحديات التملُّك التنظيمي

يُعدّ الخلل في هندسة الحوافز وضعف التملُّك التنظيمي للمشروع من أبرز أوجه القصور التدبيري.

أولاً: إشكالية عقلنة التحفيز المادي والعدالة التنظيمية:

تشهد الساحة التعليمية تذمراً ملحوظاً من تخصيص الوزارة لتعويضات مادية للمفتشين المؤطرين بصيغ تفضيلية مقارنة مع المدرسين المنخرطين في المشروع [4]. هذا يمثل خللاً في نظرية التغيير للمشروع؛ فالحافز المادي للمدرسين، الذين هم واجهة التنفيذ، هو عامل حاسم في نجاح أي إصلاح. إنَّ عدم المساواة في التوزيع يُرسل إشارة تمييز سلبي تُهدد مبدأ العدالة الداخلية.
عندما يحصل المفتش المؤطر أو المواكب على تعويض مادي شهري يفوق بكثير ما يتقاضاه الأستاذ الذي يقضي وقتاً أطول داخل الفصل لتطبيق النموذج البيداغوجي الجديد، يخلق ذلك توترًا صريحًا بين الجهد المبذول والحافز المادي، مما يضعف الدافع الذاتي للأستاذ ويحوّل التزامه إلى التزام إجرائي شكلي لا إبداعي.

ثانياً: ضمور تملُّك الفاعلين لتدابير تقييم المشروع:

يُشكل تحويل المدرس ومدير المؤسسة من شريك فعلي في بناء منهجية التنزيل والتقييم إلى مجرد مُنفّذين سلبيين قصوراً منهجياً حاداً يهدد فاعلية الإصلاح. فمن منظور إدارة التغيير، يتطلب نجاح أي سياسة تعليمية مشاركة فعّالة من قبل "واجهة التنفيذ"؛ وغياب هذه المشاركة يُفقد المشروع الدعم العضوي ويُنشئ مقاومة كامنة. كما يتمثل القصور المنهجي في عدم تملُّك أغلب المتدخلين لـ معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية التي ينبغي العمل بها. وهذا يُنشئ فجوة بين الجهد المبذول والنتائج المُتوقعة، حيث يتحول التركيز إلى "إنجاز الأنشطة" بدلاً من "تحقيق النتائج" [5].
وهذا ما يُبرز أن أزمة الحوافز ليست مالية فحسب، بل هي أزمة في تصور العدالة التنظيمية داخل المدرسة العمومية.

4. المخارج الاستراتيجية: نحو حوكمة مستدامة ومُتقاسمة

إنّ استدامة مشروع المدرسة الرائدة ورفع كفاءته يتطلّبان تدخلاً تصحيحياً منهجياً يرتكز على مبادئ الحوكمة الرشيدة والمقاربة التشاركية الفاعلة.

4.1 تدخلات على المستوى الماكروي

1. التوضيح المفاهيمي والإجرائي المُؤطِر: يجب إصدار وثائق رسمية من الوزارة الوصية لتحديد مكونات "الريادة" بوضوح، مع التأكيد على أن النموذج البيداغوجي المعتمد هو نموذج علاجي لرفع الحد الأدنى من الكفايات للجميع داخل المؤسسة، وليس مساراً لـ "النخبوية" أو التميز الانتقائي.
2. إعادة هندسة الحوافز وعقلنة ربطها بالأثر: يقتضي ذلك إعادة التوزيع العادل للتعويضات المادية بين كافة الأطر المشاركة، مع جعل الحوافز مرتبطة بشكل واضح وموضوعي بتحسن أداء المتعلمين وتحقيق المؤشرات المشتركة المُتقاسمة، وليس مجرد المشاركة الاسمية.
3. المراجعة الشاملة والمقاربة التشاركية: ضرورة إجراء تقييم في منتصف المدة للمشروع بمشاركة واسعة من المدرسين والمفتشين والإداريين (مقاربة التدبير بالمشاركة) لتكييف آليات التنزيل مع الواقع الميداني، بدل الاكتفاء بالإملاء من الأعلى.

4.2 تدخلات على المستوى الميزو/مدرسي

1. تجويد التكوين وتمكين المدير كقائد تربوي: يجب أن يركز التكوين المستمر للمفتشين على كيفية تقييم جودة تطبيق النموذج البيداغوجي وعمقه، وليس فقط التأكد من إنجاز الأنشطة الشكلية. وتحويل دور المدير من مُدبِّر إداري إلى قائد تربوي داخل المؤسسة، بتزويده بأدوات للقياس الداخلي المستمر لجودة التعلّمات.
2. التوفيق بين الالتزام والإبداع البيداغوجي: يجب التركيز على أن الإطار المرجعي يمثل حداً أدنى من المكتسبات يجب ضمانه، مع منح المدرس صلاحية التكييف البيداغوجي لـ توطين المحتوى والتنويع في الأنشطة دون الخروج عن الهدف التعليمي المحدد.
3. تقاسم مؤشرات التقييم و"لوحات القيادة للتملُّك": يتعين على الإدارة المركزية تزويد كل مؤسسة رائدة بـ لوحة قيادة تفاعلية تحدد بوضوح مؤشرات الأداء الرئيسية التي سيُقاس المشروع بناءً عليها، مما يرفع من الصدقية الإجرائية للتقييم الذاتي ويُحوّل المساءلة من آلية لـ "إنجاز الأنشطة" إلى آلية لـ "تحقيق النتائج".

5. خلاصات واستنتاجات نهائية

إن تحليل مشروع "المدارس الرائدة" يُظهر أنه يمثل نقطة تقاطع معقدة بين طموح الإصلاح الماكروي وإكراهات التنزيل الميداني. تفرض النتائج التي توصل إليها هذا التحليل الخروج بخلاصة دلالية عميقة:
- المفارقة بين الطموح الماكروي والتنفيذ الميداني: يكمن الخلل في الانفصام بين الغاية والآلية؛ فـ "الريادة" تُقدم كعنوان للتميز، بينما المقاربات البيداغوجية المعتمدة هي في جوهرها علاجية وظيفية. هذا التناقض المفاهيمي يُغذي التخوف المجتمعي من "النخبوية الانتقائية" ويؤجل معالجة الأزمة البنيوية الشاملة. إضافة إلى ذلك، رغم الحديث عن استقلالية المؤسسة، يظل التنزيل خاضعاً لمنطق المركزية والإملاء، مما يُحوّل الفاعلين الميدانيين إلى مُنفّذين سلبيين. كما أن الخلل في هندسة الحوافز وعدم عقلنة ارتباطها بعمق الأثر البيداغوجي يُهدد مبدأ العدالة الداخلية ويُضعف الالتزام الجدي للمدرسين.
- آليات التقويم والمساءلة: يكمن القصور في غياب التملُّك المعرفي والإجرائي للمؤشرات والمعايير من قبل الفاعلين الميدانيين. هذا يُفقد التقييم مصداقيته ويُحوّل المساءلة من آلية لـ "تحقيق النتائج" إلى مجرد إجراء لـ "التغطية الشكلية"، مما يُبقي الأثر الحقيقي للمشروع تحت طائلة التساؤل.
إن تحصين هذا المشروع يقتضي أن تُربط عملية منح شارة "المدرسة الرائدة" واستدامتها على المدى الطويل بـ التحقيق المُثبت لـ: (1) تحسُّن مُقاس في جودة التعلّمات الأساسية للجميع، (2) إرساء حوكمة مدرسية تشاركية وشفافة، (3) توزيع عادل وعقلاني للموارد والحوافز، و (4) قابلية النموذج للتعميم على مدارس ذات سياقات سوسيو-اقتصادية مختلفة.

معلومة إثرائية: ما هو نموذج TaRL؟

TaRLهو اختصار لـ Teaching at the Right Level(التدريس وفق المستوى المناسب). هو مقاربة بيداغوجية علاجية طُوِّرت لمعالجة فجوات التعلم الكبيرة. يقوم النموذج على تقييم مستوى المتعلم الفعلي في مهارات أساسية (كالقراءة والحساب) بدلاً من الاعتماد على سنه أو صفه الدراسي، ثم تقديم دعم وتدخلات مخصصة لسد هذه الفجوات. هدفها الأساسي هو ضمان إتقان جميع التلاميذ للحد الأدنى من الكفايات قبل الانتقال إلى المناهج المتقدمة.

*مفتش التعليم الثانوي التأهيلي
اللغة الإنجليزية
المديرية الإقليمية بالعرائش

المراجع المقتبسة:
[1] تُشير تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2018) وتقارير البنك الدولي حول جودة التعليم في المغرب إلى تدني مستويات إتقان المهارات الأساسية (القراءة والحساب) في المراحل الابتدائية، مما يبرر ضرورة التدخل العلاجي.
[2] نموذج TaRL:التدريس وفق المستوى المناسب، وهو مقاربة بيداغوجية علاجية.
[3] يُعرف تأثير هوثورن في علم الاجتماع التنظيمي بكونه تحسناً مؤقتاً في الأداء ناتجاً عن الوعي بكون الفرد أو المجموعة يتم مراقبتها أو يتم إيلاؤها اهتماماً خاصاً، وليس بالضرورة ناتجاً عن كفاءة التدخل نفسه.
[4] بيانات وصفية متداولة بين هيئات التربية والتكوين تشير إلى تفاوت كبير في التعويضات الشهرية المخصصة للأطر المؤطرة (المفتشين) مقارنة بـ الأطر المنفذة (المدرسين والإداريين) في المدارس الرائدة.
[5] يشير هذا إلى نظرية الوكالة حيث يفشل المدير (الوزارة) في تحفيز الوكيل (المدرس) بشكل كافٍ لتحقيق المصالح المشتركة، ما يؤدي إلى تباين في الأهداف.

(تتمة) سياسات التعليم في المغرب

هل تُصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟

ولقد اختصر دوغلاس نورث وروبرت توماس (1973) هذه الأطروحة في عملهم الذي صدر في سبعينيات القرن الماضي، وأعاد دارون عاصم أوغلو تقديمه من خلال الخطاطة التالية:

جعل عمل كل من نورث وتوماس (1973) نظريات التنمية تزيد اهتمامها بدور المؤسسات في التنمية، وفي تأهيل المجتمعات للإقلاع الاقتصادي. وكما يتضح من خلال الخطاطة أعلاه؛ فعملهما أكد أيضاً على دور جودة المؤسسات في تحديد جودة الرأسمال البشري لبلد معين.

لكن ربط تطور البلدان بطبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير، لقد أكدت مثلاً أعمال كل من ديفيد هيوم وجون لوك وآدم سميث وجون استيوارت ميل على دور الحرية والعدل وحماية حقوق الملكية في خلق الرخاء الاقتصادي، وخلق الظروف المواتية لتحققه.

لكن اقتصاديين معاصرين بدءاً برونالد كوز (1960) وآرثور لويس (1984) ودوغلاس نورث وروبرت توماس (1973) أسسوا تقليداً علمياً جديداً، يطلق عليه "الاقتصاد المؤسساتي الجديد". لقد فسر هذا الفرع المهم من فروع الاقتصاد السياسي عدداً من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تفسيرات مؤسساتية، ومنها ظاهرة تردي جودة تعليم (الرأسمال البشري) بلد معين.

يربط بعض المؤسساتيين -نورث وتوماس (1973)، بنحبيب وشبيجل (1994)، استرلي (2001)، بريتشيت (2013)، رودريك (2013)، عاصم أوغلو وروبنسون (2012)- تردي تعليم بلد معين بطبيعة "المؤسسات الإقصائية" بتعبير عاصم أوغلو وروبنسون في كتابهما "لماذا تأفل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر" (2012). إن بلداً بـ "مؤسسات اقصائية" غير ديمقراطية وغير حرة يقوم في الواقع بإعدام المحفزات على الاستثمار في الرأسمال البشري. وفي وضعية هذه البلدان يتخلى الأفراد عن الاستثمار في تعلميهم وتعليم أبنائهم نتيجة فقدان الثقة في العيش في ذلك البلد، وعلى أقصى تقدير فهم يتحولون إلى مشاريع "مهاجرين سريين مقيمين" في انتظار فرصة سانحة للهجرة.

إن المؤسسات الديمقراطية والحرة تساهم في تراكم الرأسمال البشري ومخرجات المعرفة، وانتقال التكنولوجيا الحديثة إلى الاقتصادات النامية وتأهيل إنتاجية العمال. ويؤدي هذا بدوره إلى تشجيع استثمار الأفراد في التعليم والتحفيز على الاستثمار وتأهيل جودة التعليم.

لقد بين نورث (1997) بوضوح أن محفزات الأفراد على الاستثمار المادي أو البشري ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإطار المؤسساتي الذي يعيش فيه أولئك الأفراد. فالمؤسسات هي من يرسم قواعد اللعب داخل مجتمع معين. وتتوزع هذه المؤسسات بين المؤسسات الرسمية (الدستور، القوانين، البرلمان، الحكومة، حقوق الملكية، حقوق الإنسان، الديمقراطية الخ...) والمؤسسات غير الرسمية (الدين، الأعراف غير المكتوبة، العقود الشفهية، ثقافة المجتمع الخ.(...

فيما يخص حال التعليم في المغرب، فتأثير طبيعة المؤسسات الرسمية سيثير اهتمامنا أكثر من تأثير المؤسسات غير الرسمية، لسببين رئيسيين: قدرتنا على قياسها وبالتالي تأمل تطورها خلال العقود الماضية، وكذا الاهتمام الذي أعطته لها دراسات وبحوث سابقة.

المؤسسات في المغرب: فشل هيكلي

يتوفر المغرب، كما هي الحال بالنسبة لأغلب الدول النامية، على مؤسسات سياسية هشة أمام النخب ذات النفوذ في الإدارة وفي مجالي السياسة والمال. فحسب مؤشر السلطوية الذي ينتجه مشروع Polity IV Project يعتبر المغرب بلداً سلطوياً، وبديمقراطية هشة تم قياس مؤشرها عن طريق قياس القيود المؤسساتية على عمل السلطة.

كما يعاني البلد من ضعف حماية حقوق الإنسان حسب مؤشرات هيومان رايتس ووتش وهيومان رايتس بروتيكشن سكورز، المؤشر الذي يعده كل من كريستوفر فاريس Farris Christopherوكيث شناكنبرغ Keith Schnakenberg.ويعاني أيضاً من مؤشرات منخفضة فيما يخص درجة الحريات المدنية، والحريات السياسية، وحرية الصحافة حسب معطيات فريدم هاوس، وعلى مؤشرات فساد ورشوة مرتفعة حسب مؤسسات مختصة مغربية ودولية.

وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية، رغم تحكمه في معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة مقارنة بعدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فإن حجم الحكومة يعتبر ضخماً حسب معطيات Penn World Table 9.0.وتعاني حقوق الملكية الخاصة من انتهاكات كبيرة حسب مؤشرات Cato Institute و Fraser Institute.أما انفتاح الاقتصاد المغربي فيبقى متوسطاً حسب إحصائيات World Development Indicatorsالتي يعدها البنك الدولي.

يعتقد المؤسساتيون أن الدول النامية تتميز أحياناً بوجود قواعد وقوانين لكن لا يتم تطبيقها، أو بانعدام نهائي للقواعد والقوانين التي تردع النخب ذات النفوذ أحياناً أخرى. وفي حال المغرب، تعتبر القوانين في بعض الحالات حبراً على ورق؛ إنها موجودة لكن تطبيقها يظل عشوائياً حسب سلطة الأشخاص المعنيين ونفوذهم وقدرتهم على التأثير فيمن يفترض منهم تطبيق القوانين. إننا –إذاً- أمام مؤسسات سياسية واقتصادية هشة وذات جودة منخفضة، وأمام مستوى حوكمة منخفض. إن هذا الإطار المؤسساتي ينتج تأثيرات سيئة كبيرة على الاستثمار في الرأسمال البشري، ويعيق المحفزات على الاستثمار في المستقبل.

طبيعة المؤسسات وفشل المنظومة التعليمية: هل من علاقة في الحال المغربية؟

أعاد عاصم أوغلو وآخرون (2014) التأكيد على فكرة فريدمان وآخرين (2011) ، التي مفادها أن "مزيداً من التعليم قد يمهد الطريق إلى مزيد من الاستياء حسب السياق المؤسساتي والاجتماعي" الذي يوجد فيه البلد. وتؤكد هذا بشكل لا يخلو من شك نتائج عمل استرلي (2001)، الذي يتوقع أن الاستثمار في الرأسمال البشري في أي بلد معين إنما هو بالضرورة نتيجة حتمية للإطار المؤسساتي لذلك البلد. فإذا كان الإطار المؤسساتي غير قادر على خلق فرص للفئات الشابة، سيؤدي أي استثمار في التعليم إلى أن يكون وقوداً للانتفاضات الاجتماعية وأحياناً أخرى ليكون مصدراً لثورات عنيفة، تأتي على التنمية الاقتصادية للبلد. ويكاد هذا الرأي أن يكون محل إجماع كبير في صفوف التيار الاقتصادي المؤسساتي.

لقد بيّنت دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2012 حول الرفاه والعيش الكريم، أن 64% من المغاربة غير راضين عن مستوى دخلهم، وأكثر من 50% غير راضين عن شغلهم، وأن 72% غير راضين عن الخدمات الصحية في بلدهم، و68% غير راضين عن الحياة الثقافية والترفيهية، وما يفوق أربعة أخماس المغاربة غير راضين عن حياتهم العائلية ومحيطهم المجتمعي. أما فيما يخص المدرسة، فما يفوق 55% غير راضين تماماً عن قطاع التعليم في بلدهم حسب إحصاءات هذه المؤسسة الرسمية.

إننا إذاً أمام حال مغربية متشائمة، تتسم بفقدان الأمل وعدم الرضى وقلة مستويات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. يرجع هذا أساساً إلى تعثر مسلسل التنمية الاقتصادية في المغرب، الذي يرجع بدوره لفقدان الثقة بين المواطنين في قدرة مؤسسات بلدهم على حمايتهم وحماية ملكيتهم مما يجعل الاستثمار في التعليم في نظرهم استثماراً لا عائد من ورائه. لقد عاشت أجيال مغربية كثيرة في ظل شبح الهجرة إلى الخارج، ومغادرة البلد. وذلك له تأثيرات خطيرة على جودة الرأسمال البشري المغربي ونموه وتطوره.

تعتبر قلة المحفزات على العيش في البلد، وانعدام الثقة في مؤسساته السياسية والاقتصادية ظاهرتين رافقتا أجيالاً من المغاربة. وكان لذلك نتائجه المباشرة على المستوى الاجتماعي، حيث بدأت موجة من الانتفاضات الاجتماعية والسياسية منذ سنة 2011، وما تزال مستمرة في الضغط على المؤسسات السياسية الحالية بقصد تحسينها أو تغييرها في أحيان أخرى. لقد ألقى هذا المناخ المؤسساتي بثقله على المدرسة المغربية وعلى جودة مخرجاتها. وتكاد المقولة المغربية الشهيرة: "آش دارو اللي قراو؟" (ماذا حقق أولئك الذين درسوا؟) أن تصبح عملة وطنية. وترتبط المدرسة في المخيال الثقافي للمواطن المغربي بعدد من الظواهر السيئة وكثير من الأفكار السلبية.

تحملت المدرسة المغربية في الواقع فشل المؤسسات السياسية والاقتصادية في تحفيز المواطن بالاستثمار في المستقبل في بلد لم يكن يرى فيه لنفسه مستقبلاً. ومع مرور الوقت أصبح إصلاح المدرسة المغربية مستحيلاً من دون تدشين إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية. وهو نهج وإن بدأ منذ سنوات لكنه يسير بشكل بطيء في بلد يبدو أن السرعة التي يتحرك بها الأفراد فيه أعلى من سرعة إصلاحات الدولة.

خاتمة وتوصيات:

تبتغي هذه الورقة أن يبدأ نهج إصلاح التعليم في المغرب من حيث يجب أن يبدأ إصلاح المؤسسات وتمتينها لتحمي الأفراد وملكياتهم. وعلى هذا المستوى يجب أن تباشر الدولة إصلاحات حقيقية على مستوى:

المؤسسات السياسية: من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية مؤسساتية، تدعم التعددية السياسية، والرقابة على الحكومة من خلال برلمان يتمتع بصلاحيات كما هو متعارف عليها في الديمقراطيات البرلمانية. وتوسيع هامش الحريات المدنية وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان. وإصلاح النظام القضائي لضمان سرعة البتّ في القضايا وشفافية القضاء واستقلاليته عن القوى ذات النفوذ وتطهيره من كل مظاهر الفساد.

المؤسسات الاقتصادية: من خلال دعم حماية حق الملكية، الذي يعتبر أهم حق اقتصادي بالنسبة لأي فرد. وضبط معدلات التضخم حماية للقدرة الشرائية للأفراد. وتحسين مناخ الأعمال وسن تشريعات تدعم حرية السوق والمبادرة الحرة. وتحسين سوق العمل من خلال رفع القيود التي تعيق دينامية التشغيل، وتخفيف جمود القوانين الحالية. إن الاقتصاد المغربي في حاجة إلى جرعات تحرير جديدة، ترسخ التنافسية والحوكمة الجيدة والانفتاح على الرأسمال الأجنبي من خلال جذبه عن طريق إصلاحات مؤسساتية حقيقية.

إن هذه الإصلاحات المؤسساتية وغيرها هي وحدها الكفيلة بإعطاء أمل في المستقبل للفرد المغربي، الذي يشكل جوهر المدرسة المغربية. فمن دونه لا يمكن إصلاح هذه المؤسسة الاجتماعية والتربوية المهمة لتنمية البلد.

تقرير "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي" حول وضعية المدرسة المغربية.

نشر في

Arab Reform Initiative

5 أكتوبر 2017

مدرسة الريادة : تجويد التجربة وتجاوز مشاكل التنزيل

ملاحظات وتوجيهات

توقيت الرائز القبلي :

إعادة النظر في توقيت الرائز القبلي الذي أخضع له المتعلمون وذلك لتراجع مكتسبات المتعلمين المعرفية والمهارية بسبب العطلة: توقف نشاط المتعلمين الدراسي المؤسساتي، وعدم تعودهم على التعلم الذاتي لصغر سنهم في ظل غياب التوجيه الأسري، وميلهم الطبيعي إلى اللعب.

حاجة المتعلمين إلى مهلة زمنية لاسترجاع التعلمات، واستعادة النشاطين الذهني، والمدرسي الاعتياديين.

صيغة وشروط تمرير الرائز:

مطالبة كل أستاذ بتمرير الرائز القبلي في جميع المواد دون مراعاة التخصص يسائل موضوعة النتائج.

- شروط الرائز تعجيزية لا تراعي المستوى العمري الصغير للمتعلمين، ولا مستواهم النمائي والمهاري خاصة على مستوى تحديد عدد الأخطاء المرتكبة، أو فيما يخص شرط الطلاقة، كما لم تأخذ بعين الاعتبار عامل النسيان بسبب العطلة الصيفية.

- شرط الطلاقة ظل عاما ومبهما غير محدد بشكل منهجي مضبوط.

الأنشطة

لم يقدم البرنامج أنشطة لا تناسب مسار كل متعلم أو تراعي خصوصيته وحاجاته ما انعكس سلبا على المتعلمين .

كثرة الأنشطة في مقابل ضيق الوقت، تحول دون الوصول إلى متم الحصص، ومثاله: النشاط الاعتيادي من 10 دقائق يضم ترديد النشيد بلحنه، واستظهار بعضه، وتصحيح ثلاثة أخطاء على الألواح في عمل فردي ثم جماعي.

تصفية الصعوبات القرائية :

نشاط يتضمن ثماني أصوات، وكل صوت يتفرع عنه عشرة مقاطع صوتية ثلاثة قصيرة، وثلاثة طويلة، وثلاثة منونة بالإضافة إلى المقطع الصامت، لنصبح أمام قراءة 80 مقطعا ل 29 تلميذا في نصف ساعة؟؟ وحتى لو افترضنا قصر النشاط على المتعلمين المتعثرين، فكل متعثر يحتاج وقتا طويلا لتذكر الحرف، أو قراءته بمعية صديق، أو تكراره يعتبر عدد المتعلمين واختلاف زمن الفعل من حيث سرعة الاستجابة داخل الفصل عائقا حقيقيا أمام الإرساء، ذلك أن مدة استجابة كل تلميذ للانتقال إلى السبورة للقراءة، أو التفكير قبل الإجابة، أو الكتابة مؤثرة أيضا على المدة الزمنية العامة لكل نشاط :.

عدم مراعاة تفاوت قدرات المتعلمين على مستوى الفعل "كتابة، قراءة، تفكير، فهم، إجابة، حركة..."، عدم الانتباه إلى تأثير هذا الاختلاف على الزمن المحدد لإنجاز النشاط .

تتمة ص 14

التحديات التي تواجه تعميم تجربة مدارس الريادة ومخاطر ها على إصلاح منظومة التعليم



د. محمد الدريج

أولا-تقديم:

تعميم مدارس الريادة، من القضايا الجوهرية في تقييم هذه التجربة التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية ضمن خارطة الطريق 2022–2026. وستكون مدار مقالتنا هذه. لكننا لن نعمل هنا على تقييم شامل لهذه التجربة، وحتى إذا حاولنا فلن نتمكن من ذلك، نظرا لعدم توفرنا على معطيات موضوعية موثوق بها ومقبولة من هذا الطرف المتحمس أو ذاك المتشكك، بل سنركز على إشكالية تعميم التجربة والذي انخرطت فيه الوزارة بكل حزم وإصرار، ضدا عن الصعاب والتحديات، حتى قبل ان نتمكن كباحثين ومتتبعين، من تحديد اللحظة الحاسمة التي انتقل فيها هذا المشروع من حالة التجريب الى حالة التعميم والتطبيق.

وقد أشار الوزير محمد سعد برادة، إلى مشكلة تعميم التجربة، في إحدى إجاباته عن أسئلة النواب (13 يناير 2025) "أن الإصلاح المتعلق بمدارس الريادة محسوم من حيث الطريقة البيداغوجية المعتمدة، إلا أنه يظل قيد النقاش فيما يتعلق بطرق التنزيل وسبل النجاح، خاصة في ظل الانتقال من مليون و300 ألف طفل مستفيد إلى 3 ملايين و400 ألف تلميذ يدرسون في المرحلة الابتدائية".

ثانيا-تقييمات أولية:

لكن، لا بأس أن نشير على الرغم من ضعف معطيات التقييم الموثوقة، إلى محطتين فاصلتين في تقييم هذا الإصلاح الذي يثير الكثير من الجدل واللغط.

المحطة الأولى تتمثل في لجوء الوزارة منذ البدايات الأولى لتطبيق المشروع/التجربة، إلى اعتماد نتائج دراسة بحثية أنجزت بدعم منها، من طرف تشكيلة "أكاديمية" هجينة تألفت من أحد طلاب الدكتوراه في قسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة مينيسوتا، بشراكة مع أستاذ من جامعة كاليفورنيا، وخبيرة من مختبر الابتكار الجندري في إفريقيا التابع للبنك الدولي، مع "تنسيق" ميداني من طرف مختبر الابتكاروالتقييم المغربي وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، ومعمل لمكافحة الفقر... وعممت تحت عنوان تجاري غريب " أفضل شراء؟ الأدلة المحتملة على العلاج الناجح في المدارس الابتدائية العمومية في المغرب"(سبتمبر 2024).

اثبتت نتائج هذه الدراسة، أن 82 في المائة من التلاميذ المتوسطين (؟) حققوا أداء أفضل.

ولم تسلم هذه الدراسة من العديد من الانتقادات المنهجية والفكرية، ومن وقتها نشرت الكثير من المقالات والدراسات التي تشكك في نزاهة (وربما صعوبة) تقييم نتائج التجربة، بشكل عام ومهما كان مصدره.

المحطة الثانية : تتمثل في "التقييم الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع المدارس الرائدة"، وهو تقرير تقييمي نشره المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (بواسطة الهيئة الوطنية للتقييم -ملخص2024) و الذي قلب فيه ظهر المجن بشكل مفاجئ لهذه التجربة (على غير عادته المتميزة بالمهادنة) و تشير نتائج التقرير إلى أن الجهود المبذولة في إطار مقاربتي TaRLوالتعليم الصريح ، قد مكنت نسبة كبيرة من التلامذة، خاصة في المستويات الدراسية الأولى (السنة الثانية والسنة الثالثة من التعليم الابتدائي)، من تحسين مستوى تعلمهم. ومع ذلك، ورغم هذه التقدمات الملحوظة، لا يستفيد جميع التلامذة من هذه الجهود بنفس القدر أو بنفس الفعالية. ثم وعلى الرغم من الإنجازات المشجعة التي تم تحقيقها، إلا أن الفوارق بين الجهات وداخل كل جهة تظل بارزة، مما يدل على أهمية أخذ تنوع السياقات التي تعمل فيها المدارس بعين الاعتبار. كما أن هناك تحديات أخرى يجب التغلب عليها من أجل تعزيز النتائج المحققة وضمان توسيع المشروع ليشمل مؤسسات تعليمية إضافية.

في مقدمة التحديات (حسب المجلس الأعلى) يأتي التأطير التربوي للأساتذة من قبل المفتشين. فعدد هيئة التأطير التربوي غير الكافي يجعل من الصعب تغطية جميع المدارس بنفس الوتيرة، خصوصاً في المناطق القروية. وتتفاقم هذه الصعوبة بسبب الهدف الطموح للمشروع، الذي يتطلب زيارات أسبوعية من قبل المفتشين، وهي زيارات قد تتضاعف في حال توسيع نطاق المشروع ليشمل مزيدًا من المدارس.

كما تشكل الموارد المادية تحديًا آخر، (حسب تقرير المجلس الأعلى) خصوصاً في المؤسسات الموجودة في المناطق النائية، حيث لا يتم تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الربط بشبكة الكهرباء، وتوفير خدمة إنترنت موثوقة، أو حتى وجود فضاءات تعليمية ملائمة. هذه الصعوبات قد تؤثر على قدرة المدارس في الاستفادة من الابتكارات التربوية والفرص التي يوفرها مشروع مدارس الريادة، مما يعزز الفوارق في الأداء بين التلامذة. ومن أبرز هذه التحديات ما تواجهه المدارس الفرعية في الوسط القروي، التي تُعد أساسية لضمان التغطية التعليمية، خاصة في وجود أقسام متعددة المستويات.

ثالثا-تعميم تجربة مدارس الريادة: أو القرار الصعب:

ننطلق فورا من أهم صعوبة تعترض تعميم التجارب الإصلاحية عموما، وهي أنه في التجربة، تكون الظروف التجريبية ممتازة ومراقَبة بعناية ومسيطر عليها، في حين في الواقع وعند محاولات التعميم تكون المتغيرات كثيرة، لا يمكن ضبطها ويصعب التحكم فيها وقد تخرج عن السيطرة. في التجربة تكون الظروف مثالية، فعندما تطبَّق تجربة تعليمية على نطاق محدود (مثلاً في عشرات المدارس الريادية النموذجية):

-يكون عدد الفاعلين قليلاً، ويمكن مراقبة أدائهم بسهولة.

-تُوفَّر موارد إضافية (دعم مادي، تأطير، تكوين مستمر، زيارات ميدانية مكثفة).

-يوجد تحفيز مرتفع لدى المدرسين والإداريين لأنهم يشعرون بأنهم جزء من مشروع وطني رائد.

-تكون آليات التتبع والتقويم دقيقة (زيارات منتظمة من المفتشين، تتبع يومي للتعلمات، مؤشرات أداء محدد).

-وتُعتبر البيئة شبه مخبرية، أي أن الوزارة والشركاء يضبطون أغلب المتغيرات.

فتكون النتيجة إيجابية قد تتجاوز 80 في المائة فتتحقق مؤشرات النجاح، ويبدو المشروع فعالًا جدًا.

لكن عندما نحاول تعميم التجربة ونقلها إلى آلاف المدارس (ابتدائية وإعدادية) في مختلف الأقاليم:

-تتكاثر المتغيرات الخارجة عن السيطرة (على الأقل مرحليا وفي الوضع الراهن):

-1-الفقر والتهميش، البنى التحتية، التفاوتات المجالية، غياب الوسائل، اختلاف الكفاءات، تفاوت اللغات/اللهجات المحلية، ضعف القيادة، ضعف الحوافز...

2-ضعف الموارد المخصصة لكل مدرسة (سواء للمدرسين أو الإداريين وكذا من حيث التجهيزات والوسائل الديدكتيكية...) بشكل كبير. ضعف البنيات التحتية في عدد كبير من المؤسسات (خصوصاً القروية والجبلية) وتفاوت التجهيزات بين الأكاديميات والمديريات مما يجعل التعميم غير متكافئ من جهة لأخرى ويجعل تطبيق النموذج الريادي صعباً، لأن التجربة تعتمد على فضاءات تعلم مرنة، ووسائل رقمية، ومختبرات.

مع صعوبة ضمان استدامة التمويل بعد انتهاء الدعم الخارجي أو الشراكات (مثل دعم البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي).

3-الاكتظاظ في الأقسام (والاقسام المشتركة في البوادي) يعوق توظيف التعلم القائم على المشروع والتقويم التكويني. كما يعوق تفعيل المقاربات التربوية النشطة والفعالة، المعتمدة مبدئيا في مدارس الريادة، مثل تفيئ التلاميذ وفق المستوى المناسب بعد اختبارات الموضعة، أقلمة التعليم الصريح مع مستوى الأقوياء من التلاميذ والمتوسطين بدل الاكتفاء بالتركيز على الضعاف، توظيف البيداغوجية الفارقية والعناية بالجوانب الوجدانية والقيمية والفنية من شخصية التلاميذ، بدل الاكتفاء بالتركيز على التعلمات الأساسية (اللغة، الرياضيات...) والمرتبط أساسا بالجانب العقلي/المعرفي.

4-تأرجح العناية بالعنصر البشري: حيث نلاحظ ضعفا في برامج تكوين جميع المدرسين والإداريين على مبادئ بيداغوجيا الريادة (طارل ، التعليم الصريح، تفيء التلاميذ، تدبير الزمن المدرسي المرن، التعلم الذاتي، المقاربات الفارقية والنشطة والمندمجة...).

فضلا عن ضعف الحافزية المهنية بسبب ظروف العمل وضغط المناهج والمذكرات وكثرة الروائز والاختبارات...، مما يقلل من انخراط الأطر التربوية. خاصة بعد رواج ما يفيد من تراجع الوزارة عن التعويضات للمنخرطين في مدارس الريادة والمتمثلة في طرح العديد من التساؤلات من مثل:

- "هل تنوي الوزارة الاستمرار في صرف التعويضات في السنوات المقبلة كما في السابق أي قبل تعميم التجربة، أم أنها صرفتها لمرة واحدة فقط؟ ثم من هم المستحقون بالضبط: جميع المدرسين المنخرطين، أم فقط من شارك في التكوين وأداء مهام إضافية؟ وهل يشمل التعويض الإداريين أيضاً؟"

5-ضعف التنسيق بين المصالح المركزية والجهوية والإقليمية في تنزيل المشاريع.

وتفاوت قدرات القيادة التربوية بين المديريات، وهو عامل حاسم في النجاح المنتظر لمدرسة الريادة. كما قد يتراجع الإشراف المباشر، فالمفتشون والمديرون لا يمكنهم مواكبة كل المؤسسات بالوتيرة نفسها التي ميزت التجربة قبل التعميم.

الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة، ضعف التحكم في الاندماج البيداغوجي والتجانس التنظيمي، وتبدأ التجربة في التحول إلى شعار أكثر منها ممارسة فعلية.

فتكون النتيجة سلبية حيث تتراجع الفعالية التي أظهرتها التجربة الأصلية، وتصبح النتائج متفاوتة أو حتى سلبية في بعض الجهات.

لذا فنجاح "مدارس الريادة" في المرحلة التجريبية لا يعني بالضرورة نجاحها عند التعميم، إلا إذا أُعيد تصميم التوسع بناءً على فهم تلك المتغيرات غير القابلة للضبط.

رابعا -على سبيل الختم:

انطلاقًا من كل المتغيرات السالفة التي يحفل بها المشهد التربوي الحالي، يمكن القول إن محاولة وزارة التربية الوطنية تعميم تجربة "مدارس الريادة" تواجهه عدة عراقيل وصعوبات بنيوية وتنظيمية فضلا عن الصعوبات البيداغوجية، لعل أبرزها ضعف القدرة على الحفاظ على جودة التنفيذ بنفس المستوى الذي تحقق في السياق التجريبي، نظرًا لاختلاف الكفاءات البشرية، وتفاوت البنيات التحتية، وتباين درجات الانخراط بين الفاعلين المحليين.

لابد أن ننبه في الختام، إلى أن توسيع نطاق أي إصلاح تربوي يتطلب تكييفا مستمرًا للتجربة الأصلية مع السياقات الجديدة بدل نقلها بشكل حرفي، مع ضرورة الاستثمار في آليات المتابعة والتقويم لضمان استدامة الأثر. وبالتالي، فإن نجاح تعميم "مدارس الريادة" رهين بمدى قدرة الوزارة على الانتقال من منطق "المشروع التجريبي" إلى منطق "السياسة العمومية القابلة للتكيّف"، وهو ما يستلزم قيادة تربوية حازمة ومرنة في نفس الآن، تؤمن بالعمل الجماعي التشاركي. والابتعاد عن منطق المحاباة والنفاق والنفخ في تقديم النتائج، مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة وتكثيف وتسريع الاستثمار في التكوين المستمر الجدي، ووضع منظومة فعالّة للتواصل وتقاسم الخبرات بين المؤسسات التعليمية والأسر وبينها وبين مراكز القرار مركزيا وجهويا.

المركز الأكاديمي للتربية والتكوين والابتكار

(تتمة) مدرسة الريادة : تجويد التجربة وتجاوز مشاكل التنزيل

الكراسات والمذكرة طباعة رديئة

إشارة المتعلمين إلى عدم وجود الألوان: "كراسات بالأبيض والأسود."

المذكرة غير عملية خاصة مع جمعها للمسارات الثلاثة، وعدم تحديد التوازيع المدمجة في بدايتها لأرقام الصفحات المحددة لكل نشاط وفق المسار المطلوب: مثال كانت هناك حصص تضم أزيد من ثلاثة أنشطة من صفحات مختلفة، وفي ظل غياب الفهرسة يتخبط الأستاذ في البحث عن الصفحات والأنشطة المناسبة.

كراسات المتعلمين مليئة بالأخطاء التركيبية والنحوية والإملائية وتحتاج إلى تدقيق لغوي شامل، وكذلك الشأن في الشرائح.

النتائج :

عدم استفادة الحالات الخاصة سواء من المتميزين أو ذوي الاحتياجات.

تقهقر المتعلمين المتميزين.

ملل في صفوف المتعلمين نتيجة تكرار الأنشطة أو عدم استجابتها لحاجاتهم واختلافاتهم.

استجابة ضعيفة للمتعثرين

نسبة الاستدراك ضعيفة للمتوسطين بالمقارنة مع النتائج المحققة في نفس الفترة بدون برنامج طارل.

بداية خاطئة = نتائج مضللة

التطور المتحقق في الرائز البعدي غير موضوعي على اعتبار بناء أنشطة الدعم وتفييء المتعلمين وفق نتائج رائز قبلي يتسم بموضعة زمنية خاطئة.

عدم جدوى التفييء وفق مجموع النقط المحصل عليها في المواد الثلاثة حيث لم يراعى تميز المتعلمين في المواد الأخرى، ما أدى إلى موضعة المتميزين ضمن قائمة المسار الضعيف، وهذا أثر على نفسياتهم كما أثار حفيظة الآباء.

ظروف الإرساء

عرفت مرحلة تجربة إرساء الدعم ظروفا غير صحية أثرت سلبا على سير الحياة المدرسية، وأهدرت الزمن المدرسي بسبب:

الارتجالية والتسويف في التنزيل نتيجة إخلال الوزارة بجانبها من التعاقد على مستوى الزمن والعدة، وتمثل ذلك في:

عدم توفير العدة الديداكتيكية (سبورات، مكتبة الفصل، مذكرة مملوءة والتكنولوجية (حواسيب، سبورة تفاعلية.(

كان من الممكن الحصول على نتائج أفضل لو تم توفير العدة في الزمن المحدد.

الحلول الترقيعية = مشاكل إضافية

عدم توفير الحصص في شكل صور مقروءة من المسلاط .

التأخر في توفير الحصص يصل أحيانا إلى نصف ساعة قبل موعد الدخول.

مطالبة الأستاذ بأعمال لا تدخل في اختصاصه وترهقه.

توفير الحصص كاملة لمادة الفرنسية دون العربية والرياضيات في جميع المستويات.

كتب المتعلمين رديئة الطبع، وبدون ألوان، أو تدقيق لغوي

الشرائح غير مرتبة أو مدققة لغويا.

وجود اختلاف بين الأنشطة المشار إليها في التوازيع وتلك المقدمة على الشرائح.

عدم الالتزام بمدة طارل لتتجاوز 4 أسابيع في التنزيل نتيجة إخلاف الوعود.

الخلاصة

من الممكن الحصول على نتائج أفضل إذا تم تجويد التجربة وتجاوز مشاكل التنزيل

مدارس الريادة بين الشك والإقناع: أساتذة يكشفون نتائج التحول داخل الأقسام

يبدو أن مشروع "مدارس الريادة" بدأ يشق طريقه داخل الفصول الدراسية المغربية بين مؤيد ومتحفظ، بعد أن أثار في بداياته نقاشًا واسعًا في صفوف الأطر التربوية بين مشكك في جدواه ومتفائل بوعوده. ومع مرور شهور من التنزيل الميداني، بدأت المواقف تتبدل تدريجيًا، إذ كشفت التجربة اليومية داخل الأقسام عن مؤشرات تحسن ملموسة في مستوى المتعلمين، خاصة في القراءة والعمليات الحسابية. وبين تحديات التنزيل وضعف التكوينات من جهة، وحماس الأساتذة والمواكبة الإدارية من جهة أخرى، تتشكل ملامح إصلاح تربوي جديد يراهن على جعل المتعلم محور العملية التعليمية، ويعيد الأمل في مدرسة عمومية أكثر نجاعة وإنصافًا.

حنان حسروي، أستاذة التعليم الابتدائي بالمدرسة الجديدة ببني ملال، أكدت في حدثيها ل "ملفات تادلة"، أن تجربتها مع مشروع مدارس الريادة مرت بمراحل متباينة بين الشك والاقتناع، موضحة أنها، كغيرها من الممارسين في الحقل التربوي، كانت تتابع مختلف المستجدات والمشاريع الوزارية عبر المذكرات الرسمية والمواقع التابعة للوزارة.

وقالت الأستاذة إن الانطباع الأولي الذي تشكل لديها ولدى عدد من زملائها حول المشروع لم يكن إيجابيا، إذ "اعتبرناه في البداية مشروعا شكليا لا يختلف عن سابقاته التي تروج إعلاميا لتبرير صفقات كبرى وتبرير تبذير المال العام"، على حد تعبيرها.

لكن، تضيف الأستاذة حنان، أن مشاركتها في التكوينات الخاصة بالدعم المكثف غيرت نظرتها بشكل ملموس، حيث لاحظت بعد تنزيل البرنامج داخل القسم تحسنا واضحا في مستوى المتعلمين، قائلة: "الروائز أظهرت تقدما حقيقيا لدى التلاميذ في القراءة والعمليات الحسابية بعد أن انطلقنا من مستويات ضعيفة جدا، وهو ما كشف في المقابل محدودية البرامج القديمة في معالجة التعثرات".

وتضيف الأستاذة حنان أن تجربتها في إطار مشروع مدارس الريادة كانت مليئة بالتحديات والتحولات، إذ انتقلت من مرحلة التشكيك في جدوى المشروع إلى الإيمان بفاعليته في تحسين مستوى المتعلمين.

موضحة أن الانطباع الأولي الذي كان يسود بين عدد من المدرسين التربويين هو أن المشروع لا يعدو أن يكون "واجهة إعلامية لتبرير صفقات وتبذير المال العام"، غير أن النظرة تغيرت تدريجيا بعد المشاركة في التكوينات الخاصة بالدعم المكثف، حيث كشفت الممارسة الصفية اليومية عن نتائج ملموسة في تحسين قدرات التلاميذ على القراءة والعمليات الحسابية، مؤكدة أن "الروائز أظهرت تحسنا واضحا، ما أثبت محدودية البرامج القديمة في معالجة التعثرات".

وتضيف الأستاذة أن مرحلة التعليم الصريح أحدثت نقلة نوعية في أدوار المدرس، إذ لم يعد دوره يقتصر على تمرير الدرس بل أصبح "ميسرا ومرافقا لتعلم التلاميذ". وتقول: "في البداية انتقدت هذا الدور، لكن بعد الممارسة تبين لي أنه أكثر فاعلية لأنه يضع المتعلم في قلب العملية التعليمية". وتشير إلى أن كل حصة كانت تتوج بتقويم وملاحظات من "الممر"، الذي يطلب من الأساتذة تقديم آرائهم حول الممارسات وتقديم بدائل عملية، وهو ما عزز التفاعل والتغذية الراجعة.

ورغم هذه الإيجابيات، واجهت الأستاذة حنان وفريقها صعوبات في تنزيل المشروع على أرض الواقع، أبرزها غياب الربط الكهربائي بالمؤسسة، ما اضطرهم إلى اعتماد "الخطة ب" عبر السبورة بدل استعمال المسلاط والحاسوب. كما اشتكت من ضيق الزمن الدراسي بسبب الكتابة اليدوية المكثفة، ووصفت التكوينات بأنها "غير كافية"، رغم إشادتها بالدعم المتواصل من المؤطرين المواكبين الذين "كانوا في المستوى المطلوب".

وتقول الأستاذة: "كنا ننتظر أحيانا مواعيد التقويمات إلى منتصف الليل لتصلنا، مما يجعلنا نشتغل على إعداد الخرائط الذهنية والمذكرات في ظروف صعبة. كما أن غياب دليل بيداغوجي ثابت يجعل الأستاذ مقيدا ولا يحق له الاجتهاد، رغم أن طبيعة القسم قد تتطلب تكييفا خاصا".

ورغم كل العراقيل، تؤكد الأستاذة أن التجربة أثمرت نتائج إيجابية واضحة داخل القسم، خاصة لدى المتعثرين، إذ ساهم توظيف الوسائط البصرية في شد انتباههم: "الصورة أبلغ من الكلمة، والمشاركة أصبحت جماعية بعدما كانت محصورة في التلاميذ المتميزين".

وختمت الأستاذة حنان حديثها بتفاؤل كبير، معتبرة أن "مشروع الريادة قادر على إنقاذ المدرسة العمومية إذا توافرت النية الصادقة لدى القائمين عليه"، مضيفة أن نتائج السنة الثانية أظهرت "تحسنا ملموسا في أداء التلاميذ مقارنة بالسنة الأولى"، وتقول بثقة: "بعد خمس سنوات من الريادة، لن تكون هناك أمية داخل الفصول، وسنقضي على الفجوة بين المتعلمين".

من جهته أكد الأستاذ محمد زوطان، أستاذ التعليم الابتدائي بمديرية أزيلال، أن مشروع مدارس الريادة حظي منذ بدايته باهتمام كبير من طرف المدرسين في الميدان التربوي، لما حمله من توجه جديد نحو تجويد التعلمات وتحسين الممارسات الصفية.

وقال زوطان إن الأطر التربوية استقبلت المشروع "بتفاؤل واهتمام كبيرين"، لأنه قدم رؤية تركز على التعلم النشط والتقويم المستمر والأنشطة التفاعلية، مضيفا أن "النية كانت واضحة لتجاوز الأنماط التقليدية في التدريس"، إلا أن نجاح أي إصلاح – حسب قوله – "يبقى رهينا بتوفير الظروف المواتية داخل القسم، من تكوين ووسائل ومواكبة فعلية".

وفيما يخص الصعوبات العملية، أوضح الأستاذ أن السنة الأولى من التنزيل عرفت "تأخرا في تسلم الوسائل الديداكتيكية والدروس، وصعوبة في التكيف مع البرنامج الجديد وروائز التفييء"، غير أن الأمور – كما قال – "بدأت تستقر تدريجيا مع مرور الوقت، بفضل الاعتياد والتجريب".

أما بخصوص التكوينات، فيرى زوطان أنها كانت "في المجمل كافية ومثمرة"، مشيرا إلى أن ورشات الدعم والتعليم الصريح كانت غنية بالتطبيقات العملية، واستمرت لأكثر من عشرة أيام، مع تنظيم لقاءات تذكيرية داخل المؤسسات. وأضاف أن هذه التكوينات "ساعدت على توحيد الرؤية وتوضيح المنهجية"، لكنه شدد في المقابل على ضرورة استمرارها بانتظام مع إشراك الأساتذة في كل المراحل، "لأنهم الفاعلون الحقيقيون في إنجاح المشروع".

وحول تفاعل المتعلمين مع الأنشطة الجديدة، أكد الأستاذ أن النتائج كانت "سريعة ومشجعة"، خصوصا خلال مرحلة الدعم المكثف، حيث "ارتفعت دافعية التلاميذ بشكل لافت بفضل اعتماد اللعب والأنشطة التفاعلية". كما أشار إلى أن إدراج مسارات التميز والتحدي ساهم في تحفيز المتفوقين أيضا، بينما "أظهر الدعم المؤسساتي نتائج مشرفة لدى التلاميذ المتعثرين".

أما على مستوى الدعم الإداري والبيداغوجي، فقد اعتبر زوطان أن الإدارة والمفتشين أبانوا عن "تعاون كبير وجدية واضحة" في تتبع مراحل المشروع، رغم بعض الصعوبات الأولية المرتبطة بالتأخر في المعدات أو الكراسات، إلا أن "تظافر الجهود مكن من تجاوز الإكراهات واستمرار عملية التنزيل بسلاسة".

ويرى الأستاذ أن مشروع مدارس الريادة يحتاج إلى "مزيد من التدرج في التنزيل، ودعم مادي ولوجستي أكبر يواكب طموحه الكبير"، إضافة إلى تخفيف الضغط الزمني وتكثيف التكوينات التطبيقية سواء حضوريا أو عن بعد، مع "إشراك الأساتذة فعليا في التخطيط واتخاذ القرار، لأنهم الأقدر على تكييف المشروع مع الواقع الميداني".

وختم زوطان تصريحه بالتأكيد على أن "نجاح مشروع الريادة مرهون بالإرادة الجماعية والمواكبة المستمرة"، قائلا "إذا استمر الدعم والتقويم المنتظم، يمكن لهذا المشروع أن يحدث تحولا حقيقيا في المدرسة العمومية المغربية. أما إذا توقف عند حدود التجريب، فسيظل مجرد محطة عابرة. الرهان الحقيقي هو المتعلم، وكل إصلاح ينجح حين يشعر الأستاذ والتلميذ معا أنهما في قلب التغيير، لا على هامشه."

كبير لمراني، أستاذ بمديرية الفقيه بن صالح، أكد أن استقبال الأطر التربوية لمشروع مدارس الريادة كان في البداية مشوبا بالتخوف، بسبب تجارب الإصلاحات السابقة التي لم تحقق النتائج المرجوة، غير أن الممارسة الميدانية سرعان ما غيرت هذا الانطباع.

وأوضح الأستاذ أن فلسفة المشروع بدأت تتضح تدريجيا من خلال الممارسة الصفية اليومية، حيث لمس المدرسون تحولا في أساليب التدريس وطريقة تنظيم الحصص، خصوصا مع اعتماد منهج التعليم الصريح الذي أعاد توزيع الأدوار بين المعلم والمتعلم.

وأشار إلى أن الصعوبات التي واجهت تنزيل المشروع يمكن تصنيفها إلى تربوية وتقنية؛ فالتربوية تتعلق بحداثة البرنامج الدراسي وطريقة التدريس الجديدة، أما التقنية فترتبط باستعمال الوسائط التكنولوجية كالمسلاط والحاسوب داخل الأقسام. وأضاف أن التكوينات التي تلقاها الأساتذة كانت "غير كافية"، ما دفعهم إلى "الاجتهاد الذاتي وتقاسم الخبرات فيما بينهم لسد الخصاص".

وأكد لمراني أن تفاعل التلاميذ مع الدروس كان ملحوظا، خصوصا مع توظيف الوسائط البصرية من صور وفيديوهات، التي "أثارت انتباه المتعلمين وحفزتهم على المشاركة". كما نوّه بالدعم المستمر الذي تقدمه الإدارة والمفتشون، سواء عن بعد أو عبر زيارات ميدانية.

وختم الأستاذ تصريحه بالتأكيد على أن مشروع مدارس الريادة يمثل "نقطة تحول في الميدان التربوي المغربي"، لأنه – حسب قوله – "أول مشروع يصل فعليا إلى القسم وإلى المتعلم من خلال تجهيز الفصول الدراسية وتحسين جودة التعلمات".

غير أنه شدد على ضرورة انخراط الأسرة وشركاء المنظومة بشكل أكبر حتى يحقق المشروع أهدافه الكاملة، داعيا إلى "الاهتمام بالمدرسة باعتبارها فضاء للتربية قبل أن تكون بناية إسمنتية، وتكثيف التكوينات لفائدة الأساتذة لضمان استدامة الإصلاح".

عمر طويل

ممارسة الفتيات لكمال الأجسام.. بين الضبط الاجتماعي والانفتاح على الاستهلاك

يشهد المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية وثقافية عميقة، في ظل ما يعرفه من انفتاح متزايد على منظومات القيم الكونية المرتبطة بالعولمة وجوارتها، ويعد الجسد، في هذا السياق، فضاء دالا للتعبير عن التحول الاجتماعي وإعادة إنتاج المعاني الرمزية للهوية الفردية والجماعية. ومن بين الظواهر التي تجسد هذا التحول بوضوح، ممارسة الفتيات لرياضة كمال الأجسام داخل القاعات الرياضية، وهي ممارسة كانت، إلى وقت قريب، حكرا على الرجال، لتتحول اليوم إلى سلوك اجتماعي يعيد طرح العلاقة بين الجسد والأنوثة والفضاء العمومي.

إن هذا التحول لا يمكن مقاربته بوصفه مجرد تغيير في أنماط الممارسة الرياضية، بل ينبغي فهمه باعتباره مؤشرا على دينامية اجتماعية أوسع، تتقاطع فيها رهانات الهوية، وتمثلات الجسد، وآليات الاستهلاك.

شكل الجسد النسائي في المجتمع المغربي، عبر فترات طويلة، مجال ضبط اجتماعي مقيد بمنظومة من القيم والتصورات التقليدية، التي ربطت بين الأنوثة والحياء والانزواء في الفضاءات الخاصة. وقد كانت ممارسة المرأة للنشاط البدني تتم بشكل ضمني، وتنحصر في أنشطة منزلية أو فلاحية يومية، ولم تكن الرياضة تدرك كفعل اجتماعي أو ثقافي مستقل عن الوظيفة المعيشية. غير أن التحولات البنيوية، التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة، أحدثت انزياحا تدريجيا في تمثلات الجسد ودلالاته الاجتماعية. حيث أصبحت القاعات الرياضية، في هذا السياق، مسرحا لمجال عام جديد أعادت فيه المرأة المغربية تعريف حضورها الجسدي والاجتماعي، من خلال ممارسة أنشطة كانت إلى عهد قريب حكراً على الرجال. ولم يعد الجسد الأنثوي مجرد موضوع للضبط الاجتماعي، بل تحول إلى وسيط رمزي للتعبير عن الذات، غير أن هذا "التحرر الجسدي" لا ينفصل عن منظومة جديدة من الضوابط والمعايير الجمالية التي تفرضها ثقافة الصورة والاستهلاك.

وهكذا، يتجسد التوتر بين التحرر وإعادة إنتاج الهيمنة داخل الممارسات الجسدية الحديثة، إذ يتمظهر الجسد الأنثوي في آنٍ واحد على طرفي نقيض، بين أداة للتمكين الاجتماعي، ومجال لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية في صورتها المعاصرة.

لما كانت الظاهرة المدروسة، أي ممارسة الفتيات لرياضة كمال الأجسام في القاعات المختلطة، تثير الانتباه من حيث حداثتها في الوسط الملالي، فقد استدعت تفعيل أدوات البحث الميداني عبر الملاحظة، ومن خلال الوصف الكثيف الذي يسمح بفهم الأبعاد الرمزية الكامنة وراء الممارسة. وقد أفرزت هذه الملاحظة مجموعة من المؤشرات السلوكية والرمزية التي تحمل في طياتها دلالات اجتماعية وثقافية متعددة.

أولا، يتبين أن الولوج إلى القاعة الرياضية يتم في الغالب بشكل جماعي، حيث تأتي الفتيات في مجموعات صغيرة من فتاتين أو ثلاث. هذا الحضور الجماعي لا يخلو من معنى. فالمجموعة هنا تؤدي وظيفة اجتماعية مزدوجة: الدعم النفسي، والتفاوض على حدود القبول الاجتماعي داخل فضاء عام جديد.

ثانيا، تبرز العناية بالمظهر الخارجي كعنصر مركزي في بناء الهوية الرياضية الأنثوية داخل القاعة. فاللباس يتخذ أشكالا مشتركة: حزام على الشعر، سماعات كبيرة تغطي الأذنين، سترة فضفاضة، وسروال ضيق بلون داكن ، وجوارب طويلة فاتحة اللون، وأحذية رياضية عصرية. كما تُحمل الحقائب الرياضية بعناية لافتة على الكتف، وتستعمل الإكسسوارات كالساعات الذكية، وقوارير الماء الملونة، وسماعات "بلوتوث" ضخمة بوصفها مؤشرات على انتماء رمزي إلى ثقافة استهلاكية شبابية عالمية. هذه العلامات البصرية ليست مجرد تفاصيل جمالية، بل تشكل لغة رمزية تتداول داخل القاعة، حيث يصبح المظهر وسيلة لإعادة تعريف الذات، وللتعبير عن التميز داخل جماعة الممارسات. فاللباس والإكسسوارات يشكلان رأسمالا رمزيا بالمعنى البوردوزي، يعبر عن



الذوق الطبقي، والانخراط في منطق "الموضة" العابر للحدود.

ثالثًا، تتجه الفتيات نحو انتقائية واضحة في التمارين الرياضية، إذ يركّزن على عضلات البطن، والصدر، والأفخاذ، ويتجنبن تمرين الذراعين أو الكتفين مثلا، في ترجمة صريحة لتمثلٍ جمالي يربط الأنوثة بالرشاقة لا بالقوة. كما يلاحظ تفضيل استعمال آلات المشي والركض على حساب الأثقال أو تمارين المقاومة، وهو ما يؤكد حضور نموذج جسدي أنثوي معياري يتمثل في الجسد النحيف المتناسق لا الجسد القوي الصلب.

رابعًا، من خارج القاعة، يُسجَّل تفاعل رمزي آخر لا يقل أهمية: فمرور النساء الكبيرات في السن أمام الصالة، ووقوفهن لمتابعة المشهد بعلامات الدهشة أو الإنكار، يُعبّر عن صراع بين منظومتين قيميتين: منظومة محافظة تقرن الأنوثة بالستر، وأخرى حديثة تربطها بالفاعلية الجسدية والانفتاح على الفضاء العمومي.

إن هذه الملاحظات تفتح الباب أمام تساؤلات حول دلالات الجسد المؤنث في الفضاء العمومي، وكيف تتحول الممارسة الرياضية إلى وسيط ثقافي للتعبير عن الذات وللتفاوض مع القيم الاجتماعية السائدة. كما تثير تساؤلا أعمق حول ما إذا كان هذا الحضور الجسدي للمرأة في القاعات المختلطة يمثل فعل تحرر اجتماعي، أم تكيفا جديدًا مع منطق الاستعراض، وثقافة الاستهلاك التي تعيد إنتاج الهيمنة بشكل مغاير وأكثر نعومة.

ماذا تقول الممارسات؟

في سياق محاولة تعميق الفهم الميداني للظاهرة، ومن خلال مقابلة مع إحدى الممارسات لرياضة كمال الأجسام داخل قاعة مختلطة بمدينة بني ملال. والمبحوثة طالبة في كلية الاقتصاد، تبلغ من العمر 21 سنة، وتقيم رفقة أسرتها بحي قريب من القاعة الرياضية. هدفت المقابلة إلى استجلاء تمثلاتها للرياضة، والجسد، والاختلاط، والأنوثة، ونمط العيش، بوصفها مداخل تكشف أنماط التحول الاجتماعي والثقافي الذي يطال الفضاء الرياضي النسائي.

من خلال تحليل الخطاب الصادر عن المبحوثة، يمكن الوقوف على مجموعة من المعاني الدالة:

أولًا، تُبرز إجاباتها تصورا مساواتيا للرياضة، إذ تقول: "العقل السليم في الجسم السليم، ورياضة كمال الأجسام ليست رياضة عنيفة كما يظن البعض، بل تساعد على تقوية العضلات، فكلنا نسعى للجسد المثالي". يتضح من هذا القول حضور خطاب عقلاني / صحي يمنح الممارسة الرياضية مشروعية اجتماعية وأخلاقية، ويخفي في الوقت نفسه هاجس الجسد المثالي بوصفه غاية مركزية. فخطاب "الصحة" هنا يهدف لتبرير انخراطها في ممارسة تخرق الحدود التقليدية للأنوثة.

ثانيا، حين طرح سؤال حول التمرين في فضاء مختلط، أبدت المبحوثة نزعة دفاعية قوية عبّرت عنها بملامح الغضب وارتفاع نبرة الصوت، مؤكدة أن الفصل بين الجنسين "يؤدي إلى الكبت"، وأن "الصالة مكان للرياضة لا أكثر". هذا الموقف يظهر أن الممارسة الجسدية في الفضاء العام ما تزال موضوع توتر بين منظومتين: منظومة محافظة تعتبر الجسد الأنثوي مجالا للضبط، وأخرى حديثة تدافع عن حق الحضور في المجال العمومي تحت شعار المساواة.

ثالثا، عند الحديث عن التمارين المفضلة، أوضحت المبحوثة أنها تتجنب تمرين عضلات الكتف والساعد لأن "تقويتها تنقص من الأنوثة". هذا التصريح يعكس استدماجا للرموز الجندرية التقليدية رغم الخطاب الحداثي الظاهري، إذ ما تزال الممارسة تسعى إلى جسد "رشيق" لا "قوي"، يحافظ على معايير الجمال الأنثوي كما تحددها الثقافة السائدة، حتى داخل فضاءات يفترض فيها التحرر.

رابعا، بشأن اللباس والأناقة الرياضية، أكدت المبحوثة أن اختيارها "أسلوب حياة عصري" مستوحى من الثقافة الكورية، هذا الانبهار بالموضة الآسيوية يكشف عن نزعة تثاقفية عابرة للحدود تعبر عن الانخراط في سوق رمزية لعولمة الجسد ومعيرة الجمال، وحيث تتحول الأزياء إلى لغة للانتماء الثقافي وإعادة تشكيل الهوية الفردية.

تتمة ص 16

عبد الرزاق بن شريج، المشرف العام الوطني لفريق التجديد التربوي، في حوار مع ملفات تادلة:

المدرسة التي نريد ليست تلك التي تنتج مهارات منفصلة عن الإنسان، بل التي تصنع إنساناً حراً



يرى الخبير التربوي، عبد الرزاق بن شريج، أن مشروع "مدارس الريادة" مكسب مهم من الناحية التقنية والتنظيمية، لكنه سيبقى إصلاحاً جزئياً ما لم يرتبط بالسؤال الوجودي للمدرسة المغربية: ما الإنسان الذي نريد أن نكوّنه؟

ويؤكد في هذا الحوار، مع جريدة ملفات تادلة، أن رهانات المستقبل لا تُختزل في الكفايات اللغوية أو الحسابية، بل في بناء شخصية قادرة على الفكر النقدي، والإبداع، والالتزام الأخلاقي، والوعي بالهوية المغربية في عالم سريع التحول.

لذلك يشدد على أن المدرسة المغربية مطالَبة اليوم بأن توفّق بين التمكن الرقمي والتمكن القيمي، بين الابتكار والانتماء، وبين الكفاءة المهنية والمواطنة المسؤولة؛ فذلك هو جوهر المشروع المجتمعي الوطني الذي يجب أن تؤطره السياسة التعليمية، حتى تكون "مدارس الريادة" نواةً لمدرسة مغربية جديدة: مدرسة المستقبل، والإنسان، والمواطنة.

س- يراهن مشروع "مدارس الريادة" على إحداث تحول نوعي في الممارسات الصفية وفي نتائج التعلم الأساسية، إلا أن التقارير الرسمية تكشف تفاوتاً بين الأكاديميات في وتيرة التنزيل ومستوى الانخراط. بناء على خبرتكم، كيف يمكن تفسير هذا التفاوت في ضوء البنية التنظيمية للمنظومة التربوية؟

من منطلق المسؤولية المهنية والأمانة الوطنية، لا يمكن تقييم مثل هذه المشاريع تقييماً موضوعياً إلا بالاستناد إلى الوثائق الرسمية؛

تشير المذكرة الوزارية رقم 24-129 (2024) المتعلقة بتوسيع نموذج مؤسسات الريادة بالسلك الابتدائي إلى أن المشروع يندرج ضمن تنفيذ خارطة الطريق 2022-2026. كما أورد التقرير التقييمي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2025) أن هناك »تفاوتات وقيوداً في تنزيل المشروع ضمن 626 مؤسسة مما يبرز عدم استفادة جميع التلاميذ بشكل متكافئ؛ وهو ما أكدته أيضاً تقارير المفتشية العامة للشؤون التربوية (شتنبر 2025) حول التكوين المستمر بمدارس الريادة؛

يمكن تفسير هذه الفوارق من خلال ما يلي:

هيكلة اللامركزية التعليمية:

المنظومة المغربية تعمل وفق توزيع للسلط والمسؤوليات بين المركز والجهة والإقليم والمؤسسة. عدم تفعيل هذا التوزيع في كل حلقاته، سواء في مرحلة التخطيط أو في التنفيذ، يفتح المجال لاختلالات في الفهم وفي وتيرة العمل. فالأكاديميات التي اعتمدت قيادة بيداغوجية فعّالة حققت تقدماً جزئيا واضحاً، في حين بقيت أخرى رهينة المقاربة الإدارية.

التفاوت في الإمكانات والموارد:

المجلس الأعلى أشار بوضوح إلى "عجزٍ في عدد المفتشين عن تغطية المدارس الريادية"، وهو ما يؤثر على المواكبة والتتبع. كما أن البنيات التحتية والدعم التربوي ليست متكافئة بين الجهات.

الثقافة المهنية والتعبئة المحلية:

المشروع يقوم على تغيير في العمق لممارسات الصف، وهذا التحول لا يمكن أن ينجح دون اقتناع جماعي. المؤسسات التي استثمرت في تعبئة أطرها ومديريها ومجالسها التربوية كانت أكثر نجاحاً من غيرها.

السياق الاجتماعي والمجالي:

المؤسسات القروية أو الهشة تواجه صعوبات مضاعفة مقارنة بالمؤسسات الحضرية المجهزة، ما يؤدي إلى تفاوت في النتائج.

آليات التتبع والمصاحبة:

رغم وجود توجيهات وطنية دقيقة، إلا أن فعالية المتابعة تختلف من مديرية إلى أخرى، تبعاً لعدد المفتشين ومستوى التنسيق مع الأكاديمية.

خلاصة القول: التفاوت في تنزيل "مدارس الريادة" لا يعكس خللاً في التصميم بقدر ما يجسد محدودية تفعيل اللامركزية واللاتركيز على مستوى الممارسة.

س- يقدم هذا المشروع باعتباره "المنقذ" للمدرسة العمومية من الأزمة التي تتخبط فيها منذ عقود، وهو ليس المشروع الأول، فقد سبقته مشاريع آخرها "مدرسة النجاح"، برأيكم، ما هو الجديد الذي أتى به، هل يمثل المشروع استمرارية إصلاحية أم قطيعة مع التجارب السابقة؟ وإلى أي مدى يعطي إجابة علمية على الوضع القائم؟

من حيث الوثائق المرجعية، المشروع يندرج في إطار خارطة الطريق 2022-2026 التي تسعى إلى إرساء مدرسة ذات جودة ومنصفة ومفتوحة.

الجديد في "مدارس الريادة" يكمن في مقاربته التجريبية، إذ بدأ بنموذج محدود (626 مدرسة) يخضع للتقويم قبل التوسيع، مع تركيز قوي على التعلمات الأساس في اللغة العربية والفرنسية والرياضيات.

كما أنه يعتمد لأول مرة على شراكة علمية مع مختبر المغرب للابتكار والتقييم في السياسات العمومية لقياس الأثر بشكل علمي.

من حيث المنهج، يمكن القول إنه استمرارية متجددة، فهو يواصل مسار الإصلاحات الكبرى لكنه يتبنى أسلوباً جديداً في التنفيذ.

أما من حيث الفلسفة البيداغوجية، فهو يمثل قطيعة مع البرامج السابقة التي ركزت على الكم والمشاريع الظرفية دون نظام متابعة أو قياس للأثر.

ومع ذلك، يبقى المشروع في الميدان محاطاً بعدة صعوبات: غموض في تنزيل المنهاج المعدّل، ضعف التكوين المستمر، وصعوبة تدبير الأقسام وفق مبدأ البيداغوجية الفارقية. وهي أمور تحتاج إلى وقت ومواكبة حتى تتحول إلى ممارسة مؤسسية مستقرة.

س- من خلال خبرتكم كمفتش تربوي، كيف تقيّمون مستوى انخراط الأطر التربوية في هذا المشروع؟ وهل تكفي الدورات التكوينية القصيرة لضمان التحول البيداغوجي المنشود أم أن الأمر يتطلب إعادة بناء الثقافة المهنية داخل المؤسسات التعليمية؟

تؤكد الوثائق الرسمية أن نسبة الرضا عن التكوينات تجاوزت 80% حسب تصريحات الوزير (ماي 2025)، وأن الأطر العاملة بمؤسسات الريادة تم إعفاؤها من المهام الإضافية لضمان التركيز.

غير أن تقرير المفتشية العامة للشؤون التربوية (شتنبر 2025) يشير إلى أن التكوينات، رغم أهميتها، تبقى غير كافية من حيث العمق والمدة، إذ ركزت أكثر على الجانب الإجرائي دون معالجة الخلفيات النظرية والتربوية.

من خلال خبرتي في التكوين والتأطير (أزيد من 30 سنة)، أرى أن أي تحول بيداغوجي حقيقي لا يتم بقرار إداري أو دورة تكوينية قصيرة، بل عبر:

تكوين مستمر ومتدرج يرافق الممارسة اليومية.

مصاحبة فعلية من طرف هيئة التفتيش والدعم البيداغوجي.

بناء ثقافة مهنية جديدة داخل المؤسسة، تجعل الأستاذ فاعلاً متعلماً وليس منفذاً.

تعزيز العمل الجماعي داخل المؤسسات وربط التطوير المهني بالمردودية التعليمية.

بمعنى آخر، المشروع لن ينجح إلا إذا تحوّل إلى ثقافة مهنية مؤسساتية وليس مجرد تجربة تقنية ظرفية.

س- على الرغم من أن المشروع يجعل من اكتساب الكفايات الأساسية في اللغات والرياضيات محوراً استراتيجياً، فإن مؤشرات المردودية الداخلية لا تعكس بعد تحسناً ملموساً في النتائج. إلى أي حدّ يمكن القول إن هذا الإخفاق الجزئي يعكس استمراراً لممارسات بيداغوجية تقليدية لم ينجح المشروع بعد في زحزحتها؟ وكيف تقيمون فعالية أدوات التتبع والتقويم التي اعتمدتها الوزارة في رصد الأثر البيداغوجي للإصلاح؟

صحيح أن العديد من المدارس ما تزال تُدرّس وفق مقاربة تقليدية تركز على التلقين والحفظ، وهو ما يحد من أثر المشروع على المدى القصير.

فتقارير المتابعة تشير إلى أن عدداً من الأساتذة لم يتبنوا بعد منهجيات التعلم النشط أو المعالجة الفردية للتعثرات، (البيداغوجية الفارقية)، كما أن التجهيزات الرقمية والمادية غير متوفرة بنفس الدرجة في كل المؤسسات.

أما بالنسبة لأدوات التتبع، فقد طورت الوزارة منظومة رقمية لتتبع النتائج، لكنها ما تزال في بداياتها. تقارير المجلس الأعلى والمفتشية العامة أكدت أن التقييم لا يقتصر على النتائج بل يجب أن يشمل سلوك الممارسة الصفية، أي الكيف لا الكم.

ومن هنا وجب التنبيه إلى مسألة جوهرية:

> **المدرسة ليست فقط مؤسسة لإنتاج الكفاءات الوظيفية، بل فضاء لتكوين الإنسان المواطن**

إن قدرة المشروع على تحسين قدرة التلميذ على كتابة جملة صحيحة أو إنجاز عملية حسابية بسيطة، رغم أهميتها، ليست الهدف النهائي للمدرسة. فهذه مهارات أساسية لكنها لا تختزل رسالة التعليم.

المدرسة ليست فقط مؤسسة لإنتاج الكفاءات الوظيفية، بل فضاء لتكوين الإنسان المواطن، وهنا يبرز السؤال الحقيقي: أي ملمح للمتعلم المغربي نريد في أفق 2030؟

هل نكتفي بتلميذ يحسن الحساب والقراءة، أم نريد مواطناً مفكراً، متشبّعاً بالقيم، منفتحاً على العالم، قادراً على العيش في زمن الثورة الرقمية دون التفريط في هويته الوطنية؟

إن المشروع، في صيغته الحالية، يركّز على التعلمات الأساسية، لكنه يحتاج إلى بعد قيمي ومجتمعي أوضح، حتى لا يتحول إلى مجرد تدريب آلي على مهارات وظيفية. فالمجتمع المغربي في حاجة إلى مدرسة تبني إنساناً متوازناً: رقميّ الكفاءة، إنسانيّ القيم، وطنيّ الانتماء.

س- بعد مرور أكثر من عامين على انطلاق المشروع، ما المؤشرات التي ترونها أكثر موضوعية لتقييم أثره الحقيقي؟ هل تكفي المؤشرات الكمية المرتبطة بنسب التحسن في اللغات والرياضيات أم هناك مؤشرات أخرى تم إغفالها؟

القياس الكمي (نسب النجاح والتحسن في اللغات والرياضيات) ضروري، لكنه غير كافٍ. فالمطلوب اليوم هو تقييم الأثر الثقافي والقيمي والتربوي للمدرسة، وبالتالي أبرز المؤشرات التي ينبغي اعتمادها تشمل:

نسبة المؤسسات المنخرطة ونسبة التلاميذ المستفيدين فعلياً.

تطور مؤشرات النجاح والتكرار والهدر المدرسي.

ممارسات المدرسين داخل الفصل ومدى انتقالهم نحو التعليم النشط والتقويم التكويني.

مؤشرات المناخ المدرسي: مشاركة الأسر، الأنشطة الموازية، الثقافة المدرسية.

درجة إدماج القيم الوطنية والإنسانية في الأنشطة الصفية واللاصفية.

فالمشروع يهدف، في عمقه، إلى بناء مدرسة فاعلة داخل المجتمع، لا مدرسة منفصلة عنه.

كما أن المشروع المجتمعي الذي تنشده المدرسة المغربية – كما نص عليه القانون الإطار 51.17 – هو تكوين مواطن متشبع بالهوية المغربية، منفتح على العصر، مؤمن بالحرية والمسؤولية، ومتملك لأدوات المعرفة الحديثة.

وهذا لا يمكن قياسه فقط بعدد الجمل التي كتبها التلميذ أو العمليات الحسابية التي أنجزها، بل بمدى وعيه، وسلوكه، وقدرته على التفكير النقدي، واحترامه للآخر.

س- بناء على المعطيات والتقارير المتوفرة لحد الآن، ما هو تقييمكم لهذا المشروع؟ وما هي توقعاتكم بشأن الأهداف المرجوة في أفق 2030؟

أولاً، لا يمكن إنكار أن المشروع قد أحدث دينامية جديدة في الحقل التربوي، سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة.

فعدد المدارس المنخرطة في التوسيع يزداد سنوياً، وهناك تحسن نسبي في نتائج التلاميذ بالمؤسسات التي طبقت النموذج كاملاً، وفق ما أورده تقرير مختبر الابتكار والتقييم (2025).

لكن المشروع ما يزال في مرحلة انتقالية، ويحتاج إلى ترسيخ في العمق لا في الشكل.

في أفق 2030، يمكن أن نتوقع سيناريوهين:

السيناريو الإيجابي:

إذا تم تعزيز التكوين المستمر، وتفعيل اللامركزية الفعلية، وضمان العدالة المجالية، فإن المدرسة العمومية ستتحول إلى فضاء للجودة والابتكار، قادرة على تخريج جيل رقمي المعرفة، مبدع، متشبّع بقيم المواطنة والتعدد الثقافي.

السيناريو المتحفظ:

أما إذا ظل المشروع حبيس الجانب التقني دون رؤية مجتمعية واضحة، فسنحصل على متعلمين يجيدون العمليات الحسابية البسيطة لكنهم يفتقرون إلى الحس النقدي والانتماء القيمي، وهذا خطر على مستقبل الأمة في زمن العولمة الرقمية.

فالمدرسة التي نريد ليست تلك التي تنتج مهارات منفصلة عن الإنسان، بل التي تصنع إنساناً حراً، متوازناً، منغرساً في ثقافته ومنفتحاً على الحداثة.

ولذلك فإن مشروع "مدارس الريادة"، رغم أهميته، ينبغي أن يُدرج ضمن رؤية أشمل لبناء مدرسة القيم والمعنى، لا مدرسة الأرقام فقط.

أجرى الحوار: خالد أبورقية

(تتمة) ممارسة الفتيات لكمال الأجسام.. بين الضبط الاجتماعي والانفتاح على الاستهلاك

خامسا، بشأن موقف العائلة، تشير إلى أن رفضها الأولي للممارسة تحول تدريجيا إلى تقبل عادي، بل إلى دعم رمزي من الأب الذي "يعد لها العصير بعد كل حصة". هنا يظهر كيف أن التحولات القيمية داخل الأسرة المغربية ليست في قطيعة تامة مع الماضي، بل عملية تفاوض مستمرة بين جيلين تتمظهر حول الجسد، والحرية، والأنوثة.

إن تحليل هذه المقابلة يكشف أن الجسد الأنثوي الرياضي في القاعات المختلطة ليس مجرد جسد في حركة، بل هي موضوع اجتماعي يتقاطع فيه الصحي بالجمالي، والفردي بالثقافي، والمحلي بالعالمي. فالممارسة الرياضية، وإن بدت سعيا نحو اللياقة والصحة، فإنها تنطوي على رهان رمزي أعمق يتعلق بالانتماء إلى نمط حياة استهلاكي حديث، بالتفاوض مع سلطة القيم الاجتماعية حول حدود الحضور الأنثوي في الفضاء العام.

يشير الفيلسوف الفرنسي جان بودريار إلى أن المجتمع المعاصر أصبح "مجتمعا استهلاكيا"، إذ يقاس الإنسان بما يستهلك لا بما ينتج، ويصبح الاستهلاك وسيلة لإنتاج المعنى الاجتماعي والرمزي. في هذا السياق، يتحول الجسد نفسه إلى سلعة، يعرض ويقاس وفق معايير الجمال العالمية، وتصبح الممارسة البدنية وسيلة لإعادة إنتاج هذا النظام الرمزي الاستهلاكي. وهو ما تظهره ظاهرة ممارسة الفتيات لكمال الأجسام في القاعات المختلطة، حيث أن الجسد الأنثوي أصبح فضاء رمزيا متعدد الأبعاد، يجمع بين التعبير عن الذات، والتمكين الفردي، والانخراط في ثقافة الاستهلاك العالمية. فهي ليست مجرد موضة رياضية عابرة، بل مرآة لتحولات عميقة في الثقافة المغربية المعاصرة، حيث يلتقي المحلي بالعالمي، والحرية بالاستعراض، والهوية بالرمزية الاستهلاكية.

إن هذه الممارسات تكشف عن دينامية تفاوضية مستمرة بين التقليد والحداثة، بين القيم المجتمعية والخيارات الفردية، وبين الجسد كقيمة إنسانية وكوسيلة للمتوقع الاجتماعي. ومن هذا المنظور، تصبح القاعة الرياضية المختلطة فضاء للحراك الاجتماعي والثقافي يعكس التحولات الكبرى في طرق فهم الأنوثة، والمجال العام، ودور الفرد في المجتمع المغربي الحديث.

عبد الإله وستي

لا لتبرير الجريمة لأن الجلاد جلاد ولو بعد حين.. و"المهدي" خط أحمر وبدون لغة خشب

بيان إدانة



صادر عن الكاتب والصحافي الاستقصائي ريضا عدام

ما صدر عن المدعو رشيد العشعاشي في برنامج بدون لغة خشب، وما سمح به المدعو رضوان الرمضاني من منبره الإذاعي، هو سقوط أخلاقي مدوٍّ، وجريمة رمزية في حق المغرب وتاريخه الوطني، واعتداء سافر على روح الشهيد المهدي بنبركة، الذي يظل عنوانا للكرامة والعدالة والنضال الأممي.

إن استضافة شخص يفاخر على الهواء بما يسميه "واجب أعمامه الوطني" في قتل رمز وطني، هو تواطؤ مفضوح مع الجريمة، ولو بعد عقود. الجريمة لا تسقط بالتقادم، ولا بالتبرير، ولا بابتسامات المذيعين الذين يخلطون بين حرية التعبير وحرية الإهانة.

رشيد العشعاشي لم يكن ضيف رأي، بل كان صوتا مريضًا بذاكرة مشوّهة، يبرر القتل باسم الوطنية. الرجل لم يناقش فكرة، بل بصق على تاريخ هذا البلد، ورفع راية الجلادين متحدثًا بلسان من تلطخت أيديهم بدماء الشرفاء. أما أعمامه الذين سماهم "وطنيين"، فالتاريخ يسميهم جلادين مأجورين في خدمة أجهزة بطش نفذت اغتيالا سيبقى من أفظع الجرائم السياسية في القرن العشرين.

وعليه أن يدرك أولا هو ومن أعطاء المجال لذلك الفرق بين "الواجب المهني" والواجب الوطني" لأن أعمامه وأمثالهم قاموا بواجبهم المهني تلبية لأوامر مجرمين وخائنين للوطن كانا عبدين مأمورين لهما. الأول بميولاته الشاذة التي استغلها أوفقير لتطويعه والثاني بغريزته الاجرامية وحقده على الجميع اما كان يعانيه من إذلال في بيته وتحقير من رؤسائه.

من العار أن تُفتح "أبواق" تدعي تواطنيت، بأموال وإعلانات مغربية، لتتحول إلى مغاسل أخلاقية لتبييض الجريمة والتاريخ الأسود. من العار أن يستضيف "إعلامي" مني وليس وطني يفترض فيه الحياد والمهنية من يسبّ الشهيد ويمجّد قاتليه، دون أن يتدخل لتصويب الكلمة أو لوضع مسافة بين الإذاعة والجريمة.

ذلك الصمت ليس حيادًا، بل تواطؤًا جبانًا ومخزيًا.

ألهذا الحد وصلت حقارة المدعو الشرعي وكتيبته الاعلامية؟ كيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ نعلم أن اسرائيل لها يد في عملية تصفية الشهيد المهدي بن بركة كما نعلم علم اليقين أنها تمول بشكل غير مباشر هذا "اللقيط الإعلامي" الذي ابتلي به الإعلام المغربي منذ أن ترك مجال "بيع الإشهار" في جرائد مغربية وتحول عميلا لجهاز يختار موظفيه بعناية كما كان يفعل أوفقير ومن بعده في أوساط الشواذ وضعاف النفوس والانتهازيين والحاقدين.

وما لا نفهمه هو تواطؤ المخزن والحكومة على تاريخ المغاربة بالسكوت على شطحات هذا الصعلوك "المهنية" رغم زلات "الدقيقية" و"الطبالة" المنفذين لتعليماته.

أما سكوت الحكومة وتمريرها لما حصل على مسلك "حرية التعبير" فهو دليل قاطع على ان مسرحية "الانصاف والمصلحة" و"نهاية سنوات الرصاص" لم تكن سوى أكذوبة "العهد الجديد" التي أريد بها تجميل "الجريمة" وتقدير "مهنية الجلاد".

هذا البيان يحمّل المسؤولية كاملة لـ:

- •المدعو رشيد العشعاشي الذي مارس فعلاً من أفعال الخيانة الرمزية بحق الوطن.
- •المدعو رضوان الرمضاني الذي وفّر له المنبر وسياق التبرير دون ردع ولا مساءلة.
- •إدارة ميد راديو التي سمحت بأن يُنطق باسمها ما يُعد جريمة في حق الذاكرة الجماعية المغربية.

نحن أمام مشهد قذر من تزييف الوعي، فيه يُستبدل التاريخ بالثرثرة، والشهداء بالمهرجين، والضمير الوطني بالابتذال الصوتي.

إن ما صدر لا يُناقش، بل يُدان. لا يُرد عليه بالرأي، بل بالموقف.

نعلن إدانتنا الكاملة لما صدر، ونطالب الهيئات الإعلامية والحقوقية المغربية بفتح تحقيق مني وأخلاقي حول ما جرى، وبإلزام إدارة الإذاعة بتقديم اعتذار علني للشعب المغربي ولعائلة الشهيد بنبركة.

وليعلم الجميع أن من يبرر جريمة اغتيال المهدي بنبركة اليوم، يشارك في اغتيال المغرب المعاصر نفسه.

فالشهداء لا يُقتلون مرتين إلا حين نصمت.

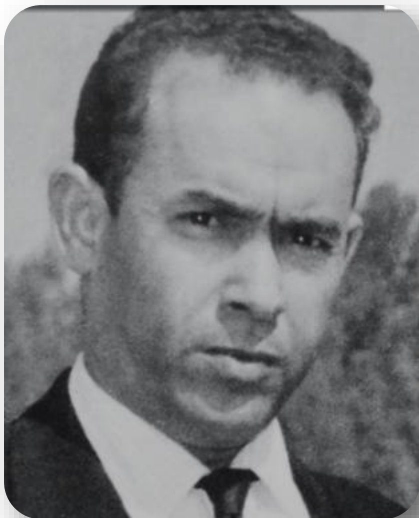
ونحن... لن نصمت.

دور "إسرائيل" في إفريقيا

محور مداخلة الشهيد المهدي بنبركة

في ندوة فلسطين العالمية بالقاهرة ما بين 30 مارس إلى 6 أبريل 1965

اشهر قبل اختطافه واغتياله



اولا :

هذه الأداة أرادت أن تلعب دورها بجد، فبدأت تصور نفسها كنموذج مثالي للتنمية، ولكن ايضا أخذت تدرس المشاكل الإفريقية بجد حتى تواجهها وتواجه الجانب الفني من عملها بكفاءة، ومن وراء الجانب الفني لخدمة الاستعمارية.

بدأت إسرائيل تقدم نفسها بالنسبة للدول الإفريقية كالنموذج المثالي، يقول بن غوريون في نشرة لوزارة الخارجية:

" لقد خلقت دولتنا نوعا جديدا من المجتمعات يلاءم بصفة خاصة البلاد الفتية، وهذا النوع يقوم على أسس التساند المتبادل والتعاون الحر. وقد اهتدينا بفضله إلى نظرة جديدة للعمل نضمن للعامل التقدم والرفاهية. ويقوم هذا النوع من المجتمعات على جيش لا يستطيع فحسب أن يسهر على الأمن القومي، بل ويكون كذلك أحد العوامل الرئيسية لانصهار المجتمع ".

هذه هي المشاكل التي تنتظر إفريقيا إجابة عنها: كيف يبنى المجتمع الجديد؟ وكيف تصهر الفئات المختلفة لهذا المجتمع ؟ وجاءت إسرائيل بالجواب على هذه الأسئلة.

هناك أيضا مسائل اقتصادية علمية تواجهها إفريقيا وجاءت إسرائيل أيضا ببعض الإجابات عل هذه الأسئلة، فهناك أخصائيون درسوا المشاكل الفلاحية التي تناسب المجتمع الإفريقي، وهناك تجربة للتنظيم الفلاحي أخذ يقدمها الإسرائيليون بالنسبة لأفريقيا للتنمية في الميدان القروي ، وهي نماذج" Mochavinو " kiffonzimوبدأ تطبيقها فعلا في بعض الجهات في آسيا وإفريقيا في برمانيا وفي نيجيريا، ثم هناك مشاكل خاصة بالبلاد القاحلة، أخذت تدرسها إسرائيل وتجرب أنواع النباتات الصالحة في البلاد الصحراوية بالنقب. ودرست كذلك أنواع الري التي تحتاج إليها البلاد الإفريقية، وأنواع الأمراض المتشابهة، فتخصص بعض العلماء الإسرائيليين مثلا في الأمراض التي تخص الرحل وهي امراض القلب مثلا، وكذلك الامراض التي تخص البلاد الجافة، ثم أولت إسرائيل اهتماما خاصا بأنظمة الشباب محاولة تعميمها على البلاد الإفريقية.

وأهم من هذا كونت إسرائيل خبراء يمتازون بعقلية الرواد، وهؤلاء الخبراء هم الذين يرسلون إلى إفريقيا للقيام بمهماتهم، يقول أحد كبار الصحفيين (1) وقد زار إفريقيا وشاهد دور الخبراء الإسرائيليين في إفريقيا:

"بينما الفنيون الأوروبيون والأمريكيون يتطلبون المكاتب المكيفة ولا يظهرون إلا ببدلات أنيقة وبقمصانهم البيض وهم يدربون الفلاحين الأفارقة على وسائل تنمية الإنتاج، نجد الخبير الإسرائيلي في أغلب الأحيان وسط الحقول مع الفلاحين لابسا الشورت الكاكي والاقمصة المفتوحة القصيرة الأكمام".

تلك هي الأداة التي هيئتها إسرائيل لتقوم بمهمتها في إسرائيل.

2- أنواع المساعدات و النشاطات في إفريقيا

هذه المهمة لها جانب فني مهم كما قلنا. إن جانبها المهم خفي، نجده مثلا في التكوين والتدريب في قلب إسرائيل، نجده في البعثات الفنية التي ترسل لإسرائيل، نجده في الشركات التي تتعاقد فيها إسرائيل مع المؤسسات الاقتصادية المحلية.

1- تفيد الإحصائيات الرسمية مثلا، أن عدد الخبراء الذين أرسلتهم إسرائيل للبلاد النامية في إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية، من 1958 إلى 1963 وصل 1500 خبيرا، منهم 1098 لإفريقيا وحدها. وفي سنة 1963 وحدها، ارسل 544 خبير ل 58 دولة نامية منهم 424 خبيرا ل30 دولة إفريقية.

عدد الطلبة الذين يأخذون المنح من إسرائيل للتدريب بلغ في مجموع السنوات من 1958 إلى 1963، 6165 طالبا منهم 3431 من إفريقيا وحدها. بلغ عدد الطلاب الممنوحين سنة 1963 من إفريقيا في إسرائيل 1231 طالب إفريقي من 36 دولة. هؤلاء الطلبة اولا يدرسون في إسرائيل . في المعهد العبري بالقدس، باللغة الفرنسية أو الإنجليزية مع قسط أساسي من العبرية. وقد خصص مثلا جناح طبي للأفارقة يصل عددهم مثلا 20 في كل سنة، وتستمر الدراسة مدة ست سنوات. وأن بعض هؤلاء الطلبة الممنوحين يحصلون على منح دولية كالمنظمة الدولية للصحة.

هناك طلبة من المعهد البيطري وبعضهم في مركز الطاقة النووية، ومعهد التقنيون بحيفا للكهرباء والفلاحة، وهناك المعهد الآسيوي الإفريقي للتدريب النقابي. وهذا المعهد يجب أن نقول عنه كلمة مفصلة ،لأنه يلعب دورا مهما بالنسبة لإفريقيا فهو معهد أسسته المنظمة النقابية الإسرائيلية " الهستودروت" بمساعدة من النقابة الأمريكية، هذه النقابة التي دفعت في السنة الأولى 180 ألف دولار لهذا المعهد. وقد حضر الدورة الأولى 60 وفدا من نقابات داهومي، الحبشة، غانا ،ساحل العاج ،كينيا ، ليبيريا ، نيجيريا ،روديسيا ، السنغال ،مالي، تشاد غينيا،. ووصلت الدورات حتى الآن إلى 10دورات .نعم، بعض الدول التي كانت ممثلة في الماضي لم تعد ممثلة، مثلا في سنة 1962 نجد فقط نقابات أنجولا، الكامرون، إفريقيا الوسطى، مورتيوس، النيجر، رواندا، السنغال، تشاد.

ثم هناك نوع آخر من الدراسات وهي المؤتمرات: مثلا المؤتمر العالمي الذي عقد في روخوبوت غشت 1961 كان موضوعه: العلم في خدمة الدول النامية حضره عشرون وفدا من آسيا و إفريقيا. ومن إفريقيا ، الكونغو"ليوبولدفيل سيراليون، الكونغو"برازافيل" طوغو . وعقدت ندوة أخرى علمية في غشت 1963 حول التخطيط القروي. وعقدت ندوة لكبار موظفي إفريقيا من 20 ديسمبر 1960 إلى 26 أبريل 1961، حضرها 26 متدربا من إفريقيا، 16 من الكونغو "ليوبولدفيل" وحدها، وعقدت ندوة لنساء إفريقيا تحت عنوان دور المرأة في المجتمع النامي، دامت ستة أسابيع، وحضرته 63 امرأة من الكاميرون، الكونغو ،داهومي، اثيوبيا، الغابون، ساحل العاج، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، نيجيريا تنجانيقا، السنغال، سيراليون، أوغندا، فولتا العليا.

وأخيرا في مارس 1964 أي منذ أسبوعين عقد مؤتمر دولي خاص بالحياة التعاونية حضره خبراء حتى من أوروبا الشرقية(10 خبراء) و 8 من أوروبا وأمريكا و 6 من كل من إفريقيا و آسيا و 6 من أمريكا اللاتينية حول دور المؤسسات التعاونية في التنمية القروية.

هذا جانب من نشاط إسرائيل في افريقيا، هناك جانب ثاني هو البعثات، هذه البعثات تشتغل إما بالشؤون الفلاحية أو بمحاربة الأمراض أو بالتخطيط القروي أو بتنظيم المواصلات وأيضا بالقوات المسلحة. ونسيت أن أقول لكم، إن من جملة التدريبات التي نظمت في إسرائيل، تدريبات خاصة بتنظيم الشباب، وتدريبات خاصة بتدريب رجال المظلات بالنسبة للكونغو مثلا في غشت 1963.

اعداد : يوسف بوستة

يتبـــع

من أنشطة جهة بني ملال خنيفرة

بني ملال: اجتماع مجلس إدارة الشركة الجهوية متعددة الخدمات بني ملال-خنيفرة والمصادقة على عدد من النقط التنظيمية والمالية



شارك السيد عادل البراكات رئيس مجلس جهة بني ملال-خنيفرة، في اشغال اجتماع المجلس الاداري للشركة الجهوية متعددة الخدمات بني ملال - خنيفرة المنعقد يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2025، بمقر ولاية الجهة، تحت رئاسة السيد والي جهة بني ملال - خنيفرة وعامل إقليم بني ملال، بصفته رئيس مجلس الإدارة، وبحضور رئيس ونواب مجموعة الجماعات الترابية، وممثلي وزارات الداخلية، الاقتصاد والمالية، التجهيز والماء، الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ممثل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمديرة العامة للشركة.

وقد عرف هذا الاجتماع الذي ينعقد عملاً بأحكام القانون رقم 83-21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات (SRM) المصادقة على عدد من النقط والمتعلقة بعقد تدبير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، المبرم بين مجموعة الجماعات الترابية والشركة الجهوية متعددة الخدمات بني ملال- خنيفرة ، وكذا المصادقة على ملحقات هذا العقد. كما تمت المصادقة على كل من ميزانية الاستثمار والتسيير الفترة المتبقية برسم سنة 2025، وكذا اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة، ودليل المساطر والإجراءات، وتغيير المقر الاجتماعي للشركة، واعتماد الهوية البصرية الخاصة بالشركة.

هذا وقد يشكل هذا الاجتماع خطوة هامة في تنفيذ الجهوية المتقدمة وإصلاح قطاعات خدمات مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي.

ويشكل نقطة انطلاق فعالة لأنشطة الشركة كفاعل جديد ومتكامل، يسعى إلى إدارة محلية موحدة قائمة على مبدأ العدالة الترابية.

ملفات تادلة

خطة استباقية لحماية الساكنة الجبلية من موجة البرد بجهة بني ملال خنيفرة



بحضور رئيس مجلس الجهة، ورئيس المجلس الإقليمي لبني ملال، وممثلي السلطات العسكرية والأمنية، ورؤساء المصالح الخارجية والجماعات الترابية المعنية، ، ترأس والي جهة بني ملال-خنيفرة، السيد محمد بنرباك، صباح يوم الخميس 23 أكتوبر الجاري، اجتماعًا موسعًا للجنة اليقظة الإقليمية، بمقر الولاية، ويأتي هذا الاجتماع، الذي يندرج في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ، في سياق الحرص على حماية ساكنة المناطق الجبلية من آثار موجة البرد القارس وسوء الأحوال الجوية، وضمان تقديم الدعم والمساعدة للفئات الهشة المتضررة. حدث ذلك في إطار التعبئة الاستباقية لمواجهة التداعيات المحتملة لموجة البرد بإقليم بني ملال

وفي كلمته الافتتاحية، شدد والي الجهة على ضرورة تحيين المخطط الإقليمي لمكافحة آثار موجة البرد، وتنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين لضمان سرعة وفعالية التدخلات، مبرزًا أهمية تعبئة الوسائل اللوجستيكية والبشرية لفك العزلة عن الدواوير الواقعة بالمناطق الجبلية، والتي تشمل تسع جماعات ترابية معروفة بوعورة تضاريسها وقساوة مناخها خلال فصل الشتاء.

كما دعا السيد الوالي إلى إحصاء دقيق للنساء الحوامل ومواكبة حالاتهن الصحية، وتوفير الأدوية والخدمات العلاجية بمراكز القرب، مع الحرص على إيواء الأشخاص بدون مأوى، وتوفير الأغطية والمؤونة بدور الطالب والداخليات، وحطب التدفئة بالمؤسسات التعليمية، فضلاً عن توفير الأعلاف للماشية في المناطق المتضررة.

وعرفت أشغال الاجتماع تقديم عروض مفصلة من طرف رؤساء المصالح المعنية، همت البرامج والخطط المعتمدة لمواجهة البرد القارس، والتي تميزت بطابعها الاستباقي والتشاركي، من خلال تعزيز الأطقم الطبية، وتوفير الأدوية الأساسية بالمراكز الصحية القريبة من الساكنة، وتعبئة آليات إزاحة الثلوج، إلى جانب تقوية شبكة الاتصالات بالمناطق الجبلية، وضمان التكفل بالأشخاص في وضعية هشاشة داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالإقليم.

واختتم الاجتماع بتأكيد والي الجهة على ضرورة عقد اجتماعات دورية للجان اليقظة المحلية لتقييم الوضع الميداني بشكل مستمر، وتشخيص الإكراهات التي قد تعترض عمليات التدخل في مجالات فك العزلة، الصحة، التعليم والفلاحة، مع الحرص على اتخاذ التدابير الميدانية والاستعجالية اللازمة لضمان تدخل فعال وسريع حمايةً لسلامة المواطنين.

ملفات تادلة

جهة بني ملال-خنيفرة تطلق مخططها الجهوي للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون

في إطار سعيها لترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، احتضن مقر مجلس جهة بني ملال–خنيفرة، يوم 15 أكتوبر 2025، ورشة جهوية خُصصت لعرض المخطط الجهوي للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون، تحت شعار: "نحو جهة أكثر كفاءة وأقل انبعاثاً للكربون".

تأتي هذه المبادرة تجسيداً لانخراط الجهة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف النمو الأخضر وتعزيز الاقتصاد الطاقي كأحد ركائز النموذج التنموي الجديد، الذي يسعى إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبية الجهات للاستثمار، مع الحد من البصمة الكربونية وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

وأكدت الورقة التأطيرية للورشة أن النجاعة الطاقية لم تعد مجرد خيار تقني، بل غدت عنصراً محورياً في مسار التنمية المستدامة بالمغرب، تماشياً مع الأهداف الوطنية الطموحة لتقليص استهلاك الطاقة بنسبة 20% في أفق سنة 2030، عبر الرفع من كفاءة القطاعات الحيوية مثل النقل، البناء، والصناعة.

وتندرج هذه الورشة ضمن مقاربة جهوية تشاركية تهدف إلى إشراك مختلف الفاعلين المحليين، من مؤسسات عمومية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص، في إعداد خطة جهوية تستجيب لخصوصيات المنطقة، وتترجم على أرض الواقع الرؤية الوطنية نحو اقتصاد منخفض الكربون.



ويرتكز المخطط على تحسين الأداء الطاقي في القطاعات الأساسية بالجهة، مع تحديد محاور عملية لتسريع الانتقال الطاقي من خلال حلول مبتكرة تراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

كما شكلت الورشة فرصة لعرض البرامج والإجراءات المقررة ضمن الخطة الجهوية، وفتح نقاش تفاعلي بين مختلف المتدخلين حول آليات التنفيذ والتقييم، إلى جانب تعزيز الوعي الجماعي بأهمية التحول الطاقي في تحسين جودة الحياة وإحداث فرص جديدة للتنمية والابتكار.

وبهذه المبادرة، تؤكد جهة بني ملال–خنيفرة من جديد التزامها بالمساهمة الفاعلة في مواجهة التغيرات المناخية، وبناء نموذج جهوي قائم على النجاعة الطاقية، إزالة الكربون، واستدامة الموارد، في أفق مغرب أكثر خضرة ومسؤولية.

ملفات تادلة

إنتاج النص الأنثربولوجي وقراءته قضايا نظرية منهجية

د. برهومي محمد



إنتاج النص الانثربولوجي وقراءته قضايا نظرية ومنهجية

الطبعة الأولى 2019

تقدم ملفات تادلة، باتفاق مع المؤلف الدكتور محمد برهومي على نشر فصول من كتابه "إنتاج النص الانثربولوجي وقراءته قضايا نظرية ومنهجية"، الصادر سنة 2019 في طبعته الأولى عن دار النشر فضاء آدم للنشر والتوزيع، من المطبعة والوراقة الوطنية، تحت رقم الإيداع القانوني: 05285M2019 وردمك: 978-9920-752-18-3 .

والدكتور محمد برهومي من مواليد سنة 1957 بمدينة بني ملال وهو أستاذ علم الاجتماع والأنثربولوجيا بجامعة السلطان المولى سليمان ببني ملال حيث عين منذ بداية تسعينات القرن الماضي، بعد تخرجه من جامعة السوربون سنة 1988 ونيله شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

يولي الأستاذ محمد برهومي في مساره البحثي اهتماما خاصا للأسس المنهجية للبحث الأنثروبولوجي، والأنثروبولوجيا الاقتصادية للمجتمعات البدائية والمعاصرة على حد سواء، وقضايا التغير الإجتماعي بالمجالات الزراعية، تادلا نموذجا.

الجزء الثاني

في كيفية قراءة وتحليل بعض النصوص الانثروبولوجية: نماذج

خلاصات نظرية

يتضح من هذا العرض أن علاقات القرابة والعلاقات الدينية والسياسية قد شكلت البنية الاقتصادية لبعض المجتمعات. ويعني هذا أن الاقتصاد بالمعنى المادي ليس هو المحدد والمحرك للمجتمعات الإنسانية وتاريخها. إذا استثنينا النظام الرأسمالي، حيث وجد الاقتصاد مستقلا ويخضع لمنطق اشتغاله الداخلي الخاص، فقد وجد في المجتمعات التي سبقته مدمجا في علاقات اجتماعية لا اقتصادية.

وإذا كانت القرابة أو الدين أو السياسة تلعب وظيفة علاقات الإنتاج، فمعنى ذلك أن عناصر البنية الفوقية تلعب دورا محددا ومهيمنا، أي أن الفكر يلعب دور الاقتصادي، وعليه فلا وجود لبنية تحتية وأخرى فوقية، بل التمييز بين بنيات الواقع هو تميز بين وظائف وليس بين مستويات فكل نظام اجتماعي هو نسق متراتب البنيات تبعا لوظائفها والعلاقة الاجتماعية التي تلعب وظيفة علاقات الإنتاج أي تحدد الولوجية إلى الموارد وتوزع الناس على سيرورات العمل وتحدد شكل المنتوج النهائي هي العلاقة المهيمنة. " إن للعلاقات الاجتماعية دورا محددا، بهذا القدر أو ذلك تبعا للوظائف التي تقوم بها، والعلاقات المحددة في اخر المطاف ستكون هي تلك التي تشتغل كعلاقات إنتاج، ولأنها تشتغل كعلاقات إنتاج، فإنها تهيمن على إعادة انتاج المجتمع ومعها تهيمن التمثلات التي تنظمها وتعبر عنها. " 46

يمكننا الاستنتاج أن التمثلات الاديولوجية ليست مجرد أوهام تنعكس في أدهان الناس، بل إنها واقع حقيقي بالنسبة للذين يعتقدون فيها. بالنسبة للايديولوجيا. فالمطروح ليس صحة منطقها الداخلي بل وظيفتها. فما يهم ليس صدقها أو كدبها مقارنة بما هو علمي ومبرهن عليه منطقيا بل ما تجعل الناس يفعلونه، وهذا يحيل على الوظيفة، أي الفعل والأثر لا على صدق أو كذب أطروحة فكرية، أي البعد العملي للإيديولوجيا، بهذا فهي مرجعية قيم موجهة للسلوكات ومحددة للعلاقة بين الناس، بينهم وبين الطبيعة، كما تطرح مسألة مسارات متعددة للتاريخ الإنساني والأساس الذي قامت عليه التمايزات الاجتماعية. فاللامساواة ظاهرة قديمة فهي موجودة حتى في مجتمعات الصيد والقطف، تتحدد في التمايز بين الرجال والنساء على مستوى الجنس وبين الكبار والأطفال على مستوى السن وبين أعضاء الجماعة وما عداهم من المجموعات الأخرى. لكن الانتقال من مجتمعات بدائية أو قبلية إلى أشكال جديدة من المجتمع يعني أن مبادئ التبادلية القديمة لم يعد لها من دور فالشامان " يتمتع بمكانة أعلى من الآخرين، لقد اندس في الفجوة الفاصلة بين الناس والآلهة ووجد نفسه فوق الناس لأنه أقرب من الآلهة. "47

وبناء عليه يوجد الاخرون في علاقة تبعية له، بهذا فإن الشامان يقدم نفسه في مجتمع الاسكيمو كشخص ذي تخصص وظيفي يكمن في التدخل لدا القوى فوق الطبيعة التي تتحكم في إعادة إنتاج شروط الوجود الإنساني.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عرفت مجتمعات Wichita, Pawee قبل مجيء البيض لا مساواة سياسية ودينية. فالزعيم يرث صندوقا سحريا من فرع أمه، عبارة عن جلد لغزال يحتوي على بعض الأشياء المقدسة تضمن تدخل القوى فوق الطبيعية لما فيه خير للجماعة، أي تأمين خصوبة حقول الذرة والتحكم في العودة السنوية لقطيع البيزون البري خلال فصل الصيف.

هكذا فمن بين العوامل الذي تؤدي إلى فرز اجتماعي وظهور التراتبيات الطائفية والموقعية وحتى الطبقية هي بروز أشخاص وفئات تتحكم في القوى اللامرئية التي تتحكم في إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية والكون برمته. فبقدر ما يكون المكون الخيالي قويا بقدر ما تبدو الخدمات المادية لا أهمية لها ويكون التبادل لا متكافئا بين طرفي المعادلة. هكذا يكون التخصص الوظيفي معيارا للتمايز الاجتماعي وأساسا لاستتباع للإنسان ومع تطور الإمكانيات الإنتاجية في المجتمعات القبلية سيتغير أساس التمايز والسيطرة الاجتماعية ليتمحور حول ملكية وسائل الإنتاج. " إن استغلال الانسان للإنسان يبدأ عندما تنتهي الخدمة الوظيفية" ويحل محلها اقتطاع دون مقابل". 48 على سبيل الاستنتاج يمكن القول بوجود علاقة بين كيفية استغلال الطبيعة وكيفية استعمال الإنسان.

2- أطروحة ألان تستار Alain Testart

علاقات الانتاج في المشاعة البدائية

في ميدان الانتاج المادي نجد أن أبو رجيين أستراليا لهم نفس اقتصاد الشعوب، لكنهم يتفردون بوجود ظواهر الطوطمية والزواج الخارجي والثنائية. يتضح أن لا سبيل للتفكير في هذه المفارقة إلا بعقد مقارنة بينهما. بسلوك هذا النهج، نقف على فروقات تقنية ومؤسساتية وايكولوجية واقتصادية. لكن هذه الأبحاث إذ اعتبرت أن علاقات الانتاج في هذه المجتمعات متشابهة من حيث أنها علاقات لا استغلالية، فقد ركزت في تحليلها للاقتصادي على مفهوم قوى الانتاج. لم يكن تجاوز هذا العائق النظري ممكنا إلا بالتخلي عن الفكرة المسطحة التي ترى "أن هناك تملكا للمنتوج من طرف كل المجموعة الصيادة، التي تقسم محاصيل الصيد والقطف ونقد مفهوم القسمة" " 49. فالقسمة ليست مجرد عملية تداول للمنتوج، بل تنطوي على شكل لتملك المنتوج، أي علاقات إنتاج. هكذا فالقسمة باعتبارها علاقات إنتاج تسمح بفهم الفروقات بين مجتمعات الصيد والقطف، وتسمح لنا بعد ذلك بوصف مناسب لقوى الانتاج وتفسير تطورها. أن لا نأخذ بعين الاعتبار في عملية الانتاج سوى وسائل الانتاج وقو الانتاج هو بالضبط، تعامل المادية الميكانيكية التي لا تنتهي أبدا بفهم العلاقات الاجتماعية " 50.

على هذا الأساس، فإن اعتبار المجتمعات اللاطبقية تعبيرا عن المشاعة البدائية، تكشف عن عجز نظري في البحث عن الفروقات بين المجتمعات،

وتختزل مفهوم علاقات الانتاج في الطابع العام والجماعي لملكية وسائل الانتاج من الواضح أن من العجز، يوجد في الأولوية التي تعطى لقوى الانتاج في عملية التحليل من طرف الماركسية الكلاسيكية . تبعا لهذه الأطروحة، فإن تطور الانتاج من حيث حجمه وطبيعته، يتحدد بتطور قوى الانتاج وخاصة وسائل الانتاج وتغير علاقات الانتاج بين الناس، أي علاقاتهم الاقتصادية رهين بتطور وتغير قوى الانتاج.

"إن قوى الانتاج ليست فقط العنصر الانتاجي الأكثر حركية وثورية، بل إنه أيضا، العنصر المحدد لتطور الانتاج ... وبتطورها تنحل في تناقض مع علاقات الانتاج" 51. ودور هذه الأخيرة هو فقط أن تكبح أو تسرع تطور قوى الانتاج.

46- M.Godelier, l'idéel et le matériel,ibid, p 185.

47- M.Godelier, Horizon, ibid, T II, P236.

48- M.Godelier, Rationalité, ibid, TII p 161.

49- A.Testart, le communisme primitif, économie et idéologie, édition de la maison des sciences de l'homme, France, Paris, 1985, p.18.

50- Ibid, p. 19

51- نفس المرجع الصفحة 24-25

ليلة وفاء ببني ملال.. تكريم يليق بأيقونة الصحافة الأستاذ موحا أفرني
حضور وازن وشهادات مؤثرة في ليلة وفاء استثنائية



في أمسية مفعمة بالمشاعر النبيلة والوفاء الصادق، احتضنت مدينة بني ملال مساء يوم السبت 25 أكتوبر 2025 حفلًا تكريميًا مهيبًا على شرف أيقونة الصحافة الجهوية والوطنية الأستاذ موحا أفرني، تقديرًا لمسار مهني حافل بالعطاء والتميز، ولما بصمه من أثر عميق في المشهد الإعلامي المغربي لعقود من الزمن.

الحفل، الذي نظم في أجواء مفعمة بالودّ والتقدير، شهد حضور شخصيات مرموقة من عوالم الإعلام والرياضة والثقافة، تقدّمهم السيد محمد المهدي الشرايبي رئيس العصبة الجهوية لكرة القدم بني ملال–خنيفرة، والدكتور منصف اليازغي الباحث المتخصص في السياسات الرياضية، إلى جانب الناشط السياسي الجزائري وليد كبير رئيس الجمعية المغاربية للسلام والتعاون والتنمية، والفنان الكوميدي عاطر، فضلاً عن نخبة من الإعلاميين والمسيرين واللاعبين السابقين لفريق رجاء بني ملال وعدد من الوجوه البارزة من داخل الجهة وخارجها.



وعرفت هذه الأمسية التكريمية تقديم فقرات فنية وتوثيقية استحضرت المسار الغني للأستاذ أفرني، الذي ظلّ على مدى سنوات مثالًا للإعلامي الملتزم، والفاعل الذي جمع بين الحرفية العالية والأخلاق الرفيعة. كما تخللت الحفل شهادات مؤثرة من زملاء وأصدقاء المحتفى به، أجمعت كلها على ما يتميز به من نزاهة فكرية، ورصانة مهنية، وغيرة صادقة على المهنة والوطن، مؤكدين أن الأستاذ أفرني يشكل مدرسة في التواصل الراقي والالتزام المسؤول.


المحتفى به موحا افرني رفقة الحاج لهديلي رئيس الجمعية المنظمة ديما ديما

وقد عبّر عدد من المتدخلين عن اعتزازهم بهذا التكريم الذي وصفوه بـ"الواجب الأخلاقي قبل أن يكون مبادرة رمزية"، معتبرين أن مثل هذه الالتفاتات تساهم في رد الاعتبار للفاعلين الحقيقيين في الميدان الإعلامي، وتؤكد أن العطاء لا يُقاس بالعمر بل بالأثر الطيب الذي يتركه الإنسان خلفه.

الحفل تميز أيضًا بتنظيم محكم وفقرات متناسقة نالت إعجاب الحضور، الذين أشادوا بالجو العام المفعم بالاحترام والتقدير، وبالرسائل العميقة التي حملها الحدث في طياته، بوصفه احتفاءً بالكلمة الحرة والمسار الشريف في زمن أصبحت فيه القيم الحقيقية نادرة.



وقد لقيت هذه المبادرة الإنسانية أصداء واسعة داخل الأوساط الإعلامية والرياضية، حيث تقاطرت عبارات التقدير والإشادة من مختلف ربوع المملكة، تنوه بحسن التنظيم وروح المبادرة، وتؤكد أهمية مثل هذه اللقاءات في ترسيخ ثقافة الاعتراف والوفاء في المجتمع.

وفي ختام الحفل، تمت الإشادة بالدور البارز الذي تضطلع به جمعية ديما ديما بني ملال في ترسيخ قيم العمل الجمعوي الهادف والراقي، وسعيها الدائم إلى تكريم الكفاءات التي بصمت المشهد المحلي والوطني بعطائها وإخلاصها. كما جددت الجمعية تأكيدها على مواصلة نهجها الرصين القائم على الإخلاص والانتماء، وجعل الوفاء سمةً ملازمة لكل مبادرة تحمل اسمي ملال وأبنائها الأوفياء.

إسماعيل بوحاج

فاعل جمعوي



Le syndrome de Korsakoff

une carence du cerveau en thiamine (vitamine B_1) ; carence elle-même presque toujours liée à une consommation excessive et prolongée d'alcool, et plus rarement à des formes sévères de malnutrition/dénutrition.

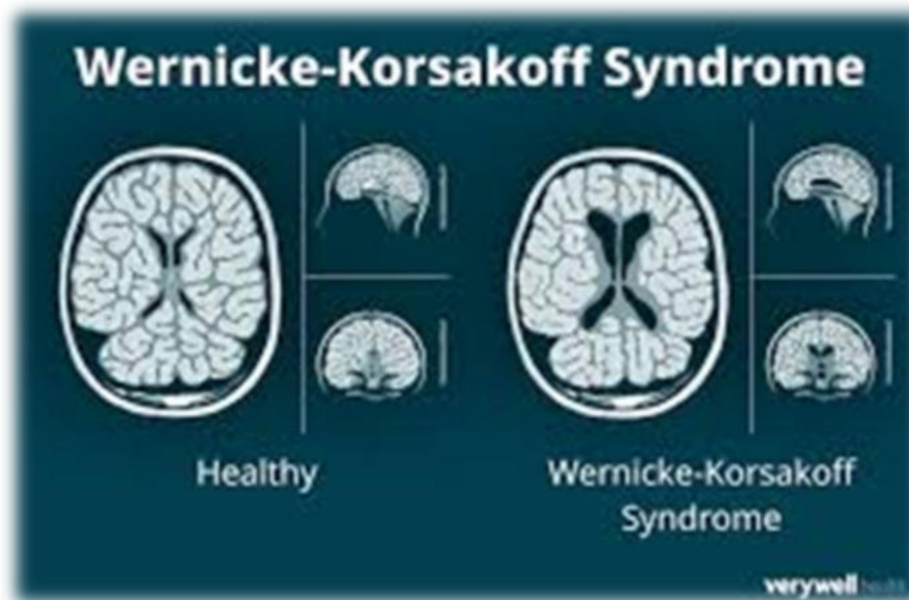
Préparé par: B. ZIGZI

Le syndrome de Korsakoff, souvent associé à l'encéphalopathie de Wernicke (syndrome de Wernicke-Korsakoff), est un trouble neurodégénératif causé par une carence sévère en thiamine (vitamine B1). Il se caractérise par des troubles de la mémoire (amnésie), en particulier la difficulté à former de nouveaux souvenirs (amnésie antérograde) et la confusion. Bien que l'alcoolisme soit une cause fréquente.

Le syndrome de Korsakoff (ou syndrome amnésique avec fabulations ou psychose de Korsakoff ou démence de Korsakoff) est une affection neuropsychiatrique grave et évitable, presque toujours consécutive à une encéphalopathie de Gayet-Wernicke non traitée (bien que chez certains patients la maladie, difficile à diagnostiquer, soit passé inaperçue). Victor *et al.* ont rapporté un syndrome de Korsakoff chez 84 % de leurs patients alcooliques préalablement atteints d'encéphalopathie de Wernicke[1], Il est causé par
une carence du cerveau en thiamine (vitamine B_1) ; carence elle-même presque toujours liée à une consommation excessive et prolongée d'alcool, et plus rarement à des formes sévères de malnutrition/dénutrition.

Il se manifeste par des troubles neurologiques graves, notamment de la cognition : amnésie rétrograde (perte des souvenirs antérieurs) et antérograde (incapacité à en créer de nouveaux), confabulations, troubles de la reconnaissance, désorientation spatio-temporelle, ataxie, troubles oculaires (nystagmus, mouvements incontrôlés), anosognosie (absence de conscience des déficits) et divers troubles du comportement.

Ces symptômes sont tous dus à des lésions cérébrales causées par le déficit en vitamine B_1. Il est évitable dans la majorité des cas par simple supplémentation vitaminique, mais demeure largement sous-diagnostiquée et négligée dans les systèmes de santé occidentaux. Il est à noter qu'il existe une forme rare d'alcoolisme sans prise d'alcool, dite Syndrome d'auto-brasserie.



Le syndrome de Wernicke-Korsakoff peut se développer chez les personnes consommant trop d'alcool ou malnutries, en général en raison d'une carence en thiamine (vitamine B1).

L'**encéphalopathie de Wernicke** provoque une perte d'équilibre, une instabilité à la marche, des problèmes de mouvements oculaires, une confusion et une somnolence.

Le **syndrome de Korsakoff** peut initialement provoquer une perte sévère de la mémoire des événements récents. La mémoire d'événements plus lointains dans le passé semble moins altérée. Les personnes peuvent avoir une vie sociale et s'entretenir avec les autres de façon cohérente, même s'ils ne se souviennent pas ce qui s'est passé dans les jours, mois, années ou même dans les quelques minutes précédentes. Elles ont tendance à inventer (fabuler) plutôt que de reconnaître qu'elles ne peuvent pas se souvenir. Étant donné qu'elles ne peuvent pas se souvenir de choses qu'elles ont récemment faites, elles peuvent, par exemple, ne jamais se fatiguer de lire et de relire un magazine qu'elles adorent.

- Examen clinique : Les médecins envisagent un diagnostic de syndrome de Wernicke-Korsakoff chez les personnes qui présentent les symptômes caractéristiques et un trouble pouvant entraîner une carence en thiamine (comme la dénutrition). Cela est particulièrement fréquent chez les personnes dénutries présentant un trouble alcoolique.

Des examens, tels que des analyses de sang pour mesurer la glycémie et les taux d'électrolytes dans le sang, une numération formule complète, des tests de la fonction hépatique et des examens d'imagerie cérébrale, sont généralement réalisés pour écarter d'autres causes. Les médecins mesurent parfois le taux de thiamine dans le sang.

Traitement :Thiamine et liquides administrés par voie intraveineuse

Le syndrome de Wernicke-Korsakoff constitue une urgence médicale. Le traitement consiste à administrer de la thiamine par voie intraveineuse. Il peut corriger l'encéphalopathie de Wernicke, bien que le rétablissement soit souvent incomplet si le traitement a été retardé. Malgré le traitement, les symptômes du syndrome de Korsakoff peuvent persister et ne pas disparaître.

Si elle n'est pas traitée, l'encéphalopathie de Wernicke peut être mortelle, mais les décès sont rares dans les pays industrialisés.

La mémoire et le langage sont les principales fonctions touchées par cette démence alcoolique. **Les symptômes du syndrome de Korsakoff sont les suivants :**

- **Amnésie antérograde** : le malade ne parvient pas à se souvenir ou à retenir de nouveaux événements, survenus après le début de la maladie de Korsakoff. Il ne se souvient pas de choses qu'il a faites quelques instants plus tôt. Il risque de « radoter » et de répéter plusieurs fois une phrase, un mot ou un geste ;
- **Amnésie rétrograde :** le patient oublie des événements survenus dans les dernières années de sa vie ;
- **Fabulations** : la personne « fabule » ou invente des informations pour combler celles dont elle ne se souvient pas. Elle ne « ment » pas, mais croit que ce qu'elle dit est vrai ;
- **Hallucinations visuelles ou auditives** ;
-**Fausse reconnaissance** : le malade croit reconnaître des personnes qu'il identifie incorrectement ;
- **Désorientation spatio-temporelle** : le patient ne sait pas se situer dans le temps et l'espace ;
- **Difficulté à trouver les bons mots** ;
- **Problèmes de compréhension** : difficulté à comprendre de nouvelles informations ou à apprendre de nouvelles compétences ;
- **Changement de personnalité et troubles du comportement** : avec le syndrome de Korsakoff, la personne peut devenir apathique (absence de réactions émotionnelles) ou au contraire très bavarde ;
- Anosognosie : le patient ignore qu'il a des difficultés sur ces différents plans.

REF : www.wikipedia. Com
www.elan.fr


العدد 572 من 01 إلى 15 نونبر 2025

Peindre l'oreille



Par/ Hassan ISMAILI



Le "moi" s'ébahit par la grâce d'un "toi", **Gaston Bachelard**
Pour se renforcer, il faut changer en échangeant. **Anonyme**
La chaîne sonore est une matrice portant le germe.



Elle porte et transporte le sens, le préserve et lui fait traverser les limites, de l'extérieur vers le dedans et du dedans vers l'ailleurs. Il en est de même de la peinture qui porte l'œuvre-lumière et la précipite du néant de la toile vers l'existant.



Peindre (l'art de peindre), c'est l'art de captiver la lumière. Mais pour se faire, il faut bien sûr y mettre de la technique, c'est-à -dire, veiller à développer une relation sans autonomie avec "l'art de fabriquer" en vue d'une autonomie sans relation aucune.



Pour ce faire, le peintre développe différentes
isotopies avec des propriétés caractérisantes qui développe un être tiraillé tantôt par le présent grouillant de vie, tantôt captivé par le souvenir insistant.

Deux positions à l'endroit du vécu, l'une afférent aux traditions l'autre guettant une alternative, fondée sur l'observation et l'analyse du vécu, libéré de la culpabilité et des traditions qui limitent la liberté de création et endiguent d'action de l'individu, ou peut-être bien, dans le meilleur des cas, de soumettent-elles ceci à cela? Peut-être même, le peintre dans sa transe a-t-il tranché en faveur du passé et s'y est-il, le temps d'une création, enfermé.

On comprend par là que ces deux moments sont aux antipodes l'un de l'autre. Ils habitent l'âme et le cœur du peintre. Ainsi, on peut pousser plus loin l'analyse dans ce que l'œil non averti ne voit pas : son être est tiraillé tantôt par la modernité tantôt avalé par les traditions. Ceci permet probablement de comprendre son choix de se retirer comme ultime logique d'une scène artistique où il se reconnaît plus.



Dans l'une de ses très rares confidences, il me fit après beaucoup d'hésitation et beaucoup d'amertume, l'aveu suivant : " loin de moi ces faiseurs de toiles qui appartiennent au commerce de l'art et non des peintres qui appartiennent à l'art lui-même, et qui tentent de vendre des toiles sans lumières. La vraie peinture, du moins celle qui me concerne/ m'intéresse, il est nécessaire d'entendre tout aussi bien que l'on voit. Pour moi, c'est mon regard qui doit créer mon public et non le public qui doit façonner mon regard. L'œuvre, mon œuvre, n'en est pas une si elle n'est pas porteuse de regards".

Ce qu'il ressort, entre autres, des toiles, dans et à partir de cette logique, c'est une pratique qui assoit le principe selon lequel "l'artiste est celui qui voit". Il ne regarde pas (passivement), mais il voit d'une façon pénétrante".



Aussi, convient-il de réapprendre à voir, de prendre de la distance avec la pensée abstraite et de s'inspirer des cultures qui pensaient que dans l'œuvre d'un peintre, on découvre une création, un tempérament, ou une vision du monde où le regard joue un rôle essentiel.

On apprend, avec eux, à voir ce qui nous entoure, nous qui sommes si souvent borgnes ou franchement aveugles en ce monde. C'est une riche école où il est question de formes et de vibrations, de lumières, de contrastes ou du feu intérieur des couleurs.

Les peintres, les vrais, savent nous suggérer l'impalpable, l'intelligible ou le presque



Les intérêts du Maroc entre la diplomatie et l'intelligence économiques

OUJABAIR Abdessamad

Le système économique international a connu des changements spatiotemporels, ce qui explique l'avènement de la mondialisation qui a créé une hiérarchie dans l'économie mondiale dont les bénéfices se répartirent de manière inégale entre les pays, sur le plan de développement, ce qu'exige le positionnement dans l'économie international en vue de lutter contre les dysfonctionnements structurels et conjoncturels.

Le système politique international a aussi accompagné les mutations de l'économie mondiale en mettant fin à la posture de l'Etat Nation (protectionniste) et en le remplaçant par l'Etat moderne dont les frontières sont devenues perméables économiquement et les marchés internes s'ouvrent à l'acteur international.

Plus près de nous, la Guerre froide apparaît comme une période où s'affirment les interactions entre la science et les affaires étrangères, même si on ne parle pas encore de diplomatie scientifique. Ainsi, les États ont de longue date inscrit la dimension de la science dans leur politique d'influence dans le monde.

Par ailleurs, l'Intelligence Economique est devenue une évidence qui s'affirme dans les politiques publiques et dans les politiques économiques.

Le monde est aujourd'hui engagé dans une confrontation forte sur l'énergie, l'environnement, le social, l'emploi, l'agriculture, les matières premières, l'eau… ainsi que sur les nouvelles technologies avancées : biotechnologie, micro-informatique, nanotechnologie, énergies renouvelables, fibre optique… Là où l'innovation, la recherche, la production ou la gestion des informations au jour le jour sont vitales et nécessaires. L'entreprise doit s'adapter à de nouvelles opportunités ; elle doit lutter grâce à des moyens supplémentaires (analyse, maîtrise, pertinences, lobbying, influence) pour affronter l'économie de demain[1]

Les États s'affrontent sur les marchés libéraux où se jouent des enjeux sociétaux sur une échelle mondiale dont les conséquences peuvent être visibles ou décelables à moyen terme ou à long terme. Ce qui est vrai aujourd'hui peut être remis en cause plus tard par des événements externes et dans des périodes de temps très courtes.

A cet effet, deux instruments doivent accompagnés l'insertion de l'économie nationale dans le système international économique à savoir : l'Intelligence Economique (IE) et la Diplomatie Economique (DE).

L'intégration dans le système libéral (qui a pour postulat : la liberté de commerce, la liberté de circulation des biens et des services et la liberté d'entrée sur le marché, …) a pour objet la production de résultats profitables que ceux formalisés par la réglementation Etatique ; plus le marché est libre plus il est efficace et la libre circulation des capitaux et des personnes n'est qu'une valeur ajoutée à cette liberté.

Le Maroc, conscient de cette opportunité, a intégré son économie dans cette dimension et il a encouragé les pays Africains a adapté cette perspective ce qui explique l'engagement de la plupart des pays du continent dans les transformations des secteurs commerciaux, financiers, technologique que connait la scène internationale.

Alors, dans quelle mesure l'action de la diplomatie économique et les outils de l'intelligence économique peuvent servir les intérêts du Maroc ?

Pour répondre à cette problématique, il est souhaitable de traiter **les concepts** dans une première partie et dans une deuxième partie, l'identification de la **relation entre la DE et l'IE** sera la pièce maitresse pour mettre en exergue les bénéfices de l'économie nationale marocaine.

Avant de traiter la relation utopique de la DE et de L'IE, il est souhaitable de commence par une approche conceptuelle.

1- Le cadre conceptuel

1-La diplomatie économique :

Toute nation conçoit et décide une politique étrangère : ses grands choix, ses orientations, en fonction de sa conception de son indépendance et de ses intérêts, de ses responsabilités Internationales et de son histoire. La diplomatie est la mise en œuvre de cette politique, comme la tactique sert la stratégie[2].

La diplomatie procède de la souveraineté nationale, dont elle constitue une forme d'expression sur la scène internationale. Elle est traditionnellement le privilège des États souverains, qui en ont l'exclusivité. En ce sens, la diplomatie est née avec les États modernes issus des Traités de Westphalie (1648) et de l'organisation des relations internationales qui en a résulté. Ce modèle a dominé pendant près de cinq siècles les relations internationales. La diplomatie d'aujourd'hui s'en démarque à plusieurs égards en raison des transformations majeures qu'elle a subies. Nous en identifions quatre[3] :

-La **multilatéralisation** (implication de la diplomatie nationale dans des dossiers qui concernent plusieurs pays (ONU, OMC, UA,…), c'est « une diplomatie des organisations internationales et des conférences internationales[4]»

- Les **acteurs non Etatiques** (ONG, la société civile, les sociétés multinationales,…) font de lobbying auprès des négociateurs

- Le troisième mouvement est la monté en puissance de **la diplomatie d'influence**, a la formulation de laquelle l'identification du *soft power*. Troisième dimension de la puissance à côté du pouvoir militaire et du pouvoir économique, le soft power est « la capacité à obtenir ce que l'on veut par l'attraction plutôt que par la coercition ou par l'argent ».

- En fin, avec **l'élargissement de ses domaines d'intervention**, la diplomatie d'aujourd'hui offre un contraste saisissant avec la diplomatie d'hier. Celle-ci limitait ses initiatives aux questions politiques. Le métier de diplomate pouvait se définir avant tout par ses méthodes propres et par les qualités attendues des agents qui l'exerçaient (capacité de négociation, discrétion, sens politique…). Ces qualités demeurent bien entendu requises des diplomates d'aujourd'hui. Mais leurs missions se sont étendues au fil du XXe siècle aux dossiers de **l'économie**, des armes de destruction massive ou encore de l'environnement, faisant du diplomate, selon *Nye J.* (2004), « un spécialiste de la négociation, quel que soit le domaine concerné[5]». L'inflation du vocabulaire en témoigne : la diplomatie est aujourd'hui tout à la fois diplomatie économique ou « recherche d'objectifs économiques par des moyens diplomatiques, qu'ils s'appuient ou non sur des instruments économiques pour y parvenir[6]»

La diplomatie économique (DE), comme moyen de développement économique, est devenue un mécanisme déterminant pour la réussite des politiques économiques nationales dans un monde concurrentiel. La conquête des marchés, l'attraction des investissements et la croissance des exportations nécessite une diplomatie scientifique à caractère économique offensive.

Pour Marie-christine, La DE se définit par « la mise en œuvre, par une autorité publique, d'une politique à finalité commerciale et financière, destinée à assurer la prospérité économique du pays à travers les intérêts de ses entreprises de ses groupes socioprofessionnelles, de ses citoyens[7]».

La DE est considérée comme étant « l'ensemble des mécanismes et pratiques adopté par des acteurs, publics ou privés dans le but de réaliser les objectifs économiques d'un Etat par le recours à des moyens politiques, ou de réaliser les objectifs politiques par le recours à des moyens économiques[8]».

La diplomatie économique résulte de l'interaction entre enjeux économique et objectifs politique, d'une association entre l'Etat et le secteur privé et d'un dosage entre les décisions internent et les engagements internationaux[9]. Elle se situe à l'intersection de préoccupation majeurs du pays et elle se définit « non seulement par ses instrument, mais par les problèmes économiques qui lui donnent son contenu[10]».

[1]Alphonse Carlier, l'intelligence économique et le knowledge Management, édition AFNOR, 2012, P. X

[2] DE RAYMOND Jean-François, l'esprit de la diplomatie, édition les belles lettres, Paris, 2015, P. 13

[3] RUFFINI Pierre Bruno, Science et Diplomatie, une nouvelle dimension des relations internationales, édition du Cygne, 2015, P. 14

[4] Delcorde R. (2005), Les mots de la diplomatie, Paris : L'Harmattan, pp. 74-75

[5] Delcorde R. (2009), art. cit., p. 4

[6] Carron de la Carrière G. (1998), La diplomatie économique. Le diplomate et le marché, Paris : Economica, p. 28

[7] Marie christine, la politique étrangère de France. Acteurs et processus, Presse des sciences po, 1999, chap 7.

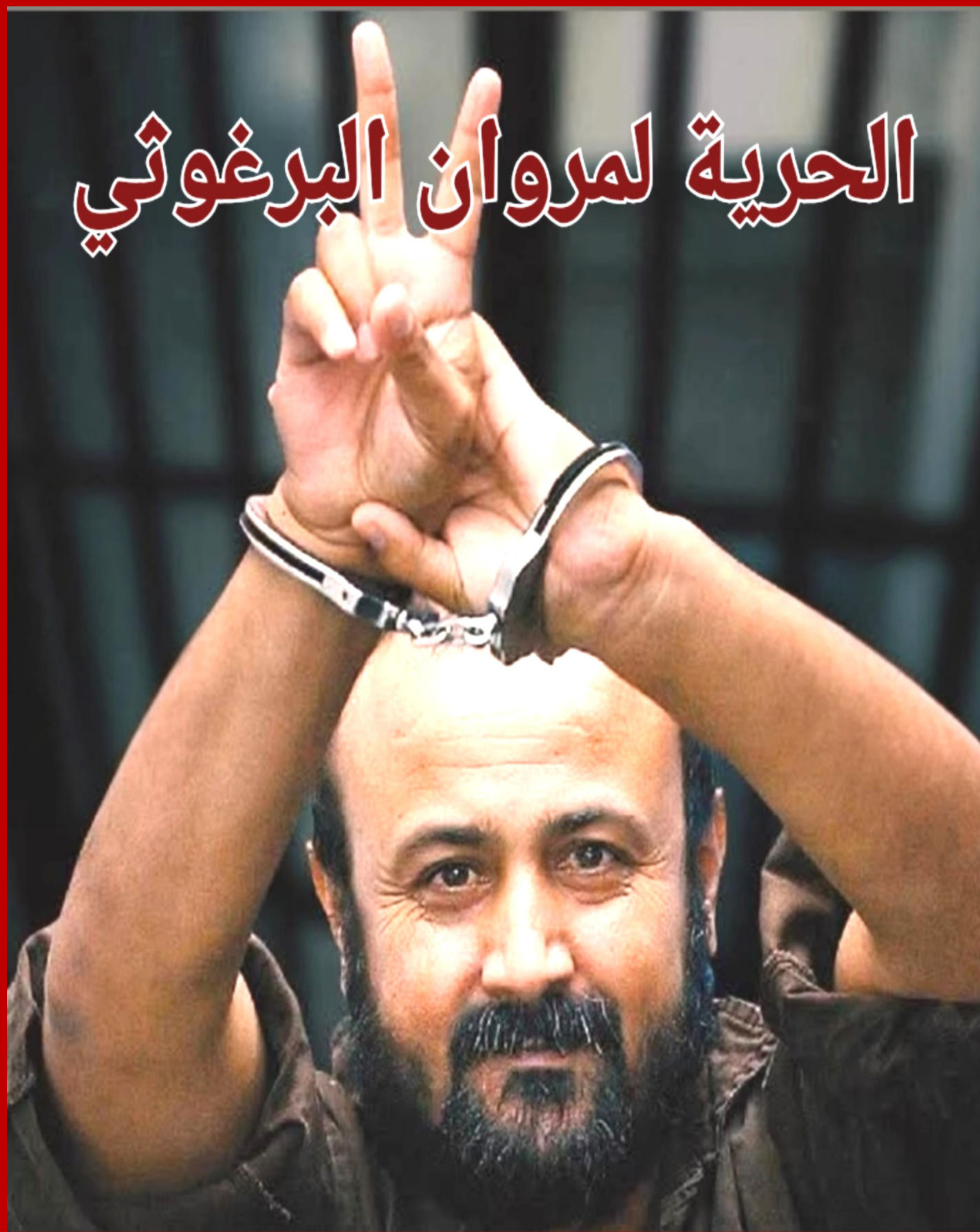
[8] Amine.Dafir, « la diplomatie économiques Marocaine en Afrique subsaharienne: réalité et enjeux », Géoéconomie 2013, cairn.info.

[9] Amine Dafir, la diplomatie économique marocaine : un essai d'évaluation, Actes 15e colloque international, Rabat, 27-28 février 2015 .

[10] Laurence Badel, Introduction,''Diplomatie en renouvellement'', Les Cahiers Irices, N°3, 2009, note 39.

A suivre

Dr. OUJBAIR Abdessamad
Docteur en droit public
Et sciences politiques


الحرية لمروان البرغوثي